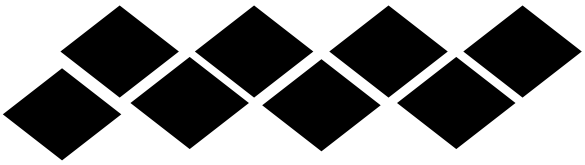

سهو الأئمة

في عقيدة الشيعة الاثنى عشرية

د. محمد لطفي صابر السيد

مدرس بقسم الدراسات الإسلامية

كلية الآداب – جامعة الوادي الجديد

DOI: 10.21608/qarts.2021.103245.1274

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد ٥٤ (الجزء الأول) يناير ٢٠٢٢

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

سهو الأئمة في عقيدة الشيعة الاثني عشرية

إعداد

د. محمد لطفي صابر السيد

مدرس بقسم الدراسات الإسلامية

كلية الآداب – جامعة الوادي الجديد

mohamedlotfysaber83@gmail.com

الملخص باللغة العربية:

مثلت عقيدة الإمامة محور الفكر والاعتقاد في فرقة الاثنى عشرية، حيث تعد الإمامة أحد أهم الأصول التي شكلت عقيدة الاثنى عشرية على مدار تاريخها الفكري والاعتقادي، وقد حاول الاثنا عشرية خلق مقام للأئمة مستوحىً من مقام النبوة، حيث ربطوا بين مقام النبوة ومقام الإمامة، وأصبحت متلازمة النبوة والإمامة ثابتة في عقيدة الاثنى عشرية، وعليه فقد نقلوا كافة المستلزمات العقدية التي يستوجبها مقام النبوة إلى الإمامة، وزادوا عليه بما يتوافق مع فكرهم حول هذا المعتقد، فأوجبوا للإمام عصمة مثل عصمة الأنبياء، ثم قاموا بتطويرها فأصبحت عصمة مطلقة تستوجب نفي السهو والخطأ والنسيان عن الأئمة، ولم يكن هذا المعتقد موجودًا في عقيدة الاثنى عشرية، حيث عدَّه بعض علماء الاثنى عشرية المتقدمين جانبًا من جوانب الغلو عند قائليه في حق الأنبياء.

ومع مراحل الزمن والأحداث التي حطت بركابها على التاريخ الشيعي تولدت تلك العقيدة وتطورت، وأصبحت من ضرورات الاعتقاد عند الاثنى عشرية، وقد حاول الاثنا عشرية تثبيت هذا الاعتقاد في نفوس العامة فاستخدموا من الأدلة التي جاءت في حق الأنبياء دليلًا على صدق معتقدهم في حق الأئمة، واستخدموا في سبيل ذلك التأويل الذي لا يعتمد على أي قرينة تحمله على هذا الوجه الذي استخدمه فيه علماء الاثنى عشرية،

كما اعتمدوا على روايات ضعاف أنكرها أصحاب الرأي المعتمد في صحة الرواية أو ضعفها، وما وجد من روايات جاءت من الطرق الشيعية مخالفة لهذا المعتقد أوَّلَها علماء الاثنى عشرية، أو رفضوها معللين ذلك بمخالفتها لأصول المذهب الشيعي ومتطلباته. وعليه فقد حاول الاثنا عشرية خلق إمام يتوافق مع رؤيتهم لهذا المعتقد، فهو " المـُخَلص " الذي تتعلق عليه كافة الآمال والمعتقدات الشيعية، فأوجبوا له العصمة المطلقة، ونزَّهوه عن كل خطأ أو عيبٍ يقلل من مكانته، أو يفتح مجالًا للطعن فيه، وعليه فهو الإمام المؤلَّه الذي أحيط بكافة أنواع القداسة حتى يتوافق مع المعتقد الاثنى عشري. ولما كانت الأدلة التي اعتمد عليها الاثنا عشرية في إثبات هذا المعتقد واهية، ومردودة بضعفها.

ولما كانت الاثنا عشرية قد تفردت بهذا المعتقد دون غيرها من الفرق الإسلامية، سواء السنية منها أو الشيعية – باستثناء الإسماعلية التي توافقت معها في هذا المعتقد– فإن تهافت هذا المعتقد وعدم الأخذ به أصبح أمرًا حتميًا وضرورة دينيَّةً يقتضيها النص، ويوافقها العقل.

الكلمات المفتاحية: سهو الأئمة، الشيعة الاثنى عشرية، نفي السهو عن أئمة الشيعة، موقف الاثنى عشرية من نفي السهو عن الأئمة، عصمة الأئمة المطلقة.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد،،،

فعند دراسة فرقة من الفرق الإسلامية يجب الوقوف مع أهم المعتقدات التي تدين بها هذه الفرقة؛ حتى نتمكن من تكوين صورة كاملة حول كافة أفكارها، فمن الأصول العقائدية للفرق تنبع أفكارها التي ترتكز عليها، ودائمًا ما يحدث تطوّرٌ لتلك العقائد تحدثها الوقائع، وتثبتها الأحداث، خاصة إذا كانت تلك الفرقة أو غيرها قابلة لاستحداث عقائد تتوافق مع فكرها وتثبت لها مرتكزاتها العقائدية التي انتهجتها عبر سنين طوال، وعليه فمدار الحكم على تلك الفرق يستلزم الوقوف مع الأصول العقائدية، ومع متلازمتها الفكرية التي نتجت على جانبي هذه العقيدة؛ حتى يكون مدار الحكم مكتملًا، حيث تمثل تلك المستجدات ثمرة هذا المعتقد ونتائجه المباشرة التي أحدثها داخل نفوس العامة من أتباع تلك الفرقة.

ولما كانت الإمامة هي أصل الأصول في عقيدة الاثنى عشرية، ومحور الاعتقاد الذي خلقت على جانبيه كافة المعتقدات عند الاثنى عشرية، استلزم الأمر الوقوف مع معتقد الإمامة في دراسة عقائد الاثنى عشرية، وأفكارها. وحتى تكتمل الرؤية لدى الباحث كان لزامًا علينا أن نتناول متلازمات عقيدة الإمامة، فقد استحدث الاثنا عشرية عقيدة العصمة التي ربطوها بمقام الإمامة، وأصبحت من متلازمته التي لا تنفك عنه، وكطبيعة أي معتقد نشأ في وقت متأخر من مراحل الفكر الاعتقادي لدى الفرق، فلابد أن يطرأ عليه مستجدات وتطورات بالزيادة أو النقصان حتى يتوافق مع طبيعة المعتقد الذي طرح هذا الناتج الجديد، وعليه فقد تطورت عصمة الأئمة إلى عصمة مطلقة تستلزم نفي السهو

عن الأئمة. وعليه فقد أصبح هناك عقيدة وليدة نمت وترعرعت داخل أفكار علماء الاثنى عشرية، وطرحت على معتقد العامة، وأصبح يدين بها جمهور الاثنى عشرية، وأصبح من اللازم على دارسي الفرق الإسلامية الوقوف مع هذا المعتقد وبيان مدى قبوله أو رفضه وإظهار صلابته أو ضعفه حتى يكون المتابع لساحة الفكر الإسلامي على بينة من أمره, وهذا ما جاء البحث لدراسته، حيث جاء لدراسة جانب من جوانب الاعتقاد عند الاثنى عشرية طرحته عقيدة الإمامة، وأصبحت من ضروريات المذهب عند الاثنى عشرية, وهو موضوع سهو الأئمة في عقيدة الاثنى عشرية .

اختيار الموضوع :

جاء اختيار الموضوع بعد متابعة مستجدات العقائد التي طرأت على ساحة الاعتقاد في فكر الاثنى عشرية، ولما كانت عقيدة الإمامة هي محور الفكر العقدي عند الاثنى عشرية، وكان من المستحدثات العقدية على ساحة المعتقد الاثنى عشري فكرة سهو الأئمة من عدمها، فكان اختيار الموضوع لتتبع تلك الفكرة، وبيان أصولها وتطورها داخل عقيدة الاثنى عشرية .

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الموضوع مع مجريات الأحداث وتعاقب الأزمان، فقد طرأ على معتقد الإمامة بعض المتلازمات التي أحدثتها العقلية الشيعة، وأصبحت جزءًا لا يمكن فصله عن الأصل الأول وهو الإمامة، وعليه فقد استلزم الأمر دراسة كافة المستجدات والمتلازمات لهذا المعتقد؛ حتى تكتمل الصورة، ويستطيع المتابع لعقائد الفرق الإسلامية وفكرها الوقوف على الحكم الصحيح لكل معتقد من تلك المعتقدات، وذلك بعد دراسة متلازماته ومستجداته التي أنتجتها العقلية الشيعية وفق أحداث ومعطيات معينة.

إشكاليات الدراسة:

عند تناول الموضوع بالبحث والدراسة ظهرت بعض الإشكاليات التي حاول البحث أن يجيب عنها وتمثَّلت في ما يأتي: هل فكرة سهو الأئمة ظهرت على ساحة الاعتقاد عند الاثنى عشرية منذ ظهورها؟ وهل مثلت عقدة نفي السهو عن الأئمة تطورًا فكريًّا لمرحلة العصمة المطلقة عند الاثنى عشرية؟ وهل توافق علماء الاثنى عشرية على مبدأ نفي السهو عن الأئمة أم إن هناك اتجاهات أخرى ضد هذا الاتجاه؟ وهل اعتمد علماء الاثنى عشرية على أصول دينية لتثبيت تلك العقيدة؟ وما الفائدة التي عادت على الأمة من محاولة الاثنى عشرية نفي السهو عن أئمتهم وإثبات العصمة المطلقة لهم؟ وغير ذلك من الإشكاليات التي تطرأ على جنبي البحث ويحاول الباحث إيجاد معطيات لها.

منهج البحث: اعتمد البحث على عدة مناهج منها:

المنهج التحليلي: حيث اعتمد الباحث على تحليل كافة الآراء التي عرضها من أصولها الفكرية عند علماء الاثنى عشرية؛ حتى يتسنى له فهم المراد من النص، وبيان مدلوله.

المنهج المقارن: وقد استخدمه الباحث للمقارنة بين عقائد الاثنى عشرية وغيرها من الفرق الإسلامية؛ حتى يقف على أصل المعتقد، وبيان وجوده من عدمه عند باقي الفرق الإسلامية.

المنهج النقدي: وبه تناول الباحث بالنقد كافة الأدلة والأصول التي اعتمد عليها الاثنا عشرية في تثبيت معتقدهم.

المنهج الاستنباطي: ومن خلاله حاول البحث استخلاص النتائج من المقدمات التي طرحها.

تمهيد:

مثَّلت فكرة الإمامة لب الاعتقاد الشيعي، فهي حجر الزاوية في المعتقد الشيعي الذي يعرف به كل فرقة من الفرق الشيعية وفقًا لرؤيتها لهذا المعتقد، وقد حاول الفكر الشيعي إضافة بعض الأفكار لمعتقد الإمامة؛ حتى يحاط بسوار القداسة ويتحول الإمام إلى شخص مقدس القول والفعل، فوجدنا فكرة العصمة تحاط بالإمام، ثم تحولت إلى لازم من لوازم الإمامة التي لا تنفك عنها، ثم أخذت تلك الفكرة تتطور وتتحور وفقًا لمجريات الأحداث التاريخية في الفرق الشيعية[١]، حتى تولدت منها مسألة نفي السهو والخطأ والنسيان عن الأئمة في الصغائر والكبائر. لكن فكرة سهو الأئمة ونفيها عن أئمة الشيعة لم تكن على القدر نفسه عند كافة الفرق الشيعية[٢]، حيث عدتها بعض الفرق أحد اللوازم الاعتقادية الثابتة للإمام وأنها تكفل له الحفاظ على مكانته داخل نفوس العامة، بينما لم تعدها بعض الفرق الأخرى من الركائز الأساسية التي تستوجبها الإمامة؛ ولذا لم تجد هذه القضية مكانتها في معتقد هذه الفرق.

وعند تناول مفهوم الشيعة في اللغة نجد أن مادة "شاع" استخدمت بعدة مدلولات عبرت عن مفهومها اللغوي فتأتى بمعنى الأنصار والأتباع[3]، كما تطلق على كل قوم اتفقوا على أمر ما[٤]، وتطلق ويراد بها أعوان الرجل وحزبه[٥]، وتطلق ويراد بها الجماعة والفرقة[٦]. وبهذا المدلول اللغوي فإن هذا المعنى لا يتحقق إلا في الحقبة الزمنية الأولى التي عاصرت عليًا – رضى الله عنه –، أو كانت قريبة العهد به، ولا يمكن أن يندرج هذا المدلول اللغوي على كافة الفرق الشيعية التي بعدت كل البعد عن هذا المضمون.

وعند تناول لفظ الشيعة من الناحية الاصطلاحية نجد أنه أصبح معرّفًا لفئة معينة تتخذ من مفهوم الإمامة مبدأً حاكمًا لكافة معتقداتها، فتتفق على إمامة بعض الأشخاص،

وتختلف على إمامة بعضهم، وعليه فقد تفاوتت الاصطلاحات حول مفهوم الشيعة، لكنها تدور حول اعتقاد مجموعة معينة حول مسألة الإمامة، وإن تفاوت هذا الاعتقاد فيما بينها. فعند تناول "أبو الحسن الأشعري" لمصطلح الشيعة نجد أنه قد خصصه بمن شايعوا عليًّا – رضي الله عنه – دون غيره من الصحابة فيقول : " قيل لهم الشيعة لأنهم شايعوا عليا "[٧] وعلى هذا التعريف نجد أنه يختص بالحقبة الأولى دون غيرها[٨]، ويقول الشهرستاني عند تناوله لمدلول مصطلح التشيع: الشيعة هم الذين شايعوا عليا –رضي الله عنه– على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًّا ووصيةً، إما جليًّا، وإما خفيًّا. واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده" [9] . وعلى هذا التعريف نجد الشهرستاني قد توسع في بيان مدلول هذا المصطلح عما كان عند الأشعري، وأضاف فكرة النص على الامام، وأضاف فكرة الإمامة الخاصة التي لا تخرج عن أبناء الإمام علي .

وعند تناول هذا المفهوم عند مفكري الشيعة نجد أنه يدور حول اختصاص مجموعة معينه باعتقادهم حول إمامة علي – رضى الله عنه – فيقول النوبختي [١٠]: " الشيعة وهم فرقة علي بن أبى طالب – عليه السلام– المسمون شيعة علي – عليه السلام – في زمان النبي –صلى الله عليه وآله– وبعده معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته "[١١]. وعلى هذا التعريف نجد النوبختي قد عدّ التشيع فرقة تابعة لعلي – رضي الله عنه –، لكنه جعل بداية التشيع بعهد النبي – صلى الله عليه وسلم – [١٢].وعند تناول الشيخ المفيد[١٣] لمصطلح الشيعة، عدَّها لفظة خاصة " لأتباع أمير المؤمنين –صلوات الله عليه–، على سبيل الولاء والاعتقاد لأمته بعد الرسول – صلوات الله عليه وآله – بلا فصل ونفى الإمامة عمن تقدمه في مقام الخلافة "[١٤] وعلى هذا التعريف فقد اقتصر الشيخ المفيد لفظ التشيع على كل من قال بإمامة علي – رضي الله عنه –، ونفى الإمامة عن كل سابقيه.

وعلى هذا كله فالملاحظ في تلك التعريفات أنها اقتصرت مدلول لفظ التشيع على من قال بأفضلية علي – رضي الله عنه – وتقديمه في أحقية الخلافة على غيره من الصحابة. والحق أن الشيعة قد مرت بأطوار وتطورات مختلفة على مدى حقب ليست بالقليلة في التاريخ الشيعي، ومثلت كل مرحلة جانبًا معينًا من الأفكار والمعتقدات الشيعية التي لا يمكن حصرها في تعريف موحد، حيث أدخل في عقيدة الإمامة كثير من المعتقدات التي قسمت الفرق الشيعية نفسها إلى فرق أخرى، فتعريف الشيعة " مرتبط أساسا بأطوار نشأتهم، ومراحل التطور العقدي لهم، ذلك أن الملحوظ أن عقائد الشيعة وأفكارها في تغير وتطور مستمر "[١٥]. وعليه فقد مثلت كل مرحلة في التاريخ الشيعي جانبًا معينًا من جوانب الاعتقاد في مسألة الإمامة، وعليه فيمكن القول أن التشيع هو كل من اعتقد بالنص على إمامة علي، وأحقيته بالخلافة بعد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بلا فاصل، واعتقدوا بإمامة أبنائه من بعده عن طريق نص السابق على اللاحق .وعلى الرغم من هذا التعريف إلا انه قد يسقط منه بعض الفرق الشيعية التي خالفت هذه الاعتقادات .

المبحث الأول: فرقة الاثنى عشرية وأهم عقائدها :

في هذا المبحث نقف مع فرقة من أهم الفرق الشيعية، وتأتى أهميتها من عدة أوجه، فهي الفرقة الأكثر انتشارًا وعددا بين الفرق الشيعية، كما أنها استمرت حتى التاريخ المعاصر، " فهم جمهور الشيعة الذين يعيشون بيننا هذه الأيام " [١٦] وعليه فقد تعددت كتابات مفكريها حول العقيدة الشيعية وما يتعلق بها، كما أنها الفرقة التي حوت بين أفكارها كثيرًا من المعتقدات التي طفت على ساحة الفكر الشيعي عبر تاريخه المختلف .

المطلب الأول: فرقة الاثنى عشرية:

نقف هنا مع الاثنى عشرية وبيان مدلولها اللغوي ووجودها الفعلي؛ للوقوف على الجانب الاعتقادي عندهم، فالوجود والانتشار يرتبط بالاعتقاد ارتباطًا وثيقًا، حيث تعتمد الأفكار في وجودها على مدى توافق العامة حول تلك الأفكار، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، فتنتشر المعتقدات بين السواد الأعظم من العامة وفقًا لترويجيها من الناحية المقبولة لدى المتلقي، ويظل جانب الدين هو الجهة الأكثر قبولًا لدى الأفراد والجماعات.

الاثنا عشرية:

بالبحث حول بداية ظهور هذا المصطلح على ساحة الفكر الإسلامي نجد أن المتقدمين ممن تناولوا الفرق الإسلامية بالدراسة لم يشيروا إشارة واضحة إلى هذا المسمى في الحقبة الأولى من تاريخ التشيع، لكن هذا لا يمنع أن مدلول هذا المصطلح وجد أولا ثم تطور وفق الأحداث، ففكرة الأئمة التي خصصت في ولد علي – رضي الله عنه– كانت موجودة، لكن فكرة الاثنى عشر إمامًا لم تكن ظهرت على ساحة الفكر الشيعي بالمدلول نفسه، مما يؤكد فكرة أن هذ المصطلح متأخر المنطوق متقدم الدلالة، حيث كانت فكرة الأئمة والنص عليها قديمة منذ البدايات الأولى للتشيع، لكن فكرة الإمام الثاني عشر كانت متأخرة " لأن دعوى وجود الإمام الثاني عشر المنتظر إنما ظهرت بعد وفاة الحسن العسكري [١٧] والذي توفى سنة ٢٦٠هـ "[١٨]. يقول ابن تيمية : " وقبل موت الحسن بن علي العسكري لم يكن أحد يقول بإمامة هذا المنتظر، ولا عرف من زمن علي ودولة بني أمية أحد ادعى إمامة الاثنى عشر"[١٩]ولكن بعض الناس قد حدد تاريخ ظهور الاثنى عشرية سنة ٢٥٥ هـ [٢٠] [٢١]. ولعل من أوائل الإشارات التي تناولت هذا المصطلح ما

جاء عند البغدادي بقوله : " ويقال لهم الاثنا عشرية أيضًا لدعواهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسبه إلى علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– "[٢٢] [٢٣].

كما جاءت الإشارة إلى هذا المصطلح عند الشيعة فيما ذكره المسعودي[٢٤] في كتابه التنبيه والإشراف، حيث ذكر مصطلح الاثنى عشرية صريحة بقوله: " والقطعية بالإمامة الاثنى عشرية منهم [٢٥] [٢٦]. وعلى كل حال فإن مصطلح الاثنى عشرية أصبح مصطلحًا ذا مدلول يستخدم للتعبير عن فرقة من فرق الشيعة لها معتقداتها حول الإمامة، وغيرها من المعتقدات التي تفردت بها عن باقي الفرق، سواء الشيعية أو السنية. وقد عد بعضهم إطلاق مصطلح الاثنى عشرية على فرقة معينة من فرق الشيعة إنما يرتبط بجانب عقدي، حيث يدور هذا الاعتقاد حول فكرة إمامة الاثنى عشر إمامًا، فيقول البغدادي :" ويقال لهم الاثنا عشرية أيضًا لدعواهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسبه إلى علي بن أبي طالب–رضي الله عنه–"[٢٧]. وإذا كان مصطلح الاثنى عشرية قد ارتبط مسماه بتاريخ محدد، إلا أن هناك بعض المسميات التي عرف بها الاثنا عشرية، وأصبح مصطلحًا يستخدم للتعبير عنهم .

الإمامية :

والإمامية مصطلح استخدمه أصحاب الفرق في أول الأمر للتعبير عن مجموعة من الفرق الشيعية، لكنه أصبح خاصًا بالاثنى عشرية، حيث استخدمه المتأخرون من مفكري الشيعة للدلالة على الاثنى عشرية، فقد استخدم كاشف الغطاء [٢٨] مصطلح الإمامية للدلالة على فرقة الاثنى عشرية فيقول :" إن أهم ما امتازت به الشيعة " الإمامية " عن سائر فرق المسلمين هو القول بإمامة الأئمة الاثنى عشر، وبه سميت هذه الطائفة إماميه "[٢٩] [٣٠].

وقد رجَّح ابن خلدون كون هذا المصطلح اختص بهم في زمن متأخر فقال في تاريخه: " وأما الاثنا عشرية فربما خصوا باسم الإمامية عند المتأخرين منهم "[٣١] وعلى هذا فإن مصطلح الإمامية أصبح يعبر عن مدلول فرقة الاثنى عشرية وأصبح خاصا بهم، ولعل سبب التسمية بهذا الاسم إنما يعود لفكرة الاعتقاد بالإمامة وكونها –عندهم– ركن من أركان الدين الذي لا يقوم إلا به [٣٢] . والإمامية هم القائلون بوجوب الإمامة، وفى هذا يقول المفيد : " الإمامية علم على من دان بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان ... " [٣٣] هذا في كتب الشيعة.

أما عند أهل السنة فعرفت الإمامية بكل من اعتقد إمامة علي –رضى الله عنه – دون غيره من باقي الصحابة عن طريق النص، وفي هذا يقول الشهرستاني في معرض حديثه عن الإمامية: " هم القائلون بإمامة علي –رضي الله عنه– بعد النبي –عليه السلام– نصًا ظاهرًا، وتعيينًا صادقًا"[٣٤]، ووجد مثله عند الأشعري في مقالاته [٣٥]. وعليه فإن مصطلح الإمامية عرفت به الاثنا عشرية وخصص بهم، وفقًا لرؤيتهم في معتقد الإمامة وقولهم بإمامة علي – رضى الله عنه– وبنيه من بعده، وذلك عن طريق النص.

هذا ومن الأسماء التي عرفت بها هذه الطائفة اسم الجعفرية، وهو باب تسمية العام باسم الخاص، وانما سموا جعفرية نسبة إلى الإمام جعفر بن محمد الصادق[٣٦] الذي يمثل المرجعية الفقهية لفكر الاثنى عشرية، وعنه تؤخذ كافة الفروع وعليه مذهبهم الفقهي[٣٧]. كما عرفوا بالرافضة، وذلك لرفضهم إمامة الخلفاء قبل علي – رضي الله عنه –، وفى هذا يقول الأشعري :" وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر"[٣٨].

وعلى هذا كله فقد تعددت المسميات التي عرفت بها هذه الطائفة، وإن كانت تدور جمعيها في فلك واحد، حيث اختص كل اسم بفكرة معينة، فهي فرقة اعتقدت بإمامة علي

– رضى الله عنه – وبنيه من بعده، وقالو بإمامة اثني عشر إمامًا، وأخذو بمذهب الإمام جعفر الصادق في الفروع، ورفضوا إمامة الخلفاء قبل علي؛ ولذا فهم الإمامية الاثنا عشرية الجعفرية الرافضة.

المطلب الثاني: العقائد الأساسية عند الاثنى عشرية: نتناول هنا العقائد الأساسية التي وردت عند الاثنى عشرية وانفردت بها عن باقي الفرق الشيعية، أو السنية، فقد تفردت الاثنا العشرية في مجموعة من العقائد بَعدت بها عن باقي الفرق الإسلامية، وأصبحت تمثل عقائد خاصة بالاثنى عشرية، ولم نقف مع العقائد الأخرى، حيث تعد قريبة فيها من الفرق الأخرى، والاختلاف فيه قد يعد فرعيًا من باب الاجتهاد.

أولًا: الإمامة: مثلت الإمامة في عقيدة الاثنى عشرية جانبًا عقائديًا له مدلوله الذى تترتب عليه كافة العقائد الأخرى، فهي ركن الدين الركين الذي لا يقوم إلا به، فهي المبدأ والمنتهى، وهى أصل من الأصول التي لا يكتمل الدين إلا بوجودها، فهي حجر الاعتماد وقاعدة الاعتضاد، من أخذ بها اكتمل إيمانه، وتحصنت أركانه، ومن تركها هدم بنيانه ونقص إيمانه. وقد عدَّها الطوسي[٣٩] في رسائله ركن الدين الذي لا يمكن إغفاله، فقال وهو يتحدث عن أركان الإيمان: " وهو مركب من خمسة أركان من عرفها فهو مؤمن، ومن جهلها كان كافرًا، وهى التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة، والمعاد "[٤٠]. وعليه فإن الطوسي قد عد الإمامة من أركان الايمان التي يكفر [٤١] كل من لا يعتقدها [٤٢]،

كما أن الإمامة عند الاثنى عشرية هي ركن الدين الأعظم وهى أفضل أركان الإسلام، فقد روى الكليني[٤٣] بسنده عن زرارة بن أعين [٤٤] عن جعفر قال : "بنى الاسلام على خمسة أشياء، على الصلاة، والزكاة، والحج، والصوم، والولاية. قال زرارة: قلت: وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية ..." [٤٥]. وعدَّ المظفر[٤٦] اعتقادها شرطًا أساسيًا

يتعلق به تمام الإيمان بها فقال: " نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها "[٤٧] . هذا وقد عدَّها كاشف الغطاء أنها الأصل الثالث عند الاثنى عشرية، فقال: " الإمامة هي الأصل الثالث عند الشيعة الإمامية"[٤٨] وعلى هذا كله فإن قضية الإمامة واعتقادها أصلًا من أصول الدين وأهم أركانه هي عقيدة وجدت عند المتقدمين من مفكري الاثنى عشرية، واستمرت حتى عند المعاصرين منهم، فهي ركن لم يغفل على مر التاريخ الشيعي منذ ظهور تلك العقيدة حتى استقرت في نفوس جمهور الشيعة، خاصة في نفوس الاثنى عشرية منهم، فيقول القزويني: " تواتر عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ما يدل على أن الإمامة من الأصول وليست من الفروع "[٤٩].

كما يمثل الإمام في فكر الاثنى عشرية جانبًا مقدسًا له دلالته التي تكفل له الحماية الفعلية والقولية، في كافة ما يصدر عنه، فهو وصية الله لخلقه وحجة الله في أرضه التي لا يخلو منه زمان، وفى هذا يقول كاشف الغطاء : " إن مراداهم بالإمامة كونها منصبًا إلهيًا يختاره الله بسابق علمه بعباده كما يختار النبي، ويأمر النبي بأن يدل الأمة عليه، ويأمرهم باتباعه "[٥٠]. فالإمامة هي اختيار إلهى، ونص رباني على إمام معين دون غيره، حالها حال النبوة في مسألة النص من الله تعالى في الاختيار، فكما ينص على النبي ينص على الإمام، ويكون النص على الإمام من النبي، أو من الإمام السابق، وقد أورد الكليني في الكافي بابًا بعنوان " باب ما نص الله عز وجل ورسوله على الأئمة واحد فواحد"[٥١] .وساق العديد من الروايات من الطرق الشيعية للتدليل على النص على الأئمة . وعليه فإن الإمامة عندهم اختيار من الله ونص من النبي، وهكذا كل إمام نص على من بعده من الأئمة [٥٢].

هذا وقد قدس الاثنا عشرية الإمام، ورفعوا شأنه، وأحاطوه بقدسية رفعته من حالته البشرية إلى حالة ما فوق الخلق والوجود، فنقل الكليني في الكافي روايات عدة تتحدث

عن مكانة الإمام والقدسية التي حلت فيه[٥٣]. ووفق هذا المكانة فقد فرض الاثنا عشرية طاعة الإمام[٥٤] .

وعلى هذا كله نستطيع أن نقول: إن قضية الإمامة تمثل محور الفكر في عقيدة الاثنى عشرية، وهى أهم الاعتقادات التي عول عليها الاثنا عشرية، وقد حطت بركابها على كافة المعتقدات الأخرى، وحركت كافة المعتقدات لخدمة عقيدة الإمامة، وفق رؤية الاثنى عشرية، فأضافوا كثيرا من اللوازم التي تحتاجها الإمامة حتى يكتمل أركانها، وفقًا للمعتقد الاثنى عشري، فقدَّسوا الإمام ورفعوا مكانته وفرضوا طاعته وحصنوه من أي محاولة للطعن أو الشك من قبل جمهور الاثنى عشرية، وأضافوا بعض العقائد التي تكمل تلك العقيدة .

ثانيًا: العصمة: تعد العصمة من أهم العقائد التي حاول الاثنا عشرية إضافتها لعقائدهم، حتى تضمن مكانة الأئمة في نفوس العامة، فالإمامة والعصمة وجهان لعملة واحدة، فلا إمامة بدون عصمة، ونظرًا لمكانة العصمة، وكونها ركنًا أصيلًا في البحث سوف نفصّل فيها القول مع قضية سهو الأئمة .

ثالثًا: حصر الأئمة: تعد مسألة حصر الأئمة في اثني عشر إمامًا من العقائد الأساسية التي تفرد بها الاثنا عشرية عن بعض الفرق الشيعية، كما اختلفت فيها تمامًا عن أهل السنة والجماعة، وهى من العقائد التابعة لفكرة الوصية والنص على الإمام، ولعل الأمر بدأ بوصاية علي – رضي الله عنه – ثم تطور بعد ذلك نظرًا لتطور الأحداث التاريخية مع الشيعة بأن تحول لفكرة النص والوصية إلى باقي أبناء علي – رضى الله عنه – ولعل الوقائع السياسية والأحداث التي ألمت بأبناء علي –رضي الله عنه – كان لها دورٌ كبيرٌ في تطور هذه الفكرة داخل معتقد الشيعة .

ولعل البداية الأولى لهذه البذرة كانت على يد شيطان الطاق [٥٥]، حيث ذكرت كتب الشيعة بعض الروايات التي تدعم هذا الاتجاه، فهذه الفكرة لم يكن لها وجود قبل رواية شيطان الطاق، وهذا حال كافة المعتقدات التي دان بها الاثنا عشرية، ولم يكن لها أصل في صحيح الدين، فكانت البداية لكل منها ذكر الفكرة على يد مبتدعٍ، ثم تأخذ سبيلها للتطور على يد آخرين، حتى تستقر وتجد مكانتها في نفوس العامة. حيث ذكر الكشي في الرجال رواية يفهم منها أن شيطان الطاق هو الذي بدأ يشيع القول بحصر الإمامة في أناس مخصوصة من آل البيت، وينقل رواية بين شيطان وبين زيد بن علي تدعم هذا القول [٥٦]. وفى رواية شبيهة بتلك الرواية أخرج الكليني في الكافي[٥٧] ما يفيد بوقوع هذا الأمر من شيطان الطاق. وعلى هذا فيمكن القول: إن فكرة " حصر الأئمة بعدد معين قد وضع جذورها في القرن الثاني زمرة ممن يدعي الصلة بأهل البيت أمثال شيطان الطاق وهشام بن الحكم[٥٨]."[٥٩]وبعد وضع تلك الفكرة تحولت بعد ذلك إلى عقيدة أصيلة في الفكر الشيعي.[٦٠] وعلى كل حال فقد قالت فرق الشيعة بحصر عدد الأئمة، واختلفت في العدد " فالإمامية قائلون بانحصار الأئمة، ولكنهم مختلفون في مقدارهم فقال بعضهم: خمسة، وبعضهم سبعة، وبعضهم ثمانية، وبعضهم اثنا عشر..."[٦١] وعلى هذا فقد حصر الاثنا عشرية أئمتهم في اثني عشر إمامًا، وقد ذكرت الروايات التي تدعم هذا الاتجاه، فقد أخرجت كتب الرواية الشيعية عن أبى جعفر عن جابر قال: " دخلت على فاطمة وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها فعددت اثني عشر ..."[٦٢] وكذا ورد روايات في الكافي[٦٣] وعلى الرغم من عدم وجود هذه الروايات عند أهل السنة، وعدم ورودها إلا من الطرق الشيعية؛ إلا أن عقيدة الاثنى عشرية في حصر الأئمة في اثني عشر إمامًا أصبحت من الثوابت العقائدية عندهم لدرجة أن الفرقة عرف اسمها وفقًا لهذه العقيدة.

رابعًا: التقية: تعد عقيدة التقية من العقائد الأساسية في الاعتقاد الشيعي، وتمثل عقيدة التقية جانبًا مهمًا يجب التعويل عليه في دراسة الفرق الشيعية وبيان معتقداتها، حيث مثلت الجانب الخفي في التاريخ الشيعي الذي لجأ إليه الشيعة في كافة الفترات التي رأوا فيها خطورة على جوانب الاعتقاد لديهم. ولذا فالعقائد التي قيلت في التقية مثلت أصول الاعتقاد الفعلي للشيعة . وعند تناول مصطلح التقية من مدلوله اللغوي نجد أنه يدور حول فكرة إظهار أمر على خلاف حقيقته، كما جاء في اللسان[٦٤] وعلى هذا فإن التقية تدور حول إعلان أمر على خلاف حقيقته، فقد عرفها ابن القيم بقوله: " التقية أن يقول العبد خلاف ما يعتقده لاتقاء مكروه يقع به لو لم يتكلم بالتقية "[٦٥]. وعلى هذا فإن التقية تدور حول موقف عام يمنع العبد من إظهار معتقده على الشكل الصحيح أو ما يدين به، ويظهر خلاف ذلك، ويظل الدافع حول استخدام التقية هو حالة خوف العبد على نفسه أو معتقده، ولذا عرفها ابن حجر بقوله : " التقية الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للغير"[٦٦] .وعلى هذا فان التقية جائزة في ظل ظروف وشروط معينة؛ حتى لا تتحول إلى عقيدة يتناولها العبد وفق رؤيته وهواه .

وعند تناول الشيعة لمصطلح التقية نجد أن علماء الشيعة تحدثوا عنها كعقيدة لها أصولها التي تحكمها في الفكر الشيعي حيث عرفها المفيد بقوله:" التقية كتمان الحق وستر الاعتقاد فيه، ومكاتمة المخالفين وترك مظاهرتهم بما يعقب ضررًا في الدين أو الدنيا [٦٧]. وعلى هذا فان التقية في الاعتقاد الشيعي تدور حول مكاتمة المخالفين وعدم إظهار الحق إذا توهم الفرد وقوع ضرر ديني أو دنيوي، وعلى الرغم من أن التعريف قد ربط بين حدوث الضرر واستخدام التقية، إلا أنها تحولت إلى اعتقاد عام يسوغ استخدامه في كافة الأحداث والأوقات، ولعل الروايات[٦٨] التي تحدثت في هذا الأمر حولت التقية

من لوازم الضروريات إلى اللوازم العامة التي تستخدم بشكل دائم دون ربط بالضرر، أو الضرورة [٦٩].

خامسًا: الغيبة والرجعة : تعد عقيدة الغيبة والرجعة من العقائد الأساسية عند الاثنى عشرية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعقيدة الإمام الثاني عشر، الذي غاب ويعود في آخر الزما، وعليه فان الاعتقاد بغيبة الإمام ورجعتة جزء أصيل من الإمامة في عقيدة الاثنى عشرية . ومصطلح الغيبة يدور حول البعد والخفاء والاستتار[٧٠] وعليه فغيبة الإمام خفائه واستتاره عن الأعين. أما الرجعة، فيدور مدلولها حول اعتقاد الرجوع بعد الموت[٧١]. فعقيدة الرجعة هي الإيمان بعودة الإمام الغائب إلى الحياة بعد موته، وعليه فعقيدَتا الغيبة والرجعة عند الشيعة متلازمتان، وتنفرد كل فرقة من فرق الشيعة في الإمام الغائب الذي يعود، وعليه فاعتقاد الاثنى عشرية يتعلق بآخر أئمتهم وهو: " محمد بن الحسن العسكري .. وهو الذي تزعم الشيعة أنه المنتظر، والقائم، والمهدي، وهو صاحب السرداب عندهم... وهم ينتظرون ظهوره في آخر الزمان"[٧٢] وعلى هذا فإن عقيدة الإمامة عند الشيعة الاثنى عشرية تتعلق بشقين، الأول: غيبة الإمام الثاني عشر [٧٣] والثاني: فكرة الخروج الذي يعود معها الإمام إلى الحياة مرة أخرى، وتحولت عقيدة الغيبة والرجعة إلى أصل من أصول الاعتقاد عند الاثنى عشرية، وأصبحت متعلقة بكافة الأئمة، حيث قال المفيد : " واتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات "[٧٤] . وأصبحت عقيدة صحيحة لديهم يتعلق عليها صحيح الدين وأصل من أصوله، فقد قال ابن بابويه: " واعتقادنا في الرجعة أنها حق "[٧٥].

وعلى هذا كله فإن العقائد الأساسية عند الاثنى عشرية قد تعلقت بشكل كبير بعقيدة الإمامة، وأصبحت بحكم هذا الارتباط أصلًا من أصول العقائد عندهم، ولا يمكن تناول عقائدهم دون النظر إلى تلك المتعلقات التي توضح أصول فكرهم ومنهجهم العقدي.

المبحث الثاني: عقيدة الاثنى عشرية في سهو الأئمة وعصمتهم:

تعد قضية سهو الأئمة من متعلقات اعتقاد الاثنى عشرية في الإمام، حيث جعلوا الإمامة منصبًا إلهيًا يكون بالاختيار الإلهي والنص عليه، وتحول الإمام إلى شخص مقدس ملهم مفروض له الطاعة وحق الولاء، وعليه فقد أوجبوا له العصمة ونفوا عنه السهو في الصغائر والكبائر.

أولًا: مفهوم السهو والنسيان ومدلوله:

١ – السهو: عند تناول المدلول اللغوي لمعنى السهو نجده يدور حول الغفلة والذهول وانصراف القلب عن فعل الشيء، جاء في اللسان: " السهو والسهوة: نسيان الشيء والغفلة عنه وذهاب القلب عنه إلى غيره "[٧٦]. وكذا قال الرازي [٧٧]. ومثله في المعجم الوسيط [٧٨]. وقد يستخدم ويراد به ترك الفعل عن غير عمد، ويستخدم بمعنى الترك المتعمد " قال ابن الأثير : السهو في الشيء تركه عن غير علم، والسهو عنه تركه مع العلم" [٧٩]. "وقيل: سها فيه تركه عن غير علم، وسها عنه تركه مع العلم، يقال سها في الصلاة نسي شيئًا منها، وسها عنها تركها ولم يصلّ "[٨٠]. وما نعنيه هنا هو الغفلة والسهو الذي يصيب الإمام دون قصد أو تعمد في ترك الفعل.

٢ – النسيان: هو ضد التذكر، ويأتي بمعنى الترك، قال الرازي: " النِسيان بكسر النون وسكون السين ضد الذكر والحفظ... النسيان: أيضًا الترك قال الله تعالى (نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ)[٨١]"[٨٢]. وجاء في اللسان:" النسيان :الترك ... والنسيان هاهنا على وجهين : أحدهما على الترك نتركها فلا ننسخها، كما قال عز وجل : "نسوا الله فنسيهم"، يريد تركوه فتركهم، وقال تعالى : "ولا تنسوا الفضل بينكم". والوجه الآخر من النسيان الذي ينسى

كما قال تعالى : "وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ ". [٨٣] [٨٤]، وما نعنيه هنا ما كان ضد الذكر، وهو ما يقع من الفرد دون علمه أو يترك عن غير قصد.

الفرق بين السهو والنسيان: اختلف في الفرق بين السهو والنسيان، " ففي شرح التحرير لابن أمير حاج : ذهب الفقهاء والأصوليون وأهل اللغة إلى عدم الفرق. وفرق الحكماء بأن السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة، والنسيان زوالها عنهما معًا، فيحتاج في حصولها إلى سبب جديد. وقيل: النسيان عدم ذكر ما كان مذكورًا، والسهو غفلة عما كان مذكورًا أو ما لم يكن، فالنسيان أخص منه مطلقًا" [٨٥] وعلى هذا فإن السهو يعنى وجود الفعل مع السهو عن إتيانه، أما النسيان فهو زوال الفعل وعدم تذكر الإتيان به، وقيل في الفرق بينهما :" النسيان عدم ذكر ما قد كان مذكورًا، والسهو: ذهول وغفلة عما كان مذكورًا، وعما لم يكن"[٨٦] وذكر العسكري في الفروق بيان الفرق بينهما فقال: " إن النسيان إنما يكون عمَّا كان، والسهو يكون عمَّا لم يكن، تقول: نسيت ما عرفته ولا يقال: سهوت عما عرفته ... وفرق آخر: أن الانسان إنما ينسى ما كان ذاكرًا له، والسهو يكون عن ذكر وعن غير ذكر؛ لأنه خفاء المعنى بما يمتنع به إدراكه، وفرقٌ آخر: وهو أن الشيء الواحد محال أن يُسهى عنه في وقت ولا يسهى عنه في وقت آخر، وإنما يسهى في وقت آخر عن مثله، ويجوز أن ينسى الشيء الواحد في وقت ويذكره في وقت آخر "[٨٧]. وذكر ابن عثيمين في الفرق بينهما: " أن الناسي إذا ذكّرته تذكر، والساهي إذا ذكرته لا يتذكر "[٨٨] هذا وقد عدَّ بعض العلماء أن السهو والنسيان مترادفان، وفى هذا يقول الحموي: " واختلفوا في الفرق بين السهو والنسيان، والمعتمد فإنهما مترادفان"[٨٩]، وكذا قاله ابن نجيم، حيث قال : " والمعتمد فإنهما مترادفان "[٩٠].

وعلى هذا كله فإن المراد هنا هو حالة الغفلة التي تصيب الإنسان، فيترك بموجبها أفعالًا أو أقوالًا في وقتها أو حينها، دون قصد أو تعمد منه تجاه هذا الترك .وعليه فإن

الحديث سيكون عن نفي السهو والنسيان عن الأئمة في عقيدة الاثنى عشرية، وما يوجبه من عصمة مطلقه توجب معها عدم وقوع السهو والنسيان منهم.

٣ – العصمة: لما كانت العصمة هي مصدر الإثبات الذي ينبثق منه نفي السهو والنسيان عن الأئمة، نتناول هنا مدلول العصمة ومرادها؛ حتى يكتمل المراد من المعني العام .

١ – المدلول اللغوي لمفهوم العصمة: عند تناول مفهوم العصمة ومدلوله اللغوي نجده يدور حول عدة معاني منها : المنع والوقاية، كما قال صاحب اللسان[٩١]، وبه قال الأزهري في التهذيب [٩٢]. وعلى هذا فإن المعصوم قد وهبه الله حائلًا يمنعه من ارتكاب ما يخالف مراده، ووقاه من الوقوع فيما نهاه[٩٣]. واستخدمها صاحب القاموس بمعنى الاكتساب والوقاية[٩٤]، كأن المعصوم اكتسب من ربه ملكة العصمة وفقًا لمنزلته من ربه، فامتنع بالله من ارتكاب ما يخالف مراده ووقاه من الذلل الخطأ كما ورد في التهذيب [٩٥]. كما استخدمت بمعني الدفع والمنع[٩٦] . وعلى هذا فإن الله يدفع عن العبد كل إثم أو خطأ أو فعل لا يريده له، فيمتنع العبد بالله من ارتكاب مثلها. واستخدمت بمعنى الحفظ[٩٧]. وعليه فإن الله يحفظ عبده من ارتكاب ما نهاه عنه ومنعه منه .

التعريف الاصطلاحي للعصمة: عند تناول التعريف الاصطلاحي للعصمة نجد أن الاوائل لم يعتنوا كثيرًا بإفراد تعريفات اصطلاحية للعصمة، لكنهم ذكروا كلامًا في ثبوتها، وثمرتها، ومواطنها، ثم اهتم علماء الكلام بها، فعرّفوا العصمة تعريفًا اصطلاحيًا –وشاركوا من قبلهم في ذكر ثمرتها – في عبارات تختلف في الأداء، إلا أنهم متفقون جميعًا في قصد الوصول إلى تحديد معناها، والوقوف على مرادها، وتعلق الحديث في بدايته بالربط بين مفهوم العصمة ومقام النبوة، ثم تطور على يد الشيعة في الربط بن مقام النبوة ومقام الإمامة وملازمة العصمة لهما . ومن التعريفات الاصطلاحية تعريف الراغب الأصفهاني:

"عصمة الأنبياء : حفظه إياهم أولًا بما خصهم به من صفاء الجوهر، ثم بما أولاهم من الفضائل الجسمية، ثم بالنصرة وبتثبيت أقدامهم، ثم بإنزال السكينة عليهم وبحفظ قلوبهم "[٩٨]. وعلى هذا التعريف فقد عدَّ الراغب العصمة أمرًا وجوديًا، حيث فسرها بحفظ الله إياهم وعنايته بأنبيائه وعدَّد أسباب هذا الحفظ المستلزم للعصمة، بصفاء الجوهر، وهذا إشعار بالثبوت الممتد قبل بعثتهم، ثم عقب باكتمال الخلقة، وهي الاستعداد الجسدي والنفسي المستوجب للعصمة، فاكتمال الخلقة البشرية جسمًا بصفاء الروح ونضج العقل من أسباب العصمة عند الراغب، وبعد الاصطفاء والإعداد الجسدي يكون النصرة وتثبيت الأقدام، ثم يعقب النصر والسكينة، وحفظ القلوب. وكذا جاء تعريفها عند ابن حجر حيث دار في نفس الفلك مع تصرف في بعض الكلمات[99].

تعريف الجرجاني: وقد عرفها الجرجاني بقوله: "العصمة مَلَكة اجتناب المعاصي مع التمكن منها"[١٠٠]. وعلى هذا التعريف فقد عدَّ العصمة ملكة داخلية للعبد تمكنه من البعد عن المعاصي مع قدرته عليها، وهو بيان لحقيقة العصمة بخواصها. وقريب منه تعريف صاحب الكليات [١٠١]. وعلى هذا التعريف فقد عدَّ العصمة أمرًا مانعًا يستوجب سلب القدرة عن العبد وسلب الاختيار عنه.

وعرف الحكماء العصمة بأنها: " ملكة تمنع عن الفجور، وتحصل بالعلم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات، وتتأكد بتتابع الوحي بالأوامر والنواهي" [١٠٢] وفيه ربط بين قوى النفس وحصول العصمة، فقوى النفس المفكرة تدرك الطاعات ومناقبها ومثالب المعاصي، ويحصل لها بسبب هذا العلم ملكة بالنفس تمنعها من الفجور وهذه هي العصمة، وعليه فالحكماء عدُّو العصمة نتاجًا لقوى النفس بخلاف المتكلمين حيث عدُّوها لطفًا وملكةً إلهيةً تُمنح للعبد.

وعلى هذا كله فيمكن القول: إن تلك التعريفات تدور جميعها في فلك أن العصمة هي تنزيه الله تعالى لهم، وحفظه إياهم من مواقعة الذنوب والمخالفات بعد البعثة باتفاق المحققين، وقبل البعثة مما يقدح في مقام نبوتهم، وصدق رسالتهم، وعلو مكانتهم بين قومهم . وقد خالف الاثنا عشرية في ذلك حيث " أوجبوا عصمة الأنبياء عن الذنوب والمعاصي مطلقا كبيرة أو صغيرة، عمدًا أو سهوًا، قبل البعثة وبعدها"[١٠٣]. ثم ربطوا بين مقام النبوة ومقام الإمامة، وأجبوا كل ما أوجبوه للأنبياء. لذا عرفوا العصمة: " بأنها مرتبة تامة من الحب الإلهي والكشف التام يصل إليها النبي أو الإمام بلطف من الله، تمنعه من كل حركة أو قول يتنافى مع تلك المرتبة التامة"[١٠٤] . وعليه فالعصمة عند الاثنى عشرية قوة مانعه من كل ما ينافي تمام الكمال اللازم لمقام النبوة والإمامة.

المطلب الثاني: إثبات العصمة ونفى السهو عند الاثنى عشرية:

مثلت فكرة عصمة الإمام ونفي السهو عنهم أحد أهم محاور الاتجاه الشيعي في مسألة الإمامة، حيث أثبتوا للإمام العصمة من الصغائر والكبائر، وفي هذا يقول المجلسي: " اعلم أن الإمامية اتفقوا على عصمة الأئمة – عليهم السلام– من الذنوب – صغيرها وكبيرها –، فلا يقع منهم ذنب أصلًا لا عمدًا ولا نسيانًا ولا لخطأ في التأويل " [١٠٥]. وعلى هذا النص نجد أن مسألة وقوع الخطأ سواء صغيرًا أو كبيرًا، عمدًا أو سهوًا مرفوض من قبل الشيعة، فعقيدة الشيعة في الإمام أنه منزه عن الخطأ أو السهو . وفي هذا يقول الشيخ المفيد: " والأنبياء والأئمة – عليهم السلام – من بعدهم معصومون في حال نبوتهم وإمامتهم من الكبائر كلها والصغائر... ونقطع على أن العصمة لازمة لهم منذ أكمل الله تعالى عقولهم إلى أن قبضهم "[١٠٦]. وعلى هذا النص فإن وقوع الخطأ منه غير مقبول عند الشيعة . وكذلك العصمة المطلقة ثابته لهم من وقت اكتمال العقول إلى لحظة مفارقة الحياة. وعليه فهي من لوازم الإمامة التي لا تنفك عنها . ولعل هذا ما يرفع

الإمام في مسألة الاعتقاد حتى يتساوى مع الأنبياء والملائكة، فيقول الشيخ الصدوق: " اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة والملائكة –صلوات الله عليهم– أنهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون ذنبًا، لا صغيرًا ولا كبيرًا ... ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم " [١٠٧]. وعلي هذا النص نجد أن الشيعة قد ساووا بين أمرين: الأول: بين الأئمة والرسل من جهة وهنا استكمال لما قالوا به من أن الإمام اختيار إلهي، وعليه فكما كتب الله لأنبيائه العصمة كتبها للأئمة، والثاني: حينما ساووا بين الأئمة والملائكة، فكما أن الله تعالي جبل ملائكته على الطاعة وعدم المعصية، وجعل العصمة جزءًا من طبيعة الخلقة، كان الحال بالنسبة للأئمة. وهي محاولة من الشيعة لرفع الأئمة إلى منزلة تفوق البشرية، وهو ما لا يتقبله عقل، ولا يدعمه نصٌّ مقبولٌ عند أهل العلم، لكن دعموا تلك المعتقدات من خلال بعض الروايات التي نسبوها إلى بعض أئمتهم، ومنها ما نسب إلى علي زين العابدين بن الحسين مثل قوله: "وكل إمام منا أهل البيت محدث ..."[١٠٨] ومنها ما نسب إلى أبي جعفر أنه قال: " ... إن الملائكة والله لتنزل علينا، وتطأ فرشنا ..."[١٠٩] . ولعل هذا هو التطور الأخير الذي نال عقيدة العصمة عند الشيعة، وأصبح الاعتقاد السائد لديهم أن "الإمام كالنبي يجب أن يكون معصومًا من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن "[١١٠]. وقد نسبوا بعض الروايات لبعض الأئمة تفيد العصمة ونفى الخطأ عنهم، منها ما نسب إلى علي بن الحسن أنه قال: " الإمام منا لا يكون إلا معصومًا ..." [١١١] ومنها ما نسب إلى أبي عبدالله أنه قال:" الأنبياء وأوصياؤهم لا ذنوب لهم؛ لانهم معصومون مطهرون "[١١٢]. وقد نقل المجلسي فيه الإجماع فقال: " إن أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمة الأئمة – صلوات الله عليهم – من الذنوب الصغيرة والكبيرة عمدًا، وخطأً, ونسيانًا من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله عز وجل "[١١٣]. وعليه فقد أصبح مبدأً عقديًا تطور حتى وصل لمسألة

نفي السهو عن الأئمة، فالإمام عندهم " معصوم مؤيد موفق مسدد، قد أمن من الخطأ والزلل والعثار "[١١٤]. ولعل تلك العقيدة لم تكن بهذا الشكل عند المتقدمين من علماء الشيعة، لكنها تحولت لركن أصيل في اعتقاد المتأخرين، وفي هذا يقول الميلاني:" إن جميع ما يدل على عصمة رسول الله يدل على عصمة الأئمة الأطهار ... كل تلك الأدلة تدل على أنهم معصومون حتى من الخطأ والنسيان "[١١٥]. وعلى هذا فإن نفي الخطأ والنسيان عن الإمام تحول إلى شرط لازم من لوازم العصمة التي أثبتها الاثنا عشرية للإمام، بل عدَّ بعضهم الأمة معصومة بالإمام، حيث ترى الشيعة " أن الأمة معصومة من الضلال بالإمام؛ لأنه كالنبي – صلى الله عليه وسلم– [116]". هذا وقد ناقش علماء أهل السنة تلك الأفكار، وتم الرد عليها من الناحية الشرعية والعقلية، حيث عقد الغزالي فصلًا لها وحاول الرد على كافة هذه الأمور مستخدمًا الجانب العقلي للتدليل على بطلانها[١١٧] . وساق ابن تيمية في منهاجه العديد من الرود العقلية والشرعية للرد على تلك الأفكار الشيعية[١١٨].

وقد ساق القاضي عبدالجبار هذا الادّعاء من قبل الشيعة، وأخذ في الرد عليه فقال: " أوَ ليس الرافضة تدعي أنه قد شهد بالعصمة لابن عمه علي ابن أبي طالب، وأنه كالأنبياء في أن الخطأ والزلل لا يجوز عليه البتة في حال من الأحوال، ولا يلحقه سهو ولا غفلة"[١١٩]، وغيرها من الردود التي تهاوت أمامها تلك الأفكار التي حاول الشيعة إثباتها لأئمتهم. والحق أن مسألة العصمة ونفي السهو عن الأئمة تتنافي مع صحيح الدين، ولا يتقبلها عقل قويم، فالإمام بشر مصبوغ بصبغة البشرية التي تقبل كل أصناف الفعل من الصواب أو الخطأ، والحق أن الشيعة قد حمّلت الإمامة ما لا تطيق، وأخرجوها من عنصرها البشري إلى عنصر إلهي لم تثبت صحته بالنقل، ولا بالعقل، وغلّفوا الإمامة

بغلاف من القداسة يعد دخيلًا على الفكر الإسلامي، ولا تنتمي جذوره إلى أرض الإسلام التي أنبتت عقائد إسلامية خالصة، بعيدة عن التقديس والتعظيم البشري .

المطلب الثالث: التطور من عصمة الإمام إلى نفي السهو عنه:

أثبت الإمامية العصمة للأئمة وأصبحت من لوازمها التي لا تنفك عنها، فالإمامة والعصمة وجهان لعملة واحدة، ولا يمكن تصور الإمام عند الاثنى عشرية دون أن تُفرض له العصمة، ومع إثبات العصمة للأئمة لم تكن فكرة نفي السهو ملازمة لها عند أوائل الاثنى عشرية، بل يعد نفي السهو من التطورات العقائدية التي طرحت على جانبي العصمة في وقت متأخر من التاريخ الشيعي، حيث وجدت العصمة أولًا ثم تطورت إلى نفي السهو في الصغائر والكبائر. المرحلة الأولى : وضع اللبنة الأولى في عقيدة العصمة : تعتبر البذرة الأولى التي وضعت في العصمة كانت على يد هشام بن الحكم [١٢٠] " وكان هشام يجيز على الأنبياء العصيان مع قوله بعصمة الأئمة من الذنوب "[١٢١]. ولعل هذا القول في عصمة الأئمة كان من بواكير هذا الاعتقاد، حيث أثبت للأئمة العصمة وجعلها من لوازم اعتقادهم ونفيها عن الأنبياء، وقد برر هشام هذا القول بفكرة أن " النبي إذا عصى أتاه الوحي بالتنبيه على خطاياه، والإمام لا ينزل عليه الوحي فيجب أن يكون معصومًا عن المعصية"[١٢٢]. ولعل ما يدعم هذا الاتجاه في كون هشام هو واضع اللبنة الأولى في بناء عقيدة العصمة ما قرره بعض العلماء من أن هشام هو أول من تحدث عن عقائد الإمامية بشكل منظم، حيث ساق الأدلة على العقائد الشيعية، فهشام " في الواقع هو أول من قرر عقائد " الإمامية " في صورة علمية منظمة بإذلال جهده في إقامة الدليل عليها من الأحاديث، والعقل، فحاول إثبات نظريات" النص والعصمة وقدسية الأئمة"[١٢٣]. وبناءً على هذا النص فإن إعادة الصياغة والبناء للعصمة كانت على يد هشام بن الحكم، ولا يمنع هذا أن يكون لها وجود قبل ذلك في المعتقد الشيعي، حيث

يرى ابن تيمية " أن أول من ابتدع القول بالعصمة لعلي، وبالنص عليه في الخلافة هو عبدالله بن سبأ[١٢٤] "[١٢٥]. ويمكن الجمع بين تلك الأقوال أن ابن سبأ نص على عصمة علي – رضي الله عنه –، بينما هشام أعاد بناء المعتقد وجعلها لكافة الأئمة، فابن سبأ أول من ابتدع تلك العقيدة، وهشام أول من قدَّمها ممتزجة بالأدلة، وجعلها لكافة الأئمة . ويدعم هذا ما جاء في كتب الشيعة، حيث نقل ابن بابويه في الخصال رواية بسنده: " ما سمعت ولا استفدت من هشام بن الحكم في طول صحبتي له شيئًا أحسن من هذا الكلام في عصمة الإمام، فإني سألته يومًا عن الإمام أهو معصوم؟ فقال: نعم..."[١٢٦] وعلى هذا النص فإن هشام قد أضاف للعصمة ما لم يكن قبله ولم يسمع إلا منه، فقبلها الاثنا عشرية وأصبحت جزءًا لا يمكن أن يترك في اعتقاد الإمامة عندهم.

المرحلة الثانية: البدايات الأولى لفكره نفي السهو: حيث بدأت فكرة نفي السهو في الظهور مع رفضها عند بعض علماء الشيعة، حيث نقلت الأخبار عن جعفر الصادق لمَّا ذكر له السهو قوله: " و ينفلت من ذلك أحد؟ ربما أقعدت الخادم خلفي يحفظ عليَّ صلاتي "[١٢٧]، وكان في دعاء علي بن الحسين ما يفيد وقوع الخطأ، وطلب العفو من الله، وحمده على الستر، وهذا خلاف ما قاله الشيعة فيهم، فجاء في الصحيفة السجادية[١٢٨] قوله: " اللهم لك الحمد على سترك بعد علمك... فكلنا قد اقترف العائبة فلم تشهره، وارتكب الفاحشة فلم تفضحه...، كم نهيٌ لك قد أتيناه، وأمرٌ قد وقفتنا عليه فتعديناه، وسيئة اكتسبناها، وخطيئة ارتكبناه. وقال أيضًا: ... ولا تقاصني بما اجترحت، ولا تناقشني بما اكتسبت، ولا تبرز مكتومي، ولا تكشف مستوري ... ولا تعلن على عيون الملأ خبري، أخفِ عنهم ما يكون نشره عليَّ عار..."[١٢٩]. بل عدَّها بعضهم أنها من فكر الغلاة، ويمثل هذا الاتجاه علماء الشيعة في القرن الرابع الهجري، فهذا ابن بابويه القمي يقول: " إن الغلاة والمفوضة –لعنهم الله– ينكرون سهو النبي –صلى الله عليه وسلم–"[١٣٠]، وعلى

الرغم من هذا الاتجاه الذي اتخذه ابن بابويه في إثبات السهو للنبي – صلى الله عليه وسلم – إلا أن المتأخرين عدُّوا اتجاه ابن بابويه اتجاهًا فرديًا اتخذه هو وشيخه، فيقول الميلاني: " إن علمائنا – رحمهم الله– لم يوافقوا الشيخ الصدوق[١٣١] الذي ذهب تباعًا لشيخه في مسألة سهو النبي إلى مذهب لم يوافقه عليه من أكابر الطائفة أحد " [١٣٢].

وعلى هذا فإن المتأخرين ممن نفوا السهو عن النبي عدُّوا اتجاه ابن بابويه فيه مخالفة لما عليه علماء الشيعة في نفي السهو عن النبي. وعلى هذا كله فإن تلك المرحلة الزمنية كان محل الخلاف والنقاش فيها في مسألة سهو النبي – صلى الله عليه وسلم – من عدمه، ولم يتم الحديث عن مسألة سهو الأئمة، مما يعطي انطباعًا أن المتقدمين من مفكري الاثنى عشرية لم تشغلهم تلك المسألة بشكل كبير، وعليه فلم تكن من الأولويات العقدية عندهم في تلك الفترة، وإنما كان إثبات عصمة الأئمة هو الأساس الذي اعتمد عليه وعُدَّ من لوازم الإمامة .

المرحلة الثالثة: ظهور فكرة نفي السهو وربطها بنفي السهو عن الأنبياء : فمع مرور الوقت والأحداث الشيعية بدأ يظهر اتجاه قوى في نفي السهو عن النبي، وأصبح هو التيار الغالب في الفكر الشيعي [١٣٣]، وظهر بالتبعية فكرة نفي السهو عن الأئمة. لكن على الرغم من ذلك كان هناك من قال بجواز سهو الأئمة، حيث قرر "الطبرسي" [134]– من القرن السادس– " أن مذهبهم أن الأئمة يجوز عليهم السهو والنسيان في غير ما يؤدونه عن الله"[١٣٥]، وعلى هذا النص فإن فكرة سهو الأئمة التي لم تذكر قبل ذلك بدأت بالظهور، حيث " نقل عن المجلسي قوله: لا خلاف بين علمائنا في أنهم معصومون عن كل قبيح مطلقًا ... ثم جاء الصدوق والمرتضى والطوسي فذكروا براهين فنية على عصمة الإمام فاشتهرت بين الشيعة، فجاء بعدهم علماء آخرون أكدوا عليها، منهم المجلسي فكان لكلامه نفوذ فأصبحت من المسلَّمات" [١٣٦].

المرحلة الرابعة: مرحلة الإشكالية بين النفي والإثبات: فعلى الرغم من أن المجلسي قد نقل كثيرًا من الروايات والأخبار التي تفيد وقوع السهو منهم [١٣٧]، إلا أن المتأخرين من علماء الشيعة قد خالفوا تلك الأخبار، وانتهجوا فكرة نفي السهو في كل الأفعال صغيرها وكبيرها، فقد نقل المجلسي في وصف الإمام " أن يعلم الإمام المتولي عليه أنه معصوم من الذنوب كلها صغيرها وكبيرها، لا يزِل في الفتيا، ولا يخطئ في الجواب، ولا يسهو ولا ينسى، ولا يلهو بشيء من أمر الدنيا"[١٣٨]. وعلى هذا فقد تطورت عقيدة نفي سهو الإمام وأصبحت تأخذ منحى إثباتها بجوار العصمة، وأصبحت هناك روايات تنقلها كتب الشيعة تناقض تلك الروايات التي أثبتت[١٣٩]وقوع السهو منهم، فمثلت تلك الحقبة الزمنية مرحلة الإشكالية بين نفي السهو عن الأئمة وبين إثباته.

المرحلة الخامسة: نفي السهو عن الأئمة من أصول المعتقد الاثنى عشري: حيث تحولت فكرة نفي السهو عن الأئمة إلى عقيدة لها ما يدعمها من الأدلة والنصوص الشيعية، ثم تطورت بعد ذلك عند المعاصرين، وأصبحت ركنًا أصيلًا للعصمة التي هي بدورها الركن الركين في الإمامة، فيقول المظفر:" ونعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصومًا من جميع الرذائل والفواحش ... كما يجب أن يكون معصومًا من السهو والخطأ والنسيان " [١٤٠]. وعليه فإن نفي السهو عن الأئمة أصبح من الأصول العقدية عند معاصري الاثنى عشرية، وأصبح من شروط العصمة لديهم، حيث يقول الميلاني:" إننا نشترط في العصمة أن يكون المعصوم منزهًا عن السهو والخطأ والنسيان أيضًا"[١٤١]. ويقول الخميني في كتابه "الحكومة الإسلامية "ينفي مجرد تصوُّر السهو في أئمته " [١٤٢]، وأصبح من ضروريات الاعتقاد الشيعي حيث يقول المامقاني:" إن نفي السهو عن الأئمة أصبح من ضرورات المذهب الشيعي"[١٤٣]. كما أنه أصبح من الواجبات اللازمة لعقيدة الإمام حيث " نقل

المقداد في شرح نهج المسترشدين وجوب عصمة النبي والإمام عن السهو في كل من الأقسام الأربعة...والفعل الديني والدنيوي"[١٤٤].

وعليه فإن عقيدة عصمة الإمام عند الإمامية قد مرت بعدة أطوار، واستقر الحال بها لنفي السهو عن الإمام في الصغائر والكبائر، "ففكرة العصمة قد مرت بأطوار مختلفة، أو إن الشيعة قد اختلفت عقائدهم في تحديدها، في أول الأمر كانت نفي السهو عن النبي – صلى الله عليه وسلم– ، فكانوا يعدون من ينفي السهو عن النبي من الشيعة الغلاة، ولكن تبدلت الحال بعد ذلك وأصبح نفي السهو عن الأئمة من ضرورات مذهبهم "[١٤٥]. ويبدوا أن الأطوار السياسية التي مر بها الفكر الشيعي، ومحاولة تقديس الأئمة عندهم كان له بالغ الأثر في ترسيخ تلك العقيدة، وتطويرها

المبحث الثالث: متلازمة مقام النبوة والإمامة في عقيدة الاثنى عشرية:

نعني هنا الربط والتلازم في المعتقد الشيعي بين مقام النبوة ومقام الإمامة، حيث خلقت حالة من التلازم بين المقامين في عقائد الاثنى عشرية .

المطلب الأول: الاتجاهات الفكرية عند علماء الاثنى عشرية في عقيدة نفي السهو:

لم يكن هناك اتفاق بين المتقدمين من علماء الاثنى عشرية حول مسألة نفي السهو عن النبي – صلى الله عليه وسلم– وبالتبعية نفي السهو عن الأئمة، حيث تضاربت الاتجاهات العقدية فيه بين النفي والإثبات. ومثَّل كل اتجاه من تلك الاتجاهات جانبًا فكريًّا ممتدًا حتى التاريخ المعاصر، وإن كان هناك اتجاه قد غلب ومثَّل وجهة نظر الأكثرية من علماء الشيعة.

الاتجاه الاول : وهم من اعتقدوا فكرة إثبات السهو للنبي – صلى الله عليه وسلم – وبالتبعية إثباته للأئمة، ويمثل هذا الاتجاه من علماء الاثنى عشرية ابن بابويه القمي، حيث يقول: " إن الغلاة والمفوضة لعنهم الله ينكرون سهو النبي –صلى الله عليه وسلم– "[١٤٦]. وعليه فإن ابن بابويه يعد من نفى سهو النبي فهو من الغلاة، فمن أولى أن يكون من نفى سهو الأئمة منهم أيضًا، حيث قال في معرض حديثه في إثبات جواز وقوع السهو من النبي: " لأن جميع الأحوال المشتركة يقع على النبي – صلى الله عليه وآله – فيها ما يقع على غيره "[١٤٧]. وعليه فإن حديث ابن بابويه يستلزم عدة وجوه، أولها: أنه يعد كل من نفى السهو عن النبي من الغلاة . ثانيها: يحتمل أن يكون كلامه مبنيًا على ما قاله هشام بن الحكم من جواز سهو النبي وعدم جواز سهو الإمام[١٤٨]. ثالثًا: أنه طالما ثبت جواز وقوع السهو من النبي فمن باب أولى أن يثبت وقوع السهو من الإمام. والذي نميل إليه أن مسألة نفي السهو عن الإمام لم تكن من عقائد الاثنى عشرية المعتبرة في الأصول عندهم في تلك الفترة الزمنية، حتى إن ابن بابويه لم يتطرق إليها، وهذا ما يرجح الاتجاه الذي قال: إن المتقدمين من علماء الشيعة لم تثبت عندهم تلك المسألة، بل عدَّ أصحاب " هذا المذهب في نظر الشيعة في القرن الرابع يمثل الاتجاه الغالي المتطرف "[١٤٩]. ونشير هنا أن السهو الذي أثبته ابن بابويه للنبي هو سهو مختلف عن السهو البشري فهو السهو المتعمد، بمعنى أن الله هو من أسهى نبيه فيقول: وليس سهو النبي – صلى الله عليه وسلم – كسهونا؛ لأن سهوه من الله عز وجل وإنما أسهاه ليعلم أنه بشر مخلوق " [١٥٠]. وعلى هذا فإن ابن بابويه قال بالإسهاء وليس السهو، أي أن العصمة قائمة، والإسهاء يأتي من الله لحِكَم معينه وتعليم نبيه أمرًا ما. هذا ولم يكن ابن بابويه وحيدًا في هذا الاتجاه حيث نقل عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد قوله:" أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي –صلى الله عليهم وسلم وآله–"[١٥١]، كما أن المجلسي نقل من الروايات ما يفيد رفض المتقدم نفي وقوع السهو من النبي فأخرج بسنده: " أنه قيل

للرضا[١٥٢]: إن في الكوفة قومًا يزعمون أن النبي – صلى الله عليه وآله – لم يقع عليه السهو في صلاته فقال: كذبوا –لعنهم الله– إن الذي لا يسهو هو الله لا إله إلا هو"[١٥٣]، وفى الاتجاه نفسه كان رأي الطبرسي حيث قال في تفسيره: " وأما النسيان والسهو فلم يجوزهما عليهم فيما يؤدونه عن الله تعالى، فقد جوزوا عليهم أن ينسوه أو يسهوا عنه مالم يؤدي ذلك إلى إخلال بالعقل ..."[١٥٤]. وعلى هذا النص فإن الطبرسي قد فرَّق بين نوعين من أفعال الأنبياء والأئمة، أولهما: ما يؤديه الأئمة عن الله [١٥٥]، والثاني: ما يصدر منهم من أفعال خلاف ذلك . أما الأول فنفى عنهم السهو فيه، وأما الثاني فأجاز فيه السهو، ويعد هذا القول قريبًا من اتجاه ابن بابويه وشيخه "أبو الوليد" في جواز وقوع السهو منهم. هذا ويعد محمد جواد مغنية[١٥٦] من المعاصرين الذين ارتضوا هذا الاتجاه[١٥٧]، حيث نقل هذا القول عن الطبرسي في كتابه: الشيعة في الميزان، ثم قال:" ومن نسب غير هذا إلى الإمامية فقد ظن ظنًّا فاسدًا"[١٥٨] وعلى هذا فإن الشيخ مغنية قد ارتضى بهذا الاتجاه، وإن كان بعض العلماء يرى أن قوله هذا من باب التقية والكتب الموجهة إلى بلاد السنة[١٥٩].

وبناءً على هذا كله فقد وجد اتجاه في الفكر الشيعي لم يعتقد بفكرة نفي السهو عن الأئمة، ولكن هذا الاتجاه كان له محدداته التي وضع في إطارها إثبات السهو للأئمة، وعلى الرغم من ذلك فهذا الاتجاه كان الأضعف في الفكر الشيعي وكان هناك اتجاه آخر هو الأقوى .

الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الذي نفى السهو عن الأئمة في الصغائر والكبائر، وكل ما يصدر عنهم. ويعد هذا الاتجاه هو السواد الأعظم من جمهور علماء الشيعة، حيث نقل عنهم الإجماع في ذلك، فقال المجلسي: " وجملة القول فيه أن أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمة الأنبياء والأئمة –صلوات الله عليهم– من الذنوب الصغيرة والكبيرة، عمدًا وخطأً ونسيانًا، قبل النبوة والإمامة و بعدهما، بل من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله تعالى

... وأما السهو في غير ما يتعلق بالواجبات و المحرمات كالمباحات والمكروهات، فظاهر أكثر أصحابنا أيضًا الإجماع على عدم صدوره عنهم "[١٦٠]. وكذا نقل فيه العاملي الإجماع فقال: " عصمة الأنبياء والأئمة – عليهم السلام – من السهو والنسيان مما انعقد عليه إجماعنا" [١٦١]. حيث أصبحت العصمة التامة للإمام أمرًا ثابتًا عند علماء الشيعة، وعدَّها بعضهم أثرً من آثار العلم الإلهي"، فعصمة الإمام التامة في أقواله وأفعاله لهي من آثار علومه الإلهية الغيبية "[١٦٢]. وعلى هذا فقد أصبح الاتجاه العام عند علماء الشيعة القول بنفي السهو عن الإمام، وأصبحت من لوازم العصمة التي لا تنفك عنها.

هذا وقد رأى أصحاب هذا الاتجاه أن ما صدر عن ابن بابويه مردود وغير مقبول، بل هو من باب سهو ابن بابويه نفسه، حيث" حكى عن الشيخ بهاء الدين أن سائلًا سأله عن قول ابن بابويه: "إن النبي قد سهى" فقال: بل ابن بابويه قد سهى، فإنه أولى بالسهو من النبي – صلى الله عليه وسلم_ ..."[١٦٣] كما رأوا أن اتجاه ابن بابويه اتجاهًا فرديًا سلكه هو وشيخه وأنه رأي لا يخل بالإجماع، فيقول المجلسي: " ولم يخالف في ذلك إلا الصدوق محمد بن بابويه وشيخه ابن الوليد –قدس الله روحهما– فإنهما جوزا الإسهاء من الله تعالى لا السهو الذي يكون من الشيطان في غير ما يتعلق بالتبليغ وبيان الأحكام، وقالوا: إن خروجهما لا يخل بالإجماع لكونهما معروفي النسب"[١٦٤]. كما رأوا أن نقل ابن بابويه عن مشايخه هذا الرأي لا دليل عليه " وإن نسبه إلى بعض مشايخه، فإنه لم يوجد لمن نسبه إليه تصريح به غير نقل ابن بابويه عنه، وهو محتمل للسهو والغلط " [١٦٥]. وامتد الأمر لفكرة نفي الأدلة التي تحدثت عن سهو النبي – صلى الله عليه وسلم – في الصلاة وأنها غير مقبولة عقليًا فيقول الطوسي:" وحديث ذي الشمالين وسهو النبي – صلى الله عليه وآله– وهذا مما تمنع العقول منه "[١٦٦]. ثم يقول في الاستبصار: " حديث

ذو الشمالين [١٦٧]وسهو النبي –صلى الله عليه وآله– وذلك مما تمنع منه الأدلة القاطعة في أنه لا يجوز عليه السهو والغلط–صلى الله عليه وآله– "[١٦٨].

وبناءً على ما سبق يمكن القول بوجود اتجاهين في مسألة وقوع السهو من الأنبياء وبالتبعية الأئمة، حيث وجد تيار مناف لتلك الفكرة وعدَّها أحد أفكار الغلاة، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا التيار قد وضع مسألة وقوع السهو في محددات معينة، حيث عدَّها بعضهم إسهاء من الله للنبي لتحقيق أمر إلهي، وعدَّها القول الآخر في خلاف ما يؤدونه عن الله. وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الاتجاه لا يمثل جمهور علماء الشيعة في تلك القضية، حيث أصبح هناك اتجاه عام قاده كثير من علماء الشيعة تمثل في نفي السهو عن الأئمة في كافة الأمور، وتحول إلى عقيدة لازمة للعصمة التي هي بدورها ركن الإمامة الركين، وعليه فقد أصبح نفي السهو أحد الإطارات اللازمة للنظر لعقيدة الإمامة عند الاثنى عشرية .

المطلب الثاني: الربط بين نفي السهو عن النبي ونفيه عن الإمام:

تنبع فكرة نفي السهو عن الأئمة عند جمهور الاثنى عشرية من عقيدة نفي السهو عن النبي وإثبات العصمة المطلقة له، "فالأنبياء في عقيدة الاثنى عشرية، معصومون عصمة مطلقة تنزههم عن الذنوب صغيرها وكبيرها، قبل البعثة وبعدها، ولا يصدر عنهم ما يشين، لا عمدًا ولا سهوًا "[١٦٩]. ولعل هذا الربط يأتي من المكانة التي حاول الاثنا عشرية وَضْعها للإمام، حيث ربط الاعتقاد الاثنى عشري بين وجود النبي ووجود الإمام، بل إن وجود الإمام أصبح أمرًا حتميًا في الاعتقاد الشيعي، وفي هذا يقول "كاشف الغطاء ": " إن الإمامية تعتقد أن الله _سبحانه_ لا يخلي الأرض من حجة على العباد من نبي أو وصي،[١٧٠] ظاهر مشهور, أو غائب مستور"[١٧١] وعليه فإن فكرة وجود الإمام أصبحت حتمية وواجبة تستوجبها مصالح العباد، وهنا تم الربط بين وجود النبي وأهميته للخلق، وبين وجود الإمام ودوره اللازم في حياة العباد، " وعليه لا يجوز أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة"[١٧٢].

ثم بعد ذلك حاول الاثنا عشرية إعطاء قدسية لمنصب الإمامة وربط وجودها بالاختيار الإلهي والتبليغ النبوي، فأصبحت مكانة الإمام مستمدة من الجانب الاعتقادي عند عامة جمهور الاثنى عشرية، " فالإمامة لا تكون إلا بالنص من الله تعالى على لسان النبي، أو لسان الإمام الذي قبله "[١٧٣]، وعلى هذا فقد أصبحت الإمامة من جنس النبوة، ولكن الفرق بينهما أن النبوة تصدر بشكل مباشر من الله – عز وجل –،أما الإمامة فتكون عن طريق النبي – صلى الله عليه وسلم –، وإن كان أصل الاختيار متفق في المصدر والكيفية، " فالإمامة نظير النبوة، خارجة عن حد اختيار البشر واستطاعتهم، متصلة بطرف آخر يجب أن تصدر منه ... والفرق بينهما أن النبوة تصدر مباشرة عن الله ... أما الإمام فيعينه النبي عن الله ".[١٧٤]

كما ربطوا بين الإمامة والنبوة، فهي عندهم مكملة لها، واستمرار لمكانتها، ووظائفها، فيقول المظفر: " فالإمامة استمرار للنبوة، والدليل الذي يوجب إرسال الرسل وبعث الأنبياء هو نفسه يوجب أيضًا نصب الإمام بعد الرسول ".[١٧٥] وقد عللوا هذا الاستمرار وتولي الإمام مهام النبي ووظائفه: " بأن الإمامة كالنبوة لطف من الله، فلا بد أن يكون في كل عصر إمام هاد يخلف النبي في وظائفه من هداية البشر، وله ما للنبي من الولاية العامة على الناس لتدبير شؤونهم."[١٧٦]

بل رفع علماء الإمامية من مكانة الإمامة فجعلوا إنكارها جرمًا أعظم من إنكار النبوة، وجوزوا خلو الزمان من الأنبياء وعدم خلوه من الأوصياء؛ " لأن الإمامة لطف عامٌ، والنبوة لطف خاصٌ لإمكان خلو الزمان من نبي حي، بخلاف الإمام، وإنكار اللطف العام شر من إنكار اللطف الخاص. "[١٧٧]

ثم بعد ذلك حاول علماء الشيعة الربط بين مكانة النبي ومكانة الإمام من جهة القداسة، حيث أضافوا قدسية حول مكانة الإمام لتضاهي مكانة النبي، فقد أخرج الكليني في الكافي رواية نسبها للإمام علي – رضي الله عنه – تلخص فكرة القداسة التي حاول الاثنا عشرية إضافتها للأئمة حتى ترفع مكانتهم بين العامة ويلتفوا حولهم فقال: " قال أمير المؤمنين –عليه السلام–: " أنا قسيم الله بين الجنة والنار، وأنا الفاروق الأكبر، وأنا صاحب العصا والميسم، ولقد أقرت لي جميع الملائكة والروح بمثل ما أقرت لمحمد – صلى الله عليه وسلم – ..."[١٧٨] وفى النص ما يفيد رفع مكانة الإمام إلى مكانة النبي نفسه، وإعطائه منزلة دنيوية وأخروية تضاهي منزلة النبي، وتلك المكانة بفرض إلهي وإقرار ملائكي.

ثم بعد ذلك فرضوا طاعة الأئمة، فكما أوجب الله تعالى طاعة أنبيائه أوجب كذلك طاعة أوصيائه، فقد أخرج الكليني بسنده " عن أبي عبدالله – عليه السلام – يقول: أُشرِكَ بين الأوصياء والرسل في الطاعة "[١٧٩]. وعليه فإن الأئمة قد استمدوا وجوب طاعتهم من مكانتهم التي استمدوها من مكانة الأنبياء التي أوجبها الله لهم" وبهذا استحقوا أن يكونوا أئمة وهداة ومرجعًا بعد النبي في كل ما يعود للناس من أحكام وحكم ..."[١٨٠]

ثم ربط الاثنا عشرية بين الإمامة والنبوة في مسألة الأقوال والأفعال حيث عدُّوا كل ما يصدر عنهم هو صدور عن الله – عز وجل –، حتى طاعتهم من طاعة الله – عز وجل –، وهذه هي المكانة التي منحها الله لأنبيائه، حيث ربط بين طاعتهم وطاعته تعالى، فنقل الاثنا عشرية تلك المكانة بالتبعية إلى الأئمة، حيث اعتقدوا " أن أمرهم أمر الله تعالى، ونهيهم نهي الله تعالى، وطاعتهم طاعة الله تعالى، ... ومعصيتهم معصيته".[١٨١]

وعلى هذا كله فقد ربط الاثنا عشرية بين مكانة النبي ومكانة الوصي، حيث اعتقدوا " أن الإمام كالنبي يجب أن يكون أفضل الناس في صفات الكمال ..."[١٨٢]، " واعتقادنا فيهم أنهم موصفون بالكمال والتمام."[١٨٣] وهذا الكمال الواقع في اعتقاد الإمامية في أئمتهم هو كمال دائم في كافة الأحوال والتصرفات، وفي هذا يقول المفيد:" فأما الوصف لهم بالكمال في كل الأحوال، فإن المقطوع به كمالهم في جميع أحوالهم ... "[١٨٤] وقد استخدموا كافة الأدلة التي رأوا فيها دليلًا على العصمة المطلقة للنبي، كدليل للعصمة المطلقة للأئمة، وكل دليل استخدمه الاثنا عشرية في نفي السهو عن النبي كان دليلًا لنفى السهو عن الأئمة، حيث اعتقدوا " أن جميع ما يدل على عصمة رسول الله يدل على عصمة الأئمة الأطهار ... وأمثال هذه الأدلة تدل على عصمة أئمتنا حتى من السهو والنسيان والخطأ..."[١٨٥]

هذا ولما كان اعتقاد الاثنى عشرية بوجوب نفي السهو والخطأ عن الأنبياء، ولما كانت مكانة الإمام هي مكانة النبي من كافة وجوهها، وما يستلزمه مقام النبوة يستلزمه بالتبعية مقام الإمامة، حيث اعتقدوا في الأنبياء " وحكموا بعصمتهم مطلقًا قبل النبوة وبعدها، عن الصغائر والكبائر، عمدًا وسهوًا، بل وعن السهو مطلقًا" [١٨٦]. فقد اعتقدوا كذلك بالتبعية في الإمامة، وأثبتوا لهم العصمة، ونفوا عنهم السهو والنسيان، فاعتقدوا " أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصومًا من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن، من سن الطفولة إلى الموت، عمدًا وسهوًا. كما يجب أن يكون معصومًا من السهو والخطأ والنسيان".[١٨٧] وعلى هذا فقد جعلوا وجه الاتفاق بين الرسول والإمام صفة العصمة المطلقة فيقول الشريف المرتضى: " إن الإمام لا يكون إلا معصومًا كعصمة الأنبياء".[١٨٨]

وقد عد علماء الاثنى عشرية عصمة النبي والإمام شرطًا رئيسًا في مسألة النبوة والإمامة، مع نفي الخطأ والنسيان عنهم، فينقل المالكي عن الشيخ محمد أمين زين الدين قولَه :" الشرط في رسالة الرسول – صلى الله عليه وسلم – وفي إمامة الإمام – عليه السلام – العصمة في كل أدوار الحياة من جميع أصناف الذنوب، ومن جميع النقائص حتى من الغفلة والسهو".[١٨٩] وعليه فقد أصبحت العصمة المطلقة للنبي والإمام من ضروريات اعتقاد الاثنى عشرية في مقام النبوة والإمامة، وأصبح من الاعتقادات التي ينقل فيها الإجماع، وهو الرأي المعتمد في عقيدة الاثنى عشرية، وفي هذا يقول المجلسي: " العمدة فيما اختاره أصحابنا من تنزيه الأنبياء والأئمة –عليهم السلام– من كل ذنب ودناءة ... بإجماع أصحابنا –رضوان الله عليهم– مع تأييده بالنصوص المتضافرة، حتى صار ذلك من قبيل الضروريات في مذهب الإمامية "[١٩٠] .كما أصبحت مكانة الإمام ورفع مرتبته بين العامة من ضروريات المعتقد الاثنى عشري فيقول الخميني: "إن من

ضروريات مذهبنا أنه لا يصل أحد إلى مرتبة الأئمة المعنوية، حتى الملك المقرب والنبي المرسل".[١٩١]

وعلى هذا كله فإن الاتجاه العام الذي سلكه جمهور الاثنى عشرية من نفي السهو والخطأ والنسيان عن الأئمة، كان مستمدًا من عقيدتهم في الأنبياء، وفقًا للمكانة التي أعطوها للأئمة، وساووا فيها بين النبي وبين الوصي، فكان الترابط بين المقامين في كافة الأمور، سواء في الإثبات أو النفي، فالإمام يماثل الرسول في الهيبة والسيادة، واجتناب الأفعال القبيحة، والعصمة المطلقة من الصغائر والكبائر، عمدًا وسهوًا، وقد استخدموا كافة الأدلة التي كانت تدعم وجهتهم العقدية للتدليل على كل ما يتعلق بالمقامين – النبوة والإمامة – وعليه فقد أثبتوا نفي السهو والنسيان عن الأئمة وفقًا لذلك كله .

المطلب الثالث: الأدلة التي اعتمد عليها الاثنا عشرية في قضية نفي السهو: حاول جمهور الاثنى عشرية الاعتماد على بعض الأدلة التي طوعوها لعقيدة نفي السهو عن الأئمة، من خلال تأويلها، أو إضافة بعض الروايات التي جاءت من الطرق الشيعية، وقالوا بصحتها. وسوف نتناول هنا أهم الأدلة التي اعتمد عليها الاثنا عشرية في تثبيت تلك العقيدة.

أولًا : القران الكريم :

اعتمد الاثنا عشرية على بعض الآيات القرآنية التي عدُّوها دليلًا على العصمة المطلقة عند الأئمة، ومن قبلهم الأنبياء، وفقًا للربط اللازم بين مقام النبوة ومقام الإمامة عندهم، وقد حاول علماء الاثنى عشرية تأويل تلك النصوص بما يتوافق مع معتقداتهم حول فكرة العصمة ونفي السهو والنسيان عن الأئمة.

١- آية التطهير:

تعد آية التطهير من أكثر الأدلة التي عوَّل عليها علماء الاثنى عشرية في إثباتهم فكرة العصمة التي تطورت إلى عصمة مطلقة تشمل نفي السهو والنسيان عن الأئمة، ويقصد بآية التطهير عند الاثنى عشرية قوله تعالى: " إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً "[١٩٢] والملاحظ أنها ليست آية كاملة، وإنما هي تتمة الآية التي أولها خطاب لأمهات المؤمنين – رضي الله عنهن – بقوله : "وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأولى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ".[١٩٣]

وجه استدلال الاثنى عشرية من هذه الآية: عدّ الاثنا عشرية نفي الرجس الوارد في تلك الآية دليلًا على عصمة الأئمة، " فقد استفيد من إذهاب الرجس عنهم عصمتهم "[١٩٤] وقالوا: "إن الآية صريحة في عصمة المعنيين بها".[١٩٥] وقد عدَّ علماء الاثنى عشرية أن الآية قد خصصت بأهل بيت النبي – صلى الله عليه وسلم – ويدخل معهم الأئمة بحكم الملازمة والتبعية، فأهل البيت المعنيون بهذه الآية: " النبي، وعلي وفاطمة، والحسن والحسين، ويدخل باقي الأئمة فيهم بالتبعية".[١٩٦] وعلى هذه العناية التي اختص الله تعالى بها آل بيت النبي والأئمة من بعدهم، فقد ثبت لهم العصمة وفقًا لرفع الرجس عنهم، " فإرادة الله قد اختصتهم بموهبة العصمة بإذهاب الاعتقاد الباطل وأثر العمل السيء عنكم أهل البيت، وإيراد ما يزيل أثر ذلك عليكم وهي العصمة".[١٩٧]

وعلى هذا فقد أثبت علماء الاثنى عشرية العصمة للأئمة وفقًا لمفهومهم لهذه الآية، حيث ذكر صاحب تلخيص الشافي وجوه الاستدلال على هذه الآية فقال: " ومما يدل على عصمة أهل البيت –عليهم السلام– ... قوله تعالى "إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس ..."[١٩٨] هذا وقد عدُّوا أن أهل بيت النبي والأئمة بعدهم هم المعنيون بالخطاب

فيها، " فثبت بذلك العصمة لمن عناهم الله بهذه الآية "[١٩٩] وبهذا الاتجاه أخذ الطبرسي في تفسيره فقال: " وفي ثبوته ثبوت عصمة المعنيين بالآية من جميع القبائح". [٢٠٠]

وعليه فقد عدَّ الاثنا عشرية أن التطهير وإذهاب الرجس معناه العصمة من الخطأ والسهو، " فأهل البيت " معصومون من ذلك كله، هذا وقد عنيت الآية وخصصت بأشخاص معينين أولهّم سيدنا علي، ثم فاطمة، والحسن والحسين – رضي الله عنهم – ثم أدخلوا الأئمة بالتبعية لهم، وكونهم يجري عليهم ما يجري على النبي وآل بيته " إذ قد استفيد من إذهاب الرجس عنهم عصمتهم."[٢٠١]

الرد على هذا الاستدلال : والحق أن هذا دليلٌ في غير محله، وتأويلٌ لا سياق له يصعب الأخذ به في هذه الآية، فهي تتمة لآية يصعب اقتطاعها من سياقها، وهى ليست صريحة في الدلالة على العصمة بوجهٍ عام، فضلا عن كونها عنيت بعصمة أشخاص محدّدين[٢٠٢]، ففي تقرير العقائد لابد من الدليل قطعي الدلالة، وإذا تطرَّق إليه الظن والاحتمال بطل معه الاستدلال .

هذا وقد نقل الاختلاف في المراد بأهل البيت في هذه الآية، كما قاله الشوكاني: " وقد اختلف أهل العلم في أهل البيت المذكورين في الآية، فقال ابن عباس، وعكرمة، وعطاء، والكلبي، ومقاتل، وسعيد بن جبير: إن أهل البيت المذكورين في الآية هن زوجات النبي –صلى الله عليه وسلم– خاصة . قالوا :والمراد بالبيت بيت النبي –صلى الله عليه وسلم– ومساكن زوجاته لقوله: "واذكرن ما يتلى في بيوتكن" . وأيضا السياق في الزوجات من قوله: "يا أيها النبي قل لأزواجك" إلى قوله: "واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة إن الله كان لطيفًا خبيرًا". وقال أبو سعيد الخدري، ومجاهد، وقتادة، وروي عن الكلبي: إن أهل البيت المذكورين في الآية هم علي، وفاطمة، والحسن، والحسين خاصة،

ومن حُجَجِهم الخطاب في الآية بما يصلح للذكور لا للإناث، وهو قوله: "عنكم" "وليطهركم"، ولو كان للنساء خاصة لقال عنكن ويطهركن . وأجاب الأولون عن هذا أن التذكير باعتبار لفظ الأهل كما قال سبحانه: "أتعجبين من أمر الله رحمت الله وبركاته عليكم أهل البيت ".[٢٠٣] وقد نقل الطبري هذا الخلاف، وساق ما استند عليه كل فريق في تثبيت دعواه.[٢٠٤] وعلى الرغم من وجود هذا الخلاف في المراد بأهل البيت في هذه الآية، فليس فيها ما يدل على العصمة المطلقة ونفى السهو والنسيان عن أهل البيت، وما يجري عليه حكمهم من الأئمة كما ادّعى الاثنا عشرية . "فالتطهير " و " إذهاب الرجس " لا يعني العصمة من الذنب، فقد استخدم هذا اللفظ في غير "أهل البيت " ممن لا تجب لهم العصمة، ولم يقل أحد بعصمتهم. فقد استخدم اللفظ في حق أهل بدر فقال تعالى: "إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ"[٢٠٥] وقد وصف أهل بدر بالتطهير ولم يقل أحد بعصمتهم، كما أن " الرجس " و " الرجز " في لغة العرب يستخدمان بالمعنى نفسه، وفي مختار الصحاح: "الرجس: القذر... وهو مضارع لقوله " الرجز" .قال :ولعلهما لغتان أبدلت السين زايًا"[٢٠٦]

كما استخدمت في حق المسلمين جميعًا فقال تعالى :" مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ"[٢٠٧] ولو أُريد بالتطهير في هذه الآية العصمة لوجبت لكل المسلمين. هذا والإرادة الواردة في آية التطهير هي إرادة متضمنة للمحبة والرضا. وفي هذا يقول ابن تيمية :" وأما آية الطهارة فليس فيها إخبار بطهارة أهل البيت وذهاب الرجس عنهم، وإنما فيها الأمر لهم بما يوجب طهارتهم وذهاب الرجس عنهم... فالإرادة هنا متضمنة للأمر والمحبة والرضا".[٢٠٨] هذا وقد فصَّل ابن تيمية في المنهاج القول حول إرادة الله، وكونها نوعين إرادة شرعية دينية تتضمن محبته ورضاه، وإرادة كونية قدرية تتضمن خلقه وتقديره، وأثبت أن الإرادة في هذه الآية إرادة محبه[٢٠٩].

وعليه فالاستدلال بهذه الآية على العصمة المطلقة، ونفي السهو عن أهل البيت ومن بعدهم من الأئمة مردود، ولا يمكن الأخذ به.

٢ – آية وجوب الطاعة:

ونقصد هنا بآية الطاعة قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأمر مِنكُمْ "[٢١٠] حيث جاء الأمر من الله تعالى بوجوب طاعة الله ورسوله وأولي الأمر .

وجه استدلال الاثنى عشرية بهذه الآية: اختص الاثنا عشرية المراد بأولي الأمر في الآية الكريمة بالأئمة، حيث أوجبوا لهم الطاعة وفقًا لطاعة الله ورسوله. وفيه يقول الطبرسي: " وأما أصحابنا فإنهم رووا عن الباقر، والصادق – عليه السلام– أن أولي الأمر هم الأئمة من آل محمد، أوجب الله طاعتهم بالإطلاق، كما أوجب طاعته، وطاعة رسوله."[٢١١] وقد استمد الاثنا عشرية من هذه الآية ثبوت العصمة للأئمة التي أوجبوا لهم الطاعة وفقًا لطاعة الله ورسوله، وهذه هي متلازمة مقام النبوة ومقام الإمامة عند الاثنى عشرية، فوجوب طاعة أولي الأمر تستلزم العصمة. وعليه فالآية " تفيد عصمة أولى الأمر، وتلك قضية وحدة السياق وتساوي المتعاطفات في الحكم؛ وذلك لأن النبي معصوم فوجب عصمة أولي الامر، وأولوا الأمر في منطوقها لا ينطبقون على غير الأئمة."[٢١٢] وعليه فقد استدل الاثنا عشرية على العصمة المطلقة للأئمة بثبوتها للنبي – صلى الله عليه وسلم – كما أنهم ربطوا بين وجوب الطاعة ولزوم العصمة المطلقة للمطاع، فيقول الطبرسي: " ولا يجوز أن يوجب الله طاعة أحد على الإطلاق إلا من ثبتت عصمته، وعلم أن باطنه كظاهره، وأُمن منه الغلط، والأمر بالقبيح ".[٢١٣] وعلى هذا كله فقد استدل

الاثنا عشرية بهذه الآية وعدُّوها دليلًا على ثبوت العصمة المطلقة ونفي السهو عن الأئمة.

الرد على هذا الاستدلال: والحق أنه تأويلٌ للدليل بلا مسوغ، وتخصيص بلا مخصص، حيث حاول الإمامية تخصيص مفهوم أولي الأمر بالأئمة، وأنهم هم المخاطبون في هذه الآية دون قرينة تفيد ذلك، أو تخصيص يفهم منه هذا المراد، فمحاولة فهم النص دون النظر في الأحداث المحيطة به يفقد النص جانبًا كبيرًا من إدراك مراده. وربط النص بالأحداث الواقعية، أو حتى المستقبلية التي يفيدها النص، وأسباب النزول، كل هذا من الجوانب المهمة في الوقوف على مدركات النص ومدلولاته، وفى أسباب نزول هذه الآية ذكر الواحدي أنها: " نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي، بعثه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في سرية. " [٢١٤] وعلى هذا فقد نزلت الآية الكريمة في حدث معين وثقت مواقفه ودلت الروايات عليه. هذا وإن كانت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فقد تعدّدت الأقوال في المراد بأولي الامر، حيث نقل الطبري الخلاف عند أهل التأويل فقال: " اختلف أهل التأويل في"أولي الأمر "الذين أمر الله عباده بطاعتهم في هذه الآية، فقال بعضهم :هم الأمراء... وقال آخرون: هم أهل العلم والفقه... وقال آخرون: هم أصحاب محمد –صلى الله عليه وسلم– ... وقال آخرون: هم أبو بكر وعمر رحمهما الله..."[٢١٥] وعلى الرغم من تعدد الأقوال حول المراد بأولي الأمر، فلم نجد تخصيص الأئمة إلا عند الاثنى عشرية، حيث خصصوا هذه الطاعة التي استوجبت العصمة التامة للأئمة المنصوص عليهم وفق عقيدتهم في الإمامة . ولما كان هذا القول مما تفرد به علماء الاثنى عشرية فقد رد عليهم القرطبي بقوله: " وزعم قوم أن المراد بأولي الأمر علي والأئمة المعصومون. ولو كان كذلك ما كان لقوله (فردوه إلى الله والرسول) معنىً، بل كان يقول فردُّوه إلى الإمام وأولي الأمر، فإن قوله عند هؤلاء هو

المحكم على الكتاب والسنة. وهذا قولٌ مهجورٌ مخالف لما عليه الجمهور."[٢١٦] حيث رجَّح أهل العلم أنها عامة في كل أولي الأمر وأهل العلم ممن تتحقق معهم طاعة الله ومصالح عباده، فقال ابن كثير :" وأولي الأمر منكم يعني العلماء، والظاهر والله أعلم أنها عامة في كل أولي الأمر من الأمراء والعلماء."[٢١٧] وهذا ما رجّحه الطبري بكون الآية عامة في حق الأمراء والولاة حيث قال:" وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، قول من قال: هم الأمراء والولاة؛ لصحة الأخبار عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان لله طاعة، وللمسلمين مصلحة."[٢١٨]

وعلى هذا كله فإن استخدام علماء الاثنى عشرية هذا الدليل في فرض الطاعة للأئمة، والربط بين وجوب الطاعة وثبوت العصمة المطلقة للأئمة من ناحية، وفرض متلازمة مقام النبوة ومقام الإمامة من ناحية أخرى، مردودٌ بضعف الدليل وعدم وجود ما يفيد التأويل والتخصيص في هذه الآيات.حيث " أمر الله المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الله والرسول، ولو كان للناس معصوم غير الرسول – صلى الله عليه وسلم – لأمرهم بالرد إليه، فدل القرآن على أنه لا معصوم إلا الرسول – صلى الله عليه وسلم–"[٢١٩] هذا وقد استخدم الاثنا عشرية بعض الآيات القرآنية الأخرى للتدليل على مسألة عصمة الأئمة،[٢٢٠]ولا نجد مجالًا لذكرها حتى لا يطول بنا المقام .

ثانيًا : الأدلة من السنة :

في معرض استدلال الاثنى عشرية على ثبوت العصمة المطلقة للأئمة ونفي السهو عنهم، اعتمدوا على أدلة من السنة وجدوا فيها ما يتوافق مع معتقدهم في إثبات الإمامة وبالتبعية إثبات العصمة، حيث بينّا متلازمة الربط بين وجود الإمام وعصمته في معتقد الاثنى عشرية .

١ – حديث الثقلين:

استدل الإمامية بهذا الحديث من عدة وجوه، حيث استدلوا به على إمامة علي – رضي الله عنه –وبنيه، كما استخدموه للتدليل على عصمة الأئمة الذين ثبتت إمامتهم، وهم يسوقونه بطرق مختلفة، وقد ساقه ابن المطهر الحلي بلفظ: "إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض . ثم قال: . وهذا يدل على وجوب التمسك بقول أهل بيته وعليٌّ سيدهم، فيكون واجب الطاعة على الكل، فيكون هو الإمام."[٢٢١] هذا وقد أخرج ابن بابويه عدة روايات لهذا الحديث بألفاظ مختلفة، ثم بين وجه الدلالة فيه فقال: " "والعترة علي بن أبي طالب وذريته من فاطمة وسلالة النبي –صلى الله عليه وسلم– وهم الذين نص الله تبارك وتعالى عليهم بالإمامة على لسان نبيه –صلى الله عليه وسلم–، وهم اثنا عشر أولهم علي وآخرهم القائم –عليه السلام– على جميع ما ذهبت إليه العرب من معنى العترة."[٢٢٢] ثم استدل به علماء الاثنى عشرية على العصمة المطلقة للأئمة، فقال البحراني:" وهذا الحديث على جميع ألفاظه دالٌّ على عصمة العترة من وجهين :

الأول: شهادة النبي – صلى الله عليه وسلم – بعصمة المتمسك بهم من الضلال دائمًا، ولو جاز عليهم الخطأ وارتكاب المعاصي لما كان اتباعهم عاصمًا من الضلال ... فوجب أن يكونوا مأمونين من الخطأ منزهين عن مقارنة الخطايا، وتلك هي العصمة .

الثاني: شهادة النبي – صلى الله عليه وسلم – لهم بأنهم مع القرآن لا يفارقونه ولا يفارقهم ... والملازم له دائمًا على الحق في كل أحواله، لا يجوز عليه الخطأ ... "[٢٢٣]

كما عدَّ علماء الاثنى عشرية هذا الحديث دليلًا قاطعًا على ما ذهبوا إليه، فقد قال عنه الميلاني: " من الأدلة القاطعة الدالة على عصمة أئمتنا بالمعنى الذي نذهب إليه،

وليس فيه أي مجال للبحث والنقاش "[٢٢٤]. وعلى هذا فقد استدل الاثنا عشرية على ثبوت العصمة المطلقة للأئمة وفقًا لثبوت إمامتهم، فكلها متلازمات لا تنفك عندهم، فمتلازمة مقام النبوة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمقام الإمامة، وثبوت الإمامة ملازم له ثبوت العصمة، وبثبوت العصمة يُنفى عن الأئمة الخطأ والنسيان.

الرد على وجه الاستدلال بهذا الحديث : هذا الحديث مردود عليه من جهة متنه وإسناده، أما متنه فإن رواية مسلم جاءت بغير هذه الزيادة قوله " وعترتي " حيث جاء فيه : " وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به " فحث على كتاب الله ورغّب فيه، ثم قال: وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي".[٢٢٥] وعلى هذا الحديث فليس فيه زيادة العترة وفيه الحث على الأخذ بكتاب الله والتمسك به مع وصاية النبي بأهل بيته من بعده، ولا يوجد مجال للربط بين الأخذ بكتاب الله والتمسك به، وبين عترته وأهل بيته والرجوع إليهم مع كتاب الله كما قال علماء الإمامية، وعليه: " فهذا اللفظ يدل على أن الذي أمرنا بالتمسك به وجعل المتمسك به لا يضل هو كتاب الله".[٢٢٦]

وأما الزيادة التي تناولتها روايات الاثنى عشرية فقد جاءت في رواية الترمذي، وفيه قال ابن تيمية: " وأما قوله: "وعترتي أهل بيتي وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض " فهذا رواه الترمذي، وقد سئل عنه أحمد بن حنبل فضعَّفه، وضعَّفه غير واحد من أهل العلم".[٢٢٧]

وهذا الحديث رواه الترمذي من حديث جابر بن عبد الله قال: "رأيت رسول الله في حجته يوم عرفة، وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي. ثم قال: حديث

حسن غريب."[٢٢٨] ثم أخرجه من حديث زيد بن أرقم وأبي سعيد مرفوعًا، إلا أنه زاد بعد " لن تضلوا" " بعدي أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض فانظروني كيف تخلفوني فيهما. ثم قال :حسن غريب".[٢٢٩] ورواية الترمذي " تفرد بها زيد بن الحسن الأنماطي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، والأنماطي قال فيه أبو حاتم: منكر الحديث".[٢٣٠]

ورواه أحمد في المسند "عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعدي، الثقلين، ..."[٢٣١] وفي الحديث زيادة يسيرة، وفى السند عطية العوفي[٢٣٢] وقد ضعَّفه محققو المسند في كل مواضعه، ووصفوا الإسناد بالضعف؛ لوجود عطية فيه فقالوا: " إسناده ضعيف لضعف عطية العوفي " [٢٣٣] ونُقل في الجامع ما يفيد وصف عطية بالضعف فقال :" قال عبد الله : سمعت أبي ذكر عطية العوفي فقال: هو ضعيف الحديث.قال أبي: بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد، وكان هشيم يضعف حديث عطية."[٢٣٤] وقد تعددت الروايات التي ضعفت عطية العوفي ومنها: "حدثنا علي بن أحمد بن سليمان، حدثنا ابن أبي مريم، سألت يحيى بن معين عن عطية العوفي فقال: ضعيف ... حدثنا ابن حماد، حدثني عبد الله بن أحمد، عن أبيه، قال :كان سفيان الثوري يضعف حديثه عطية، قال: وسمعت أبي وذكر عطية العوفي قال: هو ضعيف الحديث ... سمعت ابن حماد يقول: قال السعدي: عطية بن سعد العوفي مائل."[٢٣٥] ونقل الذهبي في الديوان الإجماع على ضعفه فقال: "عطية بن سعد العوفي الكوفي: مجمع على ضعفه".[٢٣٦] وذكره ابن حبان في المجروحين فقال: " فلا يحل الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب".[٢٣٧]

كما روى هذا الحديث العقيلي في الضعفاء من طريق عبدالله بن داهر، وعبدالله بن عبدالقدوس وقال في حقهما: "عبد الله بن داهر الرازي رافضي خبيث، عن عبد الله بن عبد القدوس، أشر منه، كلاهما رافضيان"[٢٣٨]

كما روى الحديث ابن الجوزي في علله، وعلق عليه بقوله: " هذا حديث لا يصح، أما عطية فقد ضعفه أحمد ويحيى وغيرهما، وأما ابن عبد القدوس قال يحيى: ليس بشيء، رافضي خبيث، وأما عبد الله بن داهر فقال أحمد ويحيى: ليس بشيء ما يكتب منه إنسان فيه خير[239]".

وإن سلَّمنا بوجود العترة في الحديث، فهي تشمل جمعًا من أهل البيت، ولم تختص بفئة دون أخرى، يقول الذهبي: " وذكر القاضي في المعتمد: والعترة هم بنو هاشم كلهم ولد علي، وولد العباس، وولد الحارث بن عبد المطلب، وسيد العترة هو رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وكان ابن عباس أفقه العترة، وكان يخالف عليًّا في مسائل، وعليٌّ ما كان يوجب على أحد طاعته فيما يفتي به".[٢٤٠]

وعلى هذا كله فإن تلك الرواية التي تمسك بها علماء الاثنا عشرية في إثبات إمامة أئمتهم، وبالتبعية إثبات العصمة المطلقة لهم، وفي السهو عنهم، كلها روايات ضعيفة بضعف رجالها، وما صح منها هو رواية مسلم وتفيد التمسك بكتاب الله، ووصية النبي بأهل بيته من بعده، ولا يفهم منها التأويل الذي حاول علماء الاثنى عشرية إضافته لتلك الروايات، وعليه فلا يُؤخذ بتلك الروايات ولا يعتد بها.

٢ – حديث السفينة:

من الأدلة المعتمدة عند الاثنى عشرية في إثبات العصمة المطلقة ونفي السهو حديث السفينة، حيث استندوا لقول النبي – صلى الله عليه وسلم–: " أهل بيتي فيكم

كسفينة نوح –عليه السلام– في قومه، من دخلها نجا، ومن تخلف عنها هلك."[٢٤١] واحتجوا بوجود هذا الحديث في بعض كتب أهل السنة وقالوا: " مما يدل على إمامة أئمتنا وعصمتهم بالمعنى الذي يقول به علماؤنا وعليه مذهبنا حديث السفينة".[٢٤٢] وأما وجه الاستدلال من الحديث فقال البحراني: "والمراد منه أن من تابعهم نجا، ومن خالفهم أو سلك غير سبيلهم هلك، وإذا كانت متابعتهم موجبه للنجاة ومخالفتهم وسلوك غير سبيلهم موجبين للهلاك، وجب أن يكون على الحق دائمًا، وأن مخالفهم على الباطل، وكونهم على الحق والهدى لا يفارقونه هو العصمة، فالخبر صريح في الشهادة لهم بالعصمة".[٢٤٣]

الرد على وجه الاستدلال من هذا الحديث: هذا استدلال في غير موضوعه، وبناء بُني على باطل، فبطل كل ما نتج عنه. فالحديث روي من حديث عبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وأبي ذر.

أما حديث ابن عباس: فيرويه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصهباء عن سعيد بن جبير عنه وهذا الحديث قد أخرجه الأصبهاني من هذا الطريق في حلية الأولياء وقال عنه: " غريب من حديث سعيد، لم نكتبه إلا من هذا الوجه."[٢٤٤] كما أخرجه البزار في كشف الأستار وقال فيه: " لا نعلم رواه إلا الحسن، وليس بالقوي، وكان من العبَّاد".[٢٤٥] وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: " رواه البزار، والطبراني، وفيه الحسن بن أبي جعفر، وهو متروك".[٢٤٦] وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة:" قلت: وهو ممن قال البخاري فيه: " منكر الحديث. "ذكره في "الميزان، "وساق له من مناكيره هذا الحديث وشيخه أبو الصهباء – وهو الكوفي – لم يوثقه غير ابن حبان".[٢٤٧].

وأما حديث ابن الزبير: فقد أخرجه من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه[٢٤٨]، وفي إسناده عبدالله بن لهيعة قال فيه الهيثمي: " رواه

البزار، وفيه ابن لهيعة، وهو ليّن"[٢٤٩]، وقال الألباني: " وعبد الله بن لهيعة ضعيف؛ لسوء حفظه" .[٢٥٠]

وأما حديث أبي ذر: فقد أخرجه الطبراني والبزار من طريق الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عنه[٢٥١]، وفي سنده علي بن زيد بن جدعان، قال عنه ابن حجر: " ضعيف من الرابعة"[٢٥٢]، " وفيه الحسن بن أبي جعفر، وهو متروك[253]". وقال الألباني: "تفرَّد به ابن أبي جعفر. قلت: وهو متروك ...وعلي بن زيد – وهو ابن جدعان – ضعيف."[٢٥٤]

وفي رواية أخرى للطبراني جاءت من طريق عبد الله بن داهر الرازي جاء فيها: حدثنا عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن أبي إسحاق عن حنش بن المعتمر أنه سمع أبا ذر الغفاري به.[٢٥٥] والرواية فيها عبدالله بن عبد القدوس قال فيه الذهبي: " كوفي رافضي...، روى عن الأعمش وغيره . قال ابن عدي: عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت، قال يحيى: ليس بشيء، رافضي خبيث. وقال النسائي وغيره: ليس بثقة. وقال الدارقطني : ضعيف."[٢٥٦] وقال الألباني: "قلت: والراوي عنه – عبد الله بن داهر الرازي – شر منه".[٢٥٧] وعلق الهيثمي على رواية أبي ذر فقال: " رواه البزار، والطبراني في الثلاثة، وفي إسناد البزار الحسن بن أبي جعفر الجفري، وفي إسناد الطبراني: عبد الله بن داهر، وهما متروكان".[٢٥٨]

وقد أخرج الحاكم في المستدرك هذا الحديث في مناقب أهل البيت من طريق: محمد بن إسماعيل الأحمسي، ثنا مفضل بن صالح، عن أبي إسحاق، عن حنش الكناني قال :سمعت أبا ذر –رضي الله عنه– ... الحديث، وقال: صحيح على شرط مسلم. [٢٥٩] والحديث فيه مفضل بن صالح وقد تعقبه الذهبي بقوله: " مفضل خرَّج له الترمذي

فقط، ضعفوه ". وقال: " مفضل بن صالح واهٍ "[٢٦٠] ومفضل هذا هو: ابن صالح ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "منكر الحديث كان ممن يروي المقلوبات عن الثقات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها من كثرته، فوجب ترك الاحتجاج به ".[٢٦١]

والحديث بمجمله لا يُعتد به ولا يقبل، حيث قال عنه الذهبي: " وأما حديث سفينة نوح فغير صحيح، ولا هو في شيء من الكتب المعتمدة".[٢٦٢] كما قال عنه ابن تيمية في المنهاج: " أهل بيتي مثل سفينة نوح " فهذا لا يعرف له إسناد . لا صحيح ولا هو في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها " [٢٦٣]

وعلى هذا كله فإن ما استدل به علماء الاثنى عشرية على العصمة المطلقة ونفي السهو عن الأئمة، وفق استدلالهم الذي اعتمد على هذه الأحاديث باطلٌ ويبطل كل ما استند إليه وفقًا لهذا الاستدلال. حيث ظهر ضعف تلك الأحاديث من خلال ضعف سندها،وقد رُدت تلك الأحاديث عند أهل العلم ولم يؤخذ بها . ويعد هذان الحديثان من عمدة الأحاديث التي اعتمد عليها الاثنا عشرية في تثبيت معتقدهم حول إثبات العصمة المطلقة ونفي السهو عن الأئمة، وقد ذكروا بعض الأحاديث[٢٦٤] الأخرى التي لم نجد مجالًا لذكرها حتى لا يطول البحث .

المبحث الرابع: تهافت فكرة نفي السهو عند الاثنى عشرية:

عند تناول فكرة نفي السهو عن الأئمة في عقيدة الاثنى عشرية نجد تهافت تلك العقيدة من خلال التضارب الذي أصاب النصوص المعتمدة في الفكر الاثنى عشري، حتى وإن حاول علماء الاثنى عشرية إظهار خلاف ذلك، حيث حاولوا إظهار تلك العقيدة على كونها أصلًا من أصول العقيدة التي لا يمكن تركها، فهي تمثل جانب القداسة في فعل الأئمة وأقوالهم، مما يحفظ لهم مكانتهم ويرفع مقامهم عن الطعن فيهم.

المطلب الأول: التضارب في الروايات:

على الرغم من نقل علماء الاثنى عشرية العديد من الروايات التي حاولوا تأوليها بما يتوافق مع الاتجاه الذي ساد بين أوساط جمهور الاثنى عشرية – من إثبات العصمة المطلقة ونفي السهو والنسيان عن الأئمة – إلا أن الكتب المعتمدة عند الاثنى عشرية في الرواية قد نقلت روايات تفيد وقوع السهو، وقد حاول علماء الاثنى عشرية تأويل تلك الروايات بما يتوافق مع معتقداتهم، لكن على الرغم من ذلك وقع التضارب بين الروايات التي عدَّتها كتب الشيعة صحيحة.

أولًا: روايات من الطرق الشيعية تفيد وقوع السهو من النبي – صلى الله عليه وسلم– : وقد رويت تلك الرواية في الكتب الاثنى عشرية المعتمدة عندهم، ورويت عندهم بعدة صور.

١ – روايات تفيد وقوع السهو من النبي – صلى الله عليه وسلم– قبل الصلاة:

الرواية الأولى : أخرج الشيخ الصدوق بسنده عن سعيد الأعرج، قال: سمعت أبا عبدالله يقول: " إن الله تبارك وتعالى أنام رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس، ثم قام فبدأ فصلى الركعتين اللتين قبل الفجر، ثم صلى الفجر، وأسهاه الله في صلاته فسلم في ركعتين ... وإنما فعل ذلك به رحمة لهذه الأمة؛ لئلا يعير الرجل المسلم إذا هو نام عن صلاته، أو سها فيها، فيقال قد أصاب ذلك رسول الله – صلى الله عليه وسلم–".[٢٦٥]

الرواية الثانية: أخرج الكليني بسنده عن سماعة بن مهران قال: " سألت عن رجل نسى أن يصلي الصبح حتى طلعت الشمس ؟ قال: يصلها حين يذكرها، فإن رسول الله –

صلى الله عليه وسلم – رقد عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس، ثم صلاها حين استيقظ، ولكنه تنحى عن مكانه ذلك، ثم صلَّى".[٢٦٦]

الرواية الثالثة: أخرج الطوسي بسنده عن عبدالله بن سنان، عن أبى عبدالله، قال: سمعته يقول: " إن رسول الله –صلى الله عليه وسلم – رقد فغلبته عيناه فلم يستيقظ حتى آذه حر الشمس، ثم استيقظ فركع ركعتين، ثم صلى الصبح، فقال: يا بلال، مالك؟ فقال بلال: أرقدني الذي أرقدك يا رسول الله، قال: وكره المقام، وقال: نمتم بوادي الشيطان".[٢٦٧]

٢ – روايات تفيد وقوع السهو من النبي – صلى الله عليه وسلم – في الصلاة:

الرواية الأولى: أخرج الكليني بسنده عن سماعة بن مهران، قال: قال أبوعبدالله " من حفظ سهوه فأتمه فليس عليه سجدتا السهو، فإن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – صلَّى بالناس الظهر ركعتين، ثم سها فسلم، فقال ذو الشمالين: يا رسول الله، أنَزَل في الصلاة شيء؟ ... فقام – صلى الله عليه وسلم – فأتم بهم الصلاة، وسجد بهم سجدتي السهو..."[٢٦٨]

الرواية الثانية: أخرج الطوسي بسنده عن سعيد الأعرج، قال: سمعت أبا عبدالله يقول: " صلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ثم سلم ركعتين، فسأله من خلفه: يا رسول الله، أَحَدث في الصلاة شيء؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: إنما صليت ركعتين ...فأتم الصلاة أربعًا وقال: إن الله عز وجل هو الذي أنساه رحمة للأمة ..."[٢٦٩]

الرواية الثالثة : أخرج الكليني بسنده عن الحسن بن صدفة، قال: قلت لأبي الحسن الأول: " أَسَلَّم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في الركعتين الأولتين؟ فقال: نعم، قلت: وحاله حاله؟ قال: إنما أراد الله عز وجل أن يفقههم". [٢٧٠]

٣ – رواية تفيد وقوع الزيادة من النبي – صلى الله عليه وسلم – في الصلاة سهوًا:

فقد أخرج الطوسي بسنده عن زيد بن علي عن آبائه، عن علي – عليه السلام – قال: " صلى بنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الظهر خمس ركعات ثم انفتل، فقال له بعض القوم: يا رسول الله، هل زِيدَ في الصلاة شيء؟ ...قال: فاستقبل القبلة، وكبر وهو جالس، ثم سجد سجدتين ليس فيهما قراءة ولا ركوع، ثم سلَّم، وكان يقول: هما المرغمتان"[٢٧١].

وقد حاول علماء الاثنى عشرية دفع تلك الروايات عن طريق تضعيف بعض رجالها مع أنها وجدت في كتب الصحاح لديهم، فيقول البحراني: " ضعيف لا يعول عليه، وشاذ نادر من جهات عديدة فلا يلتفت إليه".[٢٧٢] كما ادَّعوا عدم التواتر في تلك الروايات، فقال المالكي: " إنه لا تواتر في المقام، بل الروايات متعارضة، والمرجع هو الأصل والروايات الدالة على العصمة المطلقة وعدم وقوع السهو من النبي – صلى الله عليه وسلم –"[٢٧٣] ويكفينا في الرد عليهم تعليق المجلسي على روايات الطائفة الأولى بقوله: " ولم أقف على رد لهذا الخبر من حيث توهم القدح في العصمة".[٢٧٤] كما حاول بعضهم توجيه هذه الروايات بأن النبي – صلى الله عليه وسلم – سجد سجدتين شكر فظنوها سهوًا، إظهارًا لصورة السهو عمدًا لدفع مفسدة الغلو والتفويض ...أو المماشاة على قدر عقولهم بضرب من التقية ..."[٢٧٥] وتلك التوجيهات غير مقبولة فالروايات واضحة في كون السجود كان سجود سهو؛ للخلل الذي أصاب الصلاة، وأما فكرة التقية فلا نجدها إلا في عقول الاثنى عشريه. كما حاول بعضهم رد تلك الروايات وادّعى "سقوطها لمخالفتها في مضمونها الإطار والذوق العام للكتاب الكريم".[٢٧٦] كما ردها بعضهم –مع الاعتراف بصحتها– لكونها مخالفة للقواعد العقلية التي أقرها الاثنا عشرية فيقول الخوائي: " وعلى الرغم من صحة سندها، لكنها غير ثابتة عندنا لمنافاة مضمونها

مع القواعد العقلية كما لا يخفى، فهي غير قابلة للتصديق"[٢٧٧]. وما نجد تلك التوجيهات إلا حالة من التخبط الفكري لدى علماء الاثنى عشرية لمحاولة تثبيت معتقد جاءت كتبهم بنفيه.

وعلى هذا كله فإن تلك الروايات التي حكم بصحتها، ونقلتها كتب الصحاح المعتمدة عند الاثنى عشرية، تفيد وقوع السهو من النبي – صلى الله عليه وسلم – سواء قبل الصلاة أو فيها، ولما كان الاثنا عشرية قد خلقوا متلازمة الربط بين مقام النبوة ومقام الإمامة، ولما كانت العصمة المطلقة ونفي السهو ثبتت بالتبعية لمقام الأئمة وفقًا لما أثبتوه لمقام النبوة، ولما كانت تلك الروايات واضحة وصحيحة – على شرط الاثنى عشرية – فقد تضاربت أقوالهم في نفي السهو عن الأئمة، وفقًا لتضارب الروايات التي تناولت تلك الفكرة، وبطل هذا المعتقد نظرًا لبطلان ما استند إليه.

ثانيًا: روايات تفيد وقوع السهو من الأئمة: حيث ذكرت كتب الصحاح المعتمدة عند الاثنى عشرية روايات تفيد وقوع السهو من الأئمة منها:

الرواية الأولى: أخرج الشيخ الطوسي بإسناده عن عبدالرحمن العرزمي عن أبيه عن أبي عبدالله – عليه السلام – قال: "صلى علي – عليه السلام – بالناس على غير طهر، وكانت الظهر ثم دخل، فخرج مناديه أن أمير المؤمنين –عليه السلام – صلى على غير طهر فأعيدوا، فليبلغ الشاهد الغائب"[٢٧٨]. ووجه الاستدلال أن عليًا – رضى الله عنه– نسي كونه على طهارة حتى صلَّى وفرغ من صلاته، ثم تذكر وأخبر الناس .

الرواية الثانية: ما رواه الشيخ الطوسي بإسناده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: " إن عليًّا – عليه السلام – طاف طواف الفريضة ثمانية، فترك سبعة وبنى على واحد، وأضاف إليه ستًّا، ثم صلى ركعتين خلف المقام، ثم خرج إلى الصفا والمروة، فلما

فرغ من السعي بينهما رجع فصلى الركعتين اللتين ترك في المقام الأول "[٢٧٩]. ووجه الاستدلال أن عليًا – رضي الله عنه – سها عن عدد مرات الطواف، وبنى على الأقل، ثم أعاد طوافه.

الرواية الثالثة: ما رواه الكليني بسنده عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله – عليه السلام – قال: " اغتسل أبي من الجنابة فقيل له: قد أبقيت لمعة في ظهرك لم يصبها الماء، قال له: ما كان عليك لو سكت، ثم مسح تلك اللمعة بيده"[٢٨٠]. ووجه الدلالة فيه أن الإمام نسي وجود لمعة في ظهره، وذكّره ابنه بها، فتنبه إليها.

الرواية الرابعة: ما دلّ على نسيان الإمام علي لعهد رسول الله في حادثة الاعتداء على الزهراء، فقد جاء في كتاب سليم بن قيس: " فوثب علي – عليه السلام – فأخذ بتلابيبه ثم نتره فصرعه، وهمَّ بقتله، فذكر قول رسول الله –صلى الله عليه وسلم – وما أوصاه به ..."[٢٨١] ووجه الاستدلال أن عليًا – رضي الله عنه – قد سها عن عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم –وذكّره بهذا العهد من حوله من رفقائه فتذكر .

الرواية الخامسة: ما جاء في كتاب محمد بن علي بن محبوب بإسناده عن الفضيل، قال: ذكرت لأبي عبدالله – عليه السلام السهو، فقال: وينفلت من ذلك أحد؟ ربما أُقعد الخادم خلفي يحفظ عليَّ الصلاة"[٢٨٢].

الرواية السادسة: ما رواه جمع من مشايخ الشيعة عن الحلبى عن أبي عبدالله –عليه السلام– أنه قال: " نقول في سجود السهو: بسم الله وبالله، اللهم صل على محمد وآل محمد، قال: وسمعته مرة أخرى يقول: بسم الله وبالله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته "[٢٨٣]. ووجه الدلالة أن الإمام الصادق أحد أئمة الاثنى عشرية سُمع في سجود السهو يقول هذا القول، وهو ما يفيد وقوع السهو منه .

وغيرها من الروايات كثير تفيد وقوع السهو من الأئمة، لكن علماء الاثنى عشرية حملوا تلك الأخبار على غير مرادها، وحاولوا ردها أحيانًا وتأويلها أحيانًا أخرى، حيث وصفوا بعض الروايات بالضعف وكونها منافية لمبدأ العصمة المطلقة التي قال بها الاثنا عشرية، وفى هذا يقول الخوائي: " مضافًا إلى ضعف سندها، ... فإن مضمونها غير قابل للتصديق لمنافاتها العصمة، وعدم انطباقها على أصول المذهب"[٢٨٤]. حتى ما اتفقوا على صحته لم يعدُّوه من باب السهو والنسيان المنافي للعصمة، وفي هذا يقول المالكي في تعليقه على رواية السهو في غسل الإمام: " وهذه الرواية صحيحة ليست من باب السهو والنسيان المنفيين عن المعصوم – عليه السلام – حتى يقال بمخالفتها للأصول والقواعد الاعتقادية، إذ من الضروري أن الإمام – عليه السلام– لا يغتسل غسلًا فاسدًا"[٢٨٥]. كما حاولوا تأويل تلك الأخبار بما يتوافق مع المعتقد، فقد علق الحر العاملي[٢٨٦] على الرواية الخامسة بقوله: " اعلم أن إقعاد الخادم لا يدل على جواز السهو عليه فضلا عن وقوعه، بل ذلك إما لأجل حصول الثواب للخادم، أو ليتعلم منه الصلاة"[٢٨٧].

وبناءً على كل هذا، فإن تلك الروايات التي نقلت في كتب الصحاح عند الاثنى عشرية تفيد وقوع السهو من الأئمة بصورة واضحة لا تحتاج للتأويل، أو إيجاد حل وسطي عند علماء الاثنى عشرية، حينما أخرجوا تلك الأخبار عن مرادها وعدوها مردودة تحت قاعدة عقائدية عندهم: أن كل ما خالف قواعد وأصول الاعتقاد بمبدأ العصمة المطلقة ونفي السهو عن الأئمة متروك مردود، وفى هذا يقول المالكي: "بعد رفض ما دلت عليه الروايات من مدلولات عقائدية تنافي مقام العصمة، لا يبقى مجال لأخذ ما فيها من أحكام شرعية" .[٢٨٨] وعليه فإن معيار القبول عند علماء الاثنى عشرية، هو مدى توافق النص مع معتقد العصمة من عدمه، فما كان موافقًا أُخذ به، وما كان مخالفًا تم تأويله أو رفضه،

والمتعارف عليه أن المعتقد ينشأ لوجود الدليل الذي يدعمه ويقويه، لكن الاثنى عشرية تخلق المعتقد، ثم تقيم عليه الدليل إما بتأويل، أو بروايات ضعيفة موضوعة.

ولعل هذا الأمر خلق حالة من الهشاشة الإثباتية التي أحاطت بالكثير من المعتقدات الاثنى عشرية، حيث وجد علماء الاثنى عشرية أنفسهم أمام روايات تبطل معتقد العصمة المطلقة ونفي السهو عن الأئمة، فحاولوا تأويل تلك الأدلة أو ردها، مما خلق حالة من الإشكالية حول هذا المعتقد، وجعل كبار علمائهم يقع في تلك الحالة المترهلة من إقامة الدليل على هذا المعتقد، فقد نقل المجلسي عددًا من تلك الروايات ثم عقب قائلًا: "وبالجملة المسألة في غاية الإشكال؛ لدلالة كثير من الأخبار والآيات على صدور السهو عنهم عليهم السلام"[٢٨٩]. وعلى الرغم من ذلك فقد أصبح معتقد العصمة المطلقة ونفي السهو عن الأئمة من ضروريات المعتقد الاثنى عشري الذي لا يمكن النظر للأصول الاعتقادية عندهم بعيدًا عنه .

المطلب الثاني: تفرد الاثنى عشرية بشرط العصمة المطلقة ونفي السهو:

اختلفت الاثنا عشرية في شروطها للإمامة مع الفرق الإسلامية، وأضافت من الشروط ما يتوافق مع معتقدهم للإمام، حيث تحول منصب الإمام عند الاثنى عشرية إلى " مُخَلص " تتعلق به كافة الأصول والمعتقدات الأخرى، مما استوجب حالة من القداسة التي سعى الاثنا عشرية لفرضها حول مخلصهم، مما يجعل له مكانة قدسية تحول بين رده أو الطعن في أقواله وأفعاله، ولذا تفرد الاثنا عشرية بشروط للإمام لم نجدها عند باقي الفرق الإسلامية باستثناء بعض الفرق الشيعية[٢٩٠] التي اشتركت مع الاثنى عشرية في فكرة الغلو التي أحاطت بمقام الإمامة .

فعند الحديث على الشروط التي يجب أن تتوفر في الإمام نجد خلافًا بين الفرق في تلك الشروط، فهناك من أضاف من الشروط ما تتوافق مع صحيح الدين ويرتضيها العقل، ولا ثمة خلاف جوهري في تلك الشروط، وقد وافق بعض العلماء على شروط منها ورفض بعضهم شروطًا أخرى، ولكنها جميعًا تدور في فلك القبول والرفض العقلي الذي يخضع لمبدأ الاجتهاد . حيث نقل البغدادي وجود خلاف بين الفرق الإسلامية في بعض الشروط، فبعد حديثه عن شروط الإمامة وما ساقه أهل السنة في تلك المسألة قال: " وقالوا: من شرط الإمامة النسب من قريش ... خلاف قول من زعم من الضرارية[٢٩١] أن الإمامة تصلح من جميع أصناف العرب وفي الموالي والعجم، وخلاف قول الخوارج بإمامة زعمائهم"[٢٩٢]. وعلى هذا نجد مبدأ الخلاف في تلك الشروط خلافًا عقليًا يتوافق مع اجتهاد كل فريق، أو يختلف معه. لكن ظلت الشروط كلها تدور في فلك الاجتهاد حول منصب وجد لتسيير أمور العباد الدنيوية، والنظر والاجتهاد في الأحكام التي تتعلق بحياتهم الأخروية، وكان هذا واضحًا في الشروط التي وضعت للإمام عند أهل السنة. وفى هذا يقول الآمدي: " فوجب أن ينظر في شروط الإمامة التي لا تجوز الإمامة لغير من هُن فيه، فوجدناها أن يكون صليبة من قريش؛ لإخبار رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أن الإمامة فيهم، وأن يكون بالغًا مميزًا؛ لقول رسول الله –صلى الله عليه وسلم– : رفع القلم ... وأن يكون رجلًا ... " [٢٩٣] [٢٩٤] . وعلى هذا نجد أن الشروط محل اتفاق أو اختلاف عقلي وفقًا لنظرة كل فريق لهذا الشرط واحتياج الإمامة له من عدمه ومدي القدرة الفعلية على التطبيق . لكن ظل الشرط الأكثر خلافًا بين السنة والشيعة هو فكرة العصمة المطلقة التي أضيفت لأفعال الإمام، وجعلته معصومًا قولًا وفعلًا، وغلفت كل ما يصدر عن الإمام بغلاف القداسة الذي يتحطم على عتبته كل مخالفة لفعل أو قول يصدر عن الامام، سواء تعلق بأمر الدين، أو الدنيا . وعليه فقد رفض السنة كون

العصمة شرطًا من شروط الإمامة، وأنها مما يخالف النقل والعقل. وفي هذا يقول الآمدي: " وقد زادت الشيعة شروطًا أخرى، وهو أن يكون من بنى هاشم معصومًا عالمًا بالغيب؛ لأنا نأمن بمبايعتهم من النيران وغضب الرحمن، وهذه الشروط مما لم يدل عليها عقل ولا نقل "[٢٩٥] . وفي هذا يقول البغدادي: " وليس من شرطه العصمة من الذنوب كلّها خلاف قول من زعم من الإمامية أن الإمام يكون معصومًا من الذنوب كلها "[٢٩٦]. ويناقش ابن تيمية ادّعاء الشيعة في قولهم بعصمة الإمام ثم ينتهي بقوله: " فلا تتعين عصمة الإمام "[٢٩٧]. وقد ناقش الذهبي القول بالعصمة عند الشيعة وانتهى بقوله: " فإثبات العصمة للمجموع أولى من إثباتها للواحد، وبذلك يحصل المقصود من عصمة الإمام، فلا تتعين عصمة الإمام"[٢٩٨].

وانتقد أهل السنة كونها من الشروط التي اعتمدت عند الشيعة، "فهم يشترطون في ذلك شروطًا لعلَّها قط لم توجد في بشر، ولو وجب عصمة الإمام لوجب عصمة القاضي والأمير والجند وأصحاب الأخبار، وناقلي الشرع إلى الغير من أهل البلاد، ولوجب عصمة رسل الإمام، وهذا فيه كلام كثير[299]"..

وعليه فإن مسألة العصمة المطلقة من الأمور التي تفرد بها الاثنا عشرية، وعُدَّت من العقائد الدالة على عقيدتهم في الإمام "، كما ادَّعت الإسماعيلية[٣٠٠] مثل هذا، فادَّعوا أن الإمام هو المعلم المعصوم، وقالوا: إن طرق العلم بالسمع والعقل لا يعرف صحتها إلا المعصوم وبتعليمه"[٣٠١]. وعلى هذا النص فإن الإسماعيلية تعد من الفرق الشيعية التي اتفقت مع الاثنى عشرية في عصمة الإمام.

وعليه فقد خالف الاثنا عشرية الفرق الإسلامية في قولهم بالعصمة حيث " خالفوا في الإمامة، فاشترطوا عصمة الإمام، وحصروا الإمامة في اثني عشر رجلًا من آل البيت، لم يتولوا على المسلمين، ولا حصل بهم الاستصلاح المزعوم"[٣٠٢].

هذا وقد وجد من الشيعة فرقٌ خالفت الاثنا عشرية في مسألة العصمة، فالزيدية[٣٠٣] لم تشترط العصمة في الإمام، ولم تعدَّها أمرًا لازمًا لمقام الإمامة، حيث جاء في كتاب المحيط بأصول الإمامة على مذهب الزيدية، للشيخ "أبو الحسن علي أبو الحسن الزيدي" قوله: "فعندنا أن الإمام لا يجب أن يكون معصومًا مأمون الباطن"[٣٠٤]. وعليه فإن فكرة الإمام المعصوم ونفي السهو عنه لم تكن من ضروريات مذهب الزيدية، كما " لا تشترط الزيدية العصمة في الإمام، فهو عندهم يصيب ويخطئ كسائر البشر، بدليل الحديث الشريف:" كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون"[٣٠٥ ٣٠٦]. وعلى هذا فإن فكرة العصمة المطلقة للأئمة ونفي السهو والخطأ والنسيان عنهم لم يكن من لوازم الإمامة عند الزيدية، وإن كان بعض العلماء يري أن الزيدية قد قالت بعصمة الإمام علي وفاطمة، حيث: " تقتصر الزيدية العصمة بعد النبي – صلى الله عليه وسلم– على علي، والحسنين، وفاطمة"[٣٠٧]. وعلى كل حال فإن الزيدية لم تغال في فكرة العصمة في حق الأئمة، ولم تجعلها من ضروريات الاعتقاد في المذهب فضلًا عن كونها لم توجب نفي السهو والنسيان عنهم.

وعلى هذا كله فإن تفرد الاثنى عشرية بفكرة العصمة المطلقة ونفي السهو عن الأئمة عن باقي فرق الشيعة، فضلًا عن اختلافهم مع الفرق السنية أو ما يحسب عليهم، هو دليلٌ على تهافت هذا الاعتقاد وخروجه إلى ساحة الفكر الاثنى عشري وفقًا للأحداث السياسية، والظروف الاجتماعية التي حطَّت بركابها على مجال الاعتقاد عند الإمامية، وطوَّرت فيه، وأضافت إليه بما يتوافق مع متطلبات معتقدهم حول الإمامة. وعليه فهو

معتقد بلا أصل، وتأويلات بلا سند، مما يجعل قبول هذا الاعتقاد من الاثنى عشرية أمر لا يوافقه نصٌّ ولا يرتضيه عقلٌ .

الخاتمة

مما سبق عرضه نستطيع القول: إن فكرة نفي السهو والخطأ عن الأئمة تحولت لعقيدة ضرورية عند جمهور الاثنى عشرية، وأصبحت من متطلبات المذهب الاثنى عشري، على الرغم من معارضة بعض علماء الاثنى عشرية لتلك العقيدة وحكمهم بأنها مظهر من مظاهر الغُلُوّ في المعتقد الشيعي، فضلًا عن كونها من المعتقدات التي حلَّت متأخرة على عقيدة الاثنى عشرية، فلم تكن عقيدةً ثابتةً منذ نشأت الاثنا عشرية، بل يمكن القول: إنها من تطورات الاعتقاد التي ظهرت وفقًا للأحداث الاجتماعية، والمجريات السياسة، حيث حاول الاثنا عشرية خلق حالة من القداسة المحيطة بمقام الإمامة، تسمح للإمام باستخدام كافة سلطاته الدنيوية والدينية التي وهبها له علماء الاثنى عشرية دون طعن أو رفض لتلك السلطات من قبل العامة، وقد تحول الإمام بهذا المنظور إلى الإمام المؤلَّه المحاط بسوار العصمة الإلهية والقدسية المطلقة، التي تعلقت بها كافة المعتقدات الشيعية، وأصبح منصب الإمام هو " المُخلّص " الشيعي الذي تتجه نحوه كافة الأنظار لتحقيق الأهداف والمتطلبات الشيعية، وعلى الرغم من ضعف الأدلة التي اعتمد عليها علماء الاثنى عشرية، إلا أن فكرة التأويل التي لا تعتمد على قرينة للتخصيص أو التأويل طغت على فكر علماء الشيعة، فأضافوا للأدلة ما ليس فيها، وحمَّلوها مالا تطيق، وكل دليل لا يتوافق مع منظورهم حول معتقد الإمامة تم رفضه تحت غطاء عدم التوافق مع متطلبات المذهب، مما خلق حالة من الإشكالية والاضطراب في عقيدة الاثنى عشرية حول مسألة نفي السهو عن الأئمة، وعلى الرغم من ذلك إلا أن علماء الاثنى عشرية استطاعوا تحويل هذه الإشكالية إلى عقيدة ضرورية عند جمهور الاثنى عشرية.

أهم النتائج

وبعد الانتهاء من دراسة مسألة سهو الأئمة في عقيدة الاثنى عشرية توصل البحث لعدة نتائج أهمها :

١ – ترتكز عقيدة الاثنى عشرية على عدة معتقدات تبعد كل البعد عن عقيدة أهل السنة، وتنفرد بها الاثنى عشرية عن باقي الفرق، وقد مثَّلت تلك المعتقدات أصول العقيدة التي يبنى عليها كافة محاور الفكر الاعتقادي في فرقة الاثنى عشرية .

٢ – مثلت عقيدة الإمامة أهم الأصول الاعتقادية عند الاثنى عشرية، وحملت كافة المعتقدات على عقيدة الإمامة بما يتوافق مع رؤية الاثنى عشرية لهذا المعتقد.

٣ – خلق الاثنا عشرية متلازمة عقائدية بين مقام النبوة ومقام الإمامة، مما فتح المجال أمام علماء الاثنى عشرية لنقل كافة المتطلبات التي يستوجبها مقام النبوة إلى مقام الإمامة.

٤ – أثبت الاثنا عشرية العصمة المطلقة للأئمة وفقًا لإثباتها للأنبياء، وأصبحت العصمة المطلقة من متلازمات منصب الإمامة التي لا تنفك عنه.

٥ – نشأت فكرة " نفي السهو عن الأئمة " كأحد مستلزمات العصمة المطلقة، حيث نفى الاثنا عشرية عن الأئمة، أي سهو، أو خطأ، أو نسيان في كافة الأمور صغيرها، وكبيرها.

٦ – مسألة نفي السهو عن الأئمة لم تكن من العقائد التي نشأت مع ظهور فرقة الاثنى عشرية، بل تعد من تطورات الاعتقاد الاثنى عشري، الذي نشأ وفقًا للأحداث والمعطيات الاجتماعية والسياسية .

٧ – ظهر فريق من متقدمي علماء الاثنى عشرية، رفض فكرة " نفي السهو عن الأئمة "، وعدَّها أحد جوانب الغلو عند من قالها .

٨ – تحولت فكرة " نفي السهو عن الأئمة " إلى عقيدة يدين بها جمهور الاثنى عشرية بعد مناهضة الاتجاه الذي حاول عدم إثباتها، وتحولت إلى ضرورة من ضرورات المعتقد عند الاثنى عشرية.

٩ – استند علماء الاثنى عشرية على تأويل الأدلة التي ساقوها للاستدلال على " نفي السهو عن الأئمة " رغم ضعف تلك التأويلات، وعدم وجود قرائن يحمل عليها هذا التأويل.

١٠ – رفض الاثنا عشرية كافة الأدلة التي جاءت مخالفة لمعتقدهم حول إثبات العصمة المطلقة ونفي السهو عن الأئمة، عن طريق تضعيفها حينًا، وردها أحيانًا أخرى تحت دعوى قاعدة عقائدية عندهم: أن كل ما خالف قواعد الاعتقاد وأصوله وجب ردُّه وإن ثبتت صحته.

١١ – وجد العديد من الروايات التي نقلت من الطرق الشيعية وأخرجتها كتب الصحاح عندهم تثبت سهو الأئمة، وعلى الرغم من ذلك لم تقبل عند علماء الاثنى عشرية لمخالفتها متطلبات المذهب الاثنى عشري في إثبات العصمة المطلقة ونفي السهو عن الأئمة.

١٢ – مع تعدد الروايات التي دلَّت على وقوع السهو من الأئمة، ومحاولة علماء الاثنى عشرية نفيه عن الأئمة، خلقت حالة من الإشكالية عند علماء الاثنى عشرية أنفسهم، لكن على الرغم من ذلك استطاعوا تثبيت هذا المعتقد عند السواد الأعظم من جمهور الاثنى عشرية .

١٣ – تفردت الاثنا عشرية بعقيدة " نفي السهو عن الأئمة " عن باقي الفرق الشيعية، ولم يتفق معها سوى بعض الفرق أمثال فرقة الإسماعيلية، فضلا عن كونها شذَّت به عن فرق أهل السنة.

١٤ – بعد بيان ضعف الأدلة التي استند عليها الاثنا عشرية في إثبات نفي السهو عن الأئمة، وإثبات وقوع السهو منهم من خلال الروايات التي نقلت في كتب الصحاح عند الاثنى عشرية، وبيان حالة التناقض في هذا المعتقد، وإظهار أنه من متطورات المعتقد الشيعي الذي ظهر في وقت متأخر وفق الأحداث، فقد تحقق تهافت هذا المعتقد، وعدم صحته، وعدم توافقه مع صحيح الدين أو القبول العقلي.

الهوامش:

[١] وقد تنوعت وتعددت الفرق الشيعية عبر تاريخ التشيع، وبقي بعضها واختفى بعضها الآخر " فلم يبق من فرق الشيعة حتى الآن إلا الإمامية الجعفرية الاثنى عشرية، والزيدية، والإسماعيلية – الإغاخانية، والبهرة – والنصيرية، والدرزية المتفرعة عن الإسماعيلية " (غالب) مصطفى: الحركات الباطنية في الإسلام، (بيروت – دار الأندلس) ص.٥٦

[٢] وقد افترقت الشيعة إلى عدة فرق وفقًا لرؤيتهم لعقيدة الإمامة ومدى اعتقاد كل فرقة في إمامة بعض الأئمة دون غيرهم. ولم يتفقوا في المذهب والعقيدة، بل افترقوا إلى فرق شتى، فيذكر المسعودي [٢] " أن فرق الشيعة بلغت ثلاثًا وسبعين فرقة " (المسعودي) علي بن الحسين بن علي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محى الدين عبدالحميد (دار الفكر، الطبعة الخامسة ١٣٩٣ هـ) ٢٢١/٣.

[3] يقول الازهري: " والشيعة :أنصار الرجل وأتباعه. وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة" (الأزهري) محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب (دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة الأولى، ٢٠٠١م) ٤٠/٣.

[٤] يقول الزبيدي: " وشيعة الرجل، بالكسر :أتباعه وأنصاره، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة " (الزبيدي) محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، (دار الهداية) ٣٠٢/٢١.

[٥] يقول ابن فارس: " والشيعة :الأعوان والأحزاب " (ابن فارس) أحمد: مجمل اللغة لابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان (مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م) ص ٥١٨.

[٦] جاء في المعجم: " الشيعة: الفرقة والجماعة " المعجم الوسيط، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار): (دار الدعوة) (٥٠٣/١).

[٧] (الأشعري) أبو الحسن على بن إسماعيل: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: نعيم زرزور (المكتبة العصرية الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م) ٢٥/١.

[٨] حيث دخل في المعتقد الشيعي كثير من الأفكار حول فكرة الإمامة، وان كانت نقطة الانطلاق لديهم جميعا هو التشيع لعلي – رضي الله عنه – كما أنه لا يجمع كل أصناف المعتقد الشيعي المتنوع .

[9] (الشهرستاني) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم: الملل والنحل، (مؤسسة الحلبي)، ١٤٦/١.

[١٠] النوبختي أبو محمد الحسن بن موسى العلامة، ذو الفنون، أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي، الشيعي، المتفلسف، صاحب التصانيف. ذكره محمد بن إسحاق النديم، وابن النجار بلا وفاة. وله كتاب (الآراء)، و (الديانات)، وكتاب (الرد على التناسخية)، وكتاب (التوحيد وحدث العالم)، وكتاب (الإمامة) انظر: (الذهبي) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد: سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، (مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م) ٣٢٧/١٥.

[١١] (النوبختي) أبو محمد الحسن بن موسى: فرق الشيعة،(إستانبول: مطبعة الدولة ١٩٣١، جمعية المستشرقين الالمانية) ص١٥.

[١٢] وهى محاولة من قبل علماء الشيعة لربط الوجود الفعلي للتشيع بوجود النبي – صلى الله عليه وسلم –، وهذا مخالف لما تعارف عليه أهل العلم، من أن الوجود الفعلي الملموس لفرقة الشيعة وجد بعد مقتل عثمان – رضي الله عنه –، وإن وجدت بعض الآراء التي رأت في علي – رضي الله عنه – خليفة للرسول، لا يمكن أن تعدَّ شيعة لعلي – رضي الله عنه – ولا يعدو ذلك كونه رؤيةً شخصية لبعض الصحابة في اجتهادهم لإيجاد خليفة للمسلمين . يراجع في ذلك، (ابن حزم) على بن أحمد بن سعيد: الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق محمد ابراهيم نصر – عبدالرحمن عميرة (بيروت – دار الجيل) ١٧/٢، (ابن تيمية) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: تحقيق محمد رشاد سالم (جامعة الإمام محمد ن سعود الإسلامية – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م): ٩٥/٢، (صبح) أحمد محمود: نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنى عشرية (بيروت – دار النهضة العربية، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م) ص ٤٠.

[١٣] هو محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام العكبري، الحارثي، البغدادي، الكرخي المعروف بالشيخ المفيد، وبابن المعلم أبو عبد الله (فقيه، أصولي، متكلم من شيوخ الإمامية ولد في ١١ ذي القعدة بعكبرا من أعمال الدجيل بالعراق، من تصانيفه الكثيرة المقنعة في الفقه، الإيضاح في الإمامة، الفصول من العيون والمحاسن، النصرة لسيد العترة في أحكام البغاة عليه بالبصرة، وكتاب النقض على ابن قتيبة . (كحاله) عمر بن رضا بن محمد راغب: معجم المؤلفين، (مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت) (٣٠٦/١١).

[١٤] (المفيد) محمد بن محمد بن النعمان: أوائل المقالات، تحقيق: إبراهيم الأنصاري، (مطبعة مهر، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ) ص ٣٥.

[١٥] (القفاري) ناصر بن عبد الله بن علي: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية – عرض ونقد – (بدون –الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ) ٥٣/١ .

[١٦] (الشكعه) د/مصطفى: إسلام بلا مذاهب(الدار المصرية اللبنانية، الطبعة السادسة عشرة ٢٠٠٤)ص ١٨٩.

[١٧] أبو الحسن العسكري الملقب بالهادي (ابن محمد الجواد ابن علي الرضى بن موسى بن جعفر الحسيني الطالبي: عاشر الأئمة الاثنى عشر عند الإمامية، وأحد الأتقياء الصلحاء، ولد بالمدينة، ووشي به إلى المتوكل العباسي، فاستقدمه إلى بغداد، وأنزله في سامراء، وكانت تسمى "مدينة العسكر "؛ لأن المعتصم لما بناها انتقل إليها أبو الحسن. ثم اتصل بالمتوكل أنه يطلب الخلافة، فوجه إليه من جاء به، فلم ير ما يسوؤه، فسأله إن كان عليه دين، فقال: نعم، أربعة آلاف دينار، فوفاها عنه، ورده إلى منزله مكرمًا. وتوفي بسامراء ودفن فيها (الزركلي) الأعلام: (٣٢٣/٤).

[١٨] (القفاري) أصول مذهب الشيعة: ص ١٠٣

[١٩] (ابن تيمية) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية تحقيق: محمد رشاد سالم، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) :(٢٤٩/٨)

[٢٠] (الدهلوي) شاه عبدالعزيز: مختصر التحفة الاثنى عشرية، أصله باللغة الفارسية نقله إلى العربية: محمد الأسلمي، تحقيق: محب الدين الخطيب، (المطبعة السلفية، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ) ص ٢١.

[٢١] ولعل هذا التاريخ يتوافق مع ما قاله الشيعة بأن الإمام الثاني عشر ولد في هذا العام، وقد نص على ذلك (الكليني) محمد بن يعقوب: أصول الكافي (بيروت – منشورات الفجر، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م): ٣٢٩/١ وما بعدها.

[٢٢] (البغدادي) عبد القاهر بن طاهر: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية،(دار الآفاق الجديدة – بيروت الطبعة: الثانية ١٩٧٧)ص٦٤.

[٢٣] ولم يذكر المصطلح بشكل صريح عند من تحدث عن الفرق قبله من أهل السنة، حيث وجد هذا المصطلح عند البغدادي المتوفى ٤٢٩ هـ في كتابه الفرق، ولم يذكره الأشعري المتوفي ٣٣٠ هـ في مقالات الإسلامين.

[٢٤] سبق ترجمته .

[٢٥] (المسعودي) أبو الحسن على بن الحسين: التنبيه والإشراف، تصحيح: عبدالله اسماعيل الصادق،(المكتبة التاريخية،١٣٧٥ هـ ١٩٣٨ م) ص ١٩٨.

[٢٦] ولم يتناول هذا المصطلح بالذكر أو الإشارة عند سابقيه ممن تحدثوا في الفرق، حيث ذكره المسعودي المتوفى ٣٤٩ هـ، ولم يتناوله القمي المتوفى ٢٩٩ هـ في المقالات والفرق، ولم يأت ذكره عند النوبختي المتوفى ٣١٠هـ في فرق الشيعة.

[٢٧] (البغدادي) الفرق بين الفرق: ص ٤٧.

[٢٨] محمد حسين بن علي بن الرضا بن موسى بن جعفر كاشف الغطاء :مجتهد إمامي، أديب، من زعماء الثورات الوطنية في العراق. من أهل النجف .كان من الكتاب الشعراء الدعاة إلى الوفاق بين المسلمين. انتهت إليه الرياسة في الفتوى والاجتهاد بعد وفاة أخيه أحمد بن علي، وكان من أعضاء المؤتمر الإسلامي في القدس، سنة ١٣٥٠ هـ، وصنف كتبًا كثيرة، منها الدين والإسلام، والوجيزة – المراجعات الريحانية – التوضيح في بيان ما هو الإنجيل ومن هو المسيح – أصل الشيعة وأصولها – وقَصَد إيران مستشفيا، فتوفي بها، ونقل إلى النجف (الزركلي): الأعلام: ٦/١٠٧،١٠٦.

[٢٩] (ال كاشف الغطاء)محمد الحسين: أصل الشيعة وأصولها،(بيروت، دار الاضواء، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ،١٩٩٠م)ص ١٣٥.

[٣٠] ولم يكن كاشف الغطاء هو أول من استخدم هذا المصطلح بهذا المدلول، بل سبقه له المفيد بقوله: " واتفقت الإمامية على أن الأئمة بعد الرسول (صلى الله عليه وسلم) اثنا عشر إمامًا وخالفهم في ذلك كل من عداهم ." (المفيد): أوائل المقالات: ص ٤١.

[٣١] (ابن خلدون) عبد الرحمن بن محمد: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، (دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م) (٢٥٢/١).

[٣٢] فالإمامة أصل من الأصول عند الشيعة الإمامية، فهي " الأصل الذي امتازت به الإمامية وافترقت عن سائر فرق المسلمين، وهو فرق جوهر أصيل. (كاشف الغطاء) أصل الشيعة وأصولها: ص ١٤٥.

[٣٣] (المفيد) أوائل المقالات: ص ٤١.

[٣٤] (الشهرستاني) الملل والنحل: ١٦٢/١.

[٣٥] (الأشعري) مقالات الإسلاميين: ٣٤/١.

[٣٦] جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين بن الحسين السبط، وجعفر هذا هو أحد الأئمة الاثنى عشر عند الاثنى عشرية، ومنهم العبيديون. (كحاله) عمر بن رضا بن محمد: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة،(مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: السابعة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م، ٣١٣/٥.

[٣٧] (القفاري) أصول مذهب الشيعة: ص ١٠٩.

[٣٨] (الأشعري) مقالات الاسلامين: ٣٣/١.

[٣٩] محمد بن الحسن بن علي الطوسي: مفسر، نعته السبكي بفقيه الشيعة ومصنفهم، انتقل من خراسان إلى بغداد سنة ٤٠٨ هـ، وأقام أربعين سنة، ورحل إلى الغري بالنجف، فاستقر إلى أن توفي،

أحرقت كتبه عدة مرات بمحضر من الناس، من تصانيفه: الإيجاز في الفرائض، والجمل والعقود في العبادات، والغيبة، والتبيان الجامع لعلوم القرآن (تفسير كبير، منه أجزاء مخطوطة، والاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار، والاقتصاد في العقائد والعبادات، والمبسوط – أجزاء منه، في الفقه، والعدة في الأصول، والمجالس أماليه، وتلخيص الشافي في علم الكلام والإمامة، ... (الزركلي):الأعلام: (٦/٨٤-٨٥).

[٤٠] (الطوسي) أبو جعفر محمد بن الحسن: رسائل الشيخ الطوسي،(بيروت، دار الكتب الإسلامية ١٩٩١م)،ص: ١٠٣.

[٤١] وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض مفكري الشيعة قد رفض فكرة تكفير من لم يعتقد إمامة الاثنى عشر، حيث يقول الحر العاملي : " إن الشيعة وإن أوجبوا إمامة الاثنى عشر، لكن منكر إمامتهم ليس بخارج عن الإسلام، وتجري عليه جميع أحكامه ". – وهذا الاتجاه لا يمثل جمهور العلماء والمفكرين عند الاثنى عشرية –. (الأمين) السيد محسن: أعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين (بيروت – دار التعارف ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م) ١/٩٦.

[٤٢] . هذ وقد اعتمد الاثنا عشرية على رواية حديثية ادَّعى بعضهم أنها موضع اتفاق بين أهل السنة والشيعة وهي قوله – صلى الله عليه وسلم – : "من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية " أخرجه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة، وقال: لا أصل له بهذا اللفظ (الألباني) محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة،(بيروت، دار القارئ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م): ٢/٢٠. (الخميني) روح الله مصطفي: كشف الأسرار، (عمان، دار عمار، الطبعة الأولى ١٩٨٧ م) ص١٩٧.

[٤٣] محمد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني: فقيه إمامي، من أهل كلين بالري، كان شيخ الشيعة ببغداد، وتوفي فيها. من كتبه الكافي في علم الدين، ثلاثة أجزاء: الأول في أصول الفقه، والأخيران في الفروع، صنفه في عشرين سنة، والرد على القرامطة،و رسائل الأئمة، وكتاب في الرجال ... (الزركلي): الأعلام: ٧/١٤٥.

[٤٤] زرارة بن أعين الشيباني بالولاء، أبو الحسن، رأس الفرقة الزرارية من غلاة الشيعة، ونسبتها إليه. كان متكلمًا شاعرًا، له علم بالأدب. وهو من أهل الكوفة .قيل: اسمه عبدربه، وزرارة لقبه. من كتبه الاستطاعة والجبر ...(الزركلي): الأعلام: ٣/٤٣.

[٤٥] (الكليني) أصول الكافي: ٢/١٨.

[٤٦] محمد رضا بن محمد بن عبد الله بن أحمد، من آل المظفر: فقيه إمامي، من أهل النجف. له أصول الفقه، والسقيفة، وعقائد الشيعة، وكتاب في المنطق، وفي شعراء الغري للخاقاني نماذج من شعره ... (الزركلي) الأعلام: ٦/١٢٧.

[٤٧] (المظفر) محمد رضا: عقائد الإمامية، (شبكة الفكر، بدون، ١٣٧٠ هـ) ص: ٥٤.

[٤٨] (كاشف الغطاء) أصل الشيعة وأصولها: ص ١٤٥ الحاشية.

[٤٩] (القزويني) محمد حسن: الإمامة الكبرى والخلافة العظمى، (بيروت، دار القارئ الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م)٢/٢٠.

[٥٠] (كاشف الغطاء) أصل الشيعة وأصولها: ص١٤٥.

[٥١] (الكليني): الكافي: ١/١٢٧.

[٥٢] هذا وقد ساق الكليني في الكافي بابًا للنص على كل إمام من أئمة الاثنى عشرية باسمه (الكليني) أصول الكافي: ١/١٧٩ وما بعدها.

[٥٣] أخرج بسنده " عن خيثمة قال: قال لي أبوعبدالله – عليه السلام – :يا خيثمة، نحن شجرة النبوة وبيت الرحمة، ومفاتيح الحكمة، ومعدن العلم، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وموضع سر الله، ونحن وديعة الله في عباده ..." (الكليني) أصول الكافي: ١/١٣١ – ١٣٢.

[٥٤] فقد أخرج الكليني بسنده " عن أبي عبدالله – عليه السلام قال: " نحن قوم فرض الله – عز وجل – طاعتنا، لنا الأنفال ولنا صفو المال، ونحن الراسخون في العلم ...." (الكليني) أصول الكافي: ١/ ١١٠.

[٥٥] هو: محمد بن على بن النعمان بن أبي طريفة البجلي الكوفي أبو جعفر، الملقب شيطان الطاق، وهو محمد بن النعمان الكوفي، نسب إلى سوق في طاق المحامل بالكوفة كان يجلس للصرف بها فيقال: إنه اختصم مع صيرفي آخر في درهم زائف فغلب فقال: أنا شيطان الطاق. وقيل :إن هشام بن الحكم شيخ الرافضة لما بلغه أنهم لقبوه شيطان الطاق سماه هو مؤمن الطاق. ويقال: أول من لقبه بشيطان الطاق أبو حنيفة مع مناظرة جرت بحضرته بينه وبين بعض الحرورية. (ابن حجر) أبو الفضل أحمد بن على بن محمد: لسان الميزان، تحقيق: عبدالفتاح أبوغدة، (دار البشائر الإسلامية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢): ٧/٣٧٤.

[٥٦] (الطوسي) أبو جعفر: اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي، تصحيح وتعليق: ميرداماد الاسترابادي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، (قم – مؤسسة ال البيت، ١٤٠٤ هـ) ص ٤٢٥.

[٥٧] (الكليني): أصول الكافي: ١/١٩٧.

[٥٨] هشام بن الحكم، أبو محمد الشيباني، من أهل الكوفة، كان من كبار الرافضة ومشاهريهم وكان مجسمًا. (ابن حجر) أحمد بن على: لسان الميزان، عناية عبدالفتاح أبوغدة (مكتبة المطبوعات الإسلامية – الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م – دار البشائر الإسلامية بيروت) ٨ /٣٣٤.

[٥٩] (القفاري): أصول مذهب الشيعة الإمامية: ٢/٦٦٥.

[٦٠] لكن على الرغم من ذلك لم تتفق الفرق الشيعية في تحديد عدد الأئمة، لدرجة أن الفرق الشيعية كانت تنقسم عقب موت كل إمام حتى كتب الفرق عند الشيعة عددت انقسام كل فرقة عقب موت إمامهم. يراجع في ذلك فرق الشيعة للنوبختي حيث ذكر الفرق الشيعية، والانقسامات التي حلت عليها بعد موت كل إمام من الأئمة.

[٦١] (الدهلوي) مختصر التحفة الاثنى عشرية :١/١٩٣.

[٦٢] (الطوسي) محمد بن جعفر: الغيبة (الكويت: مكتبة الألفين)، ص:٦٢.

[٦٣] فقد أخرج الكليني بسنده عن أبى جعفر قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وآله– : إني واثنا عشر إمامًا من ولدي، وأنت يا علي زر الأرض .." (الكليني) محمد بن يعقوب: أصول الكافي، تصحيح وتعليق: على اكبر الغفاري،(طهران، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ): ٥٣٤/١.

[٦٤] :" التقية والتقاة بمعنى، يريد أنهم يتقون بعضهم بعضًا، ويظهرون الصلح والاتفاق، وباطنهم بخلاف ذلك " (ابن منظور) محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة –١٤١٤هـ):١٥/٤٠٤.

[٦٥] (ابن القيم) محمد بن أبي بكر: أحكام أهل الذمة تحقيق: يوسف بن أحمد البكري – شاكر بن توفيق العاروري،(رمادى للنشر – الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م): (١٠٣٨/٢).

[٦٦] (ابن حجر)، أحمد بن على: فتح الباري شرح صحيح البخاري، (دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩): (٣١٤/١٢).

[٦٧] (المفيد) محمد بن محمد بن النعمان: تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق حسن دركاهى،(المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، مطبعة مهر، الطبعة الأولى): ص ١٣٧.

[٦٨] والروايات التي ذكرت في هذا الصدد قد خلقت الأهمية العقدية لمسألة التقية، فقد أخرج الكليني عن أبى عبدالله قال:" يا أبا عمر إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له، والتقية في كل شيء ..." (الكليني): أصول الكافي: ١٣٣/٢.

[٦٩] ومع إخراج الكليني بابًا كاملًا في التقية، فقد أصل لمبدأ التقية الدينية عند الشيعة وكونها أصلًا من أصول الاعتقاد عند الاثنى عشرية، وربطت الدين بالتقية في تمامه وكماله.

[٧٠] جاء في المعجم الوسيط: "(غيبه) وعنه أبعده وواراه، ... وغابت الشمس وغيرها غربت واستترت، ...(الغيبة) البعد والتواري " (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار): المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة): (٦٦٧/٢).

[٧١] جاء في القاموس المحيط في معنى الرجعة:" أي : الرجوع إلى الدنيا بعد الموت" (الفيروز أبادى) مجد الدين أبو طاهر: القاموس المحيط: تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف:

محمد نعيم العرقسُوسي،(مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م): ٧٢٠/١.

[٧٢] (السفاريني) شمس الدين، أبو العون: لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، (مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق الطبعة: الثانية – ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م): (٧٢/٢).

[٧٣] حيث : " يزعمون أنه دخل إلى سرداب سامرا – وهي مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة وقد خربت، وفيها لغات :سامراء، ممدود، وسامرا، مقصور– بعد موت أبيه الحسن بن علي العسكري سنة ستين ومائتين. وهو إلى الآن غائب لم يعرف له خبر " (ابن تيمية) تقي الدين أبو العباس أحمد: مجموع الفتاوى: تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م): (٤٥٢/٢٧).

[٧٤] (المفيد)، أوائل المقالات: ص ٤٦. (الحموي) أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله: معجم البلدان، (دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م): (١٧٣/٣)

[٧٥] (ابن بابويه) أبو جعفر محمد بن على: الاعتقادات، تحقيق: عصام عبد السيد، (المؤتمر العلمي لألفية المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م)، ص ٦٠.

[٧٦] (ابن منظور) محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب، (دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ): ٤٠٦/١٤.

[٧٧] حيث عرف "السهو: الغفلة وقد سها عن الشيء من باب عدا وسها فهو ساه" (الرازي) زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر: مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد (المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م): ١٥٦/١.

[٧٨] حيث جاء فيه " السهو: الغفلة والذهول عن الشيء ويقال: فعل ذلك سهوًا رهوًا عفوًا " . المعجم الوسيط، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار(دار الدعوة): ٤٥٩/١.

[٧٩] (ابن منظور): لسان العرب: ٤٠٦/١٤.

[٨٠] المعجم الوسيط: ٤٥٩/١.

[٨١] التوبة: ٦٧.

[٨٢] (الرازي) مختار الصحاح: ٣١٠/١.

[٨٣] الكهف: ٢٤.

[٨٤] (ابن منظور): لسان العرب: ٣٢٣/١٥.

[٨٥] (ابن عابدين) محمد أمين بن عمر: رد المحتار على الدر، (دار الفكر-بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م): ٦١٤/١.

[٨٦] (ابن مفلح) إبراهيم بن محمد: المبدع في شرح المقنع، (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م) ٤٤٨/١.

[٨٧] (العسكري) أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل: معجم الفروق اللغوية المؤلف: بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي (مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ "قم"، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ)، ص: ٥٣٩.

[٨٨] (ابن عثيمين) محمد بن صالح: مجموع فتاوى ورسائل العثيمين: جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان (دار الوطن - دار الثريا الطبعة: الأخيرة - ١٤١٣ هـ): ١٣/١٤.

[٨٩] (الحموي) أحمد بن محمد مكي: غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، (دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م): ٢٨٩/٣.

[٩٠] (ابن نجيم) زين الدين بن إبراهيم: الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ على مَذْهَبِ أَبِيْ حَنِيْفَةَ النُّعْمَانِ: وضع حواشيه وخرَّج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م): ص٢٥٩.

[٩١] حيث قال : " العصمة في كلام العرب: المنع .وعصمة الله عبده :أن يعصمه مما يوبقه .عصمه يعصمه منعه ووقاه" (ابن منظور): لسان العرب: ٤٠٣/١٢.

[٩٢] (الأزهري) محمد بن أحمد: تهذيب اللغة تحقيق: محمد عوض مرعب (دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م): ٣٤/٢.

[٩٣] يقول ابن فارس: "العصمة: أن يعصم الله - تعالى - عبده من سوء يقع فيه، واعتصم العبد بالله -تعالى - إذا امتنع" (ابن فارس) أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (دار الفكر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.) :٣٣١/٤.

[٩٤] حيث قال: " عصم يعصم : اكتسب، ومنع، ووقى " (الفيروز أبادي): مجد الدين أبو طاهر: القاموس المحيط المؤلف محمد بن، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، (مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م): ١١٣٨/١.

[٩٥] حيث جاء : "واعتصم فلان بالله إذا امتنع به. واستعصم إذا امتنع" (الأزهري): تهذيب اللغة: ٣٤/٢.

[٩٦] يقول صاحب العين: " العصمة: أن يعصمك الله من الشر، أي :يدفع عنك. واعتصمت بالله، أي :امتنعت به من الشر (الفراهيدي) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد: كتاب العين: حققه: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، (دار ومكتبة الهلال): ٣١٣/١.

[٩٧] جاء في اللسان: " والعصمة: الحفظ، واعتصمت بالله إذا امتنعت بلطفه من المعصية " (ابن منظور): لسان العرب: ٤١٤/١٢.

[٩٨] (الراغب الأصفهاني) أبو القاسم الحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي (دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٢ هـ): ص ٥٧٠.

[99] وتعريف ابن حجر للعصمة لم يخرج كثيرًا عن تعريف الراغب، حيث زاد عن الراغب مسألة تخصيصهم بالكمالات النفسية. ولعلها تدور في معنى قول الراغب: " صفاء الجوهر"، يقول ابن حجر: " وعصمة الله الأنبياء – على نبينا وعليهم الصلاة والسلام– حفظهم من النقائص، وتخصيصهم بالكمالات النفسية، والنصرة والثبات في الأمور، وإنزال السكينة عليهم (ابن حجر) أحمد بن علي: فتح الباري شرح صحيح البخاري، (دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩): ٥٠٢/١١.

[١٠٠] (الجرجاني) على بن محمد: التعريفات، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر (دار الكتب العلمية بيروت –لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م): ص ١٥٠.

[١٠١]حيث عرفها الكفوي بقوله: " تعرف العصمة بأنها عدم قدرة المعصية، أو خلق مانع منها غير ملجئ، بل ينتفي معه الاختيار" .(أبوالبقاء الكفوي) أيوب بن موسى: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري (مؤسسة الرسالة – بيروت): ص ٦٤٥.

[١٠٢] (المطرفي) د. عويد بن عيَّاد: آيات عتاب المصطفى – صلى الله عليه وسلم – في ضوء العصمة والاجتهاد، (كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز – مكة المكرمة، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م): ص٣٥.

[١٠٣] (الكفوي): الكليات: ص ٦٤٥.

[١٠٤] (المالكي) السيد صادق: العصمة بين المبدأ الشيعي والمفاد الروائي، (دار العصمة، بدون): ص١٤.

[١٠٥] (المجلسي): بحار الأنوار: ٢١١/٢٥.

[١٠٦] (الشيخ المفيد) محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم: تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق: حسين دار كاهي، (المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد – مطبعة مهر – الطبعة الأولى – ١٤١٣ هـ) ص ١٢٩ و ١٣٠.

[١٠٧] (الشيخ الصدوق) الاعتقادات: تحقيق: عصام عبد السيد: (المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد – مطبعة مهر –الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ): ص ٩٦.

[١٠٨] (المجلسي) بحار الانوار: ٨١/٢٦.

[١٠٩] (المجلسي) بحار الأنوار: ٣٥٢/٢٦.

[١١٠] (المظفر) محمد رضا: عقائد الإمامية : ص ٥٦.

[١١١] (المجلسي): بحار الأنوار: ١٩٤/٢٥.

[١١٢] (المجلسي): بحار الأنوار: ١٩٩/٢٥.

[١١٣] (المجلسي) بحار الأنوار: ٣٥٠/٢٥-٣٥١.

[١١٤] المصدر السابق: ص ٣٥١.

[١١٥] (الميلاني) السيد على الحسيني: العصمة، (مركز الابحاث العقائدية، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ) ص٣٥

[116] (المظفر): عقائد الإمامية: ص٩٥.

[١١٧] يراجع في ذلك (الغزالي) أبوحامد محمد: فضائح الباطنية: تحقيق عبدالرحمن بدوي، (الكويت – مؤسسة دار الكتب الثقافية): ص٦١ وما بعدها .

[١١٨] يراجع في ذلك (ابن تيمية) منهاج السنة: ٤٠٨/٦ وما بعدها .

[١١٩] ويمكن الرجوع الي الرد كاملًا في: (القاضي عبد الجبار) بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني: تثبيت دلائل النبوة (القاهرة: دار المصطفى): ٥٢٨/٢.

[١٢٠] هو: هشام بن الحكم، أبو محمد الشيباني، من أهل الكوفة، كان من كبار الرافضة ومشاهريهم وكان مجسما . (ابن حجر) احمد بن على: لسان الميزان، عناية عبدالفتاح أبوغدة (مكتبة المطبوعات الإسلامية – الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م – دار البشائر الإسلامية بيروت) ٨ /٣٣٤.

[١٢١] (البغدادي): الفرق بين الفرق: ص ٥٠.

[١٢٢] المرجع السابق: ص ٥٠.

[١٢٣] (الريس) دكتور محمد ضياء الدين: النظريات السياسية الإسلامية، (مكتبة دار التراث – القاهرة، الطبعة السابعة)، ص ٩٤.

[١٢٤] عبد الله بن سبإ :رأس الطائفة السبئية. وكانت تقول بألوهية علي. أصله من اليمن، قيل :كان يهوديا وأظهر الإسلام. رحل إلى الحجاز فالبصرة فالكوفة. ودخل دمشق في أيام عثمان بن عفان، فأخرجه أهلها، فانصرف إلى مصر، وجهر ببدعته. (الزركلى): الأعلام: ٨٨/٤.

[١٢٥] (ابن تيمية): مجموع الفتاوي: ٥١٨/٤.

[١٢٦] (ابن بابويه) أبى جعفر محمد بن على: الخصال: تصحيح على أكبر الغفاري، (قم – مؤسسة النشر الإسلامي) ص٢١٥.

[١٢٧] (المجلسي): بحار الأنوار: ٣٥١/٢٥.

[١٢٨] هو كتابٌ يضمُّ مجموعةً كبيرةً من الأدعية ينسبه الشيعة لإمامهم الرابع على بن الحسين المُلَقَّبِ بالسجاد وزين العابدين.

[١٢٩] الصحيفة السجادية، من أدعية الإمام زين العابدين: تقديم: محمد باقر الصدر، (بيروت – مؤسسة الأعلمي) ص١٧٤.

[١٣٠] (ابن بابويه) محمد بن على بن الحسين: من لا يحضره الفقيه، تحقيق: السيد حسن الموسى،(دار الكتب الإسلامية، الطبعة الخامسة ١٣٩٠): ٢٣٤/١.

[١٣١] يقصد ابن بابوية القمي وما جاء في كتابه " من لا يحضره الفقيه " من إثبات السهو للنبي وسبقت الإشارة إليه.

[١٣٢] (الميلاني): العصمة: ص ٣٢.

[١٣٣] سوف نتناول تلك الجزئية بالتفصيل في النقطة القادمة.

[134] الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي، أمين الدين، أبو علي، مفسر محقق لغوي. من أجلاء الإمامية. نسبته إلى طبرستان. له "مجمع البيان في تفسير القرآن والفرقان – " مجلدان، و "جوامع الجامع – " في التفسير أيضا. ومن كتبه "تاج المواليد " و "غنية العاب"، و "مختصر الكشاف"، و "إعلام الورى بأعلام الهدى"، توفي في سبزوار، ونقل إلى المشهد الرضوي: (الزركلي): الأعلام: ١٤٨/٥.

[١٣٥] (الطبرسي) أبي على الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن، (بيروت – دار العلوم، دار المرتضي، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م): ٦٢/٤.

[١٣٦] (محسني) محمد أصف: مشرعة بحار الأنوار، (قم، مكتبة العزيزي، ١٤٢٣ هـ): ٤٥١/١.

[١٣٧] (المجلسي): بحار الأنوار: ٣٥١/٢٥.

[١٣٨] (المجلسي) بحار الأنوار: ٣٥١/٢٥.

[١٣٩] سوف نتناول هذا العنصر بالتفصيل .

[١٤٠] (المظفر): عقائد الإمامة: ص ٥٦.

[١٤١] (الميلاني): العصمة: ص٢١.

[١٤٢] (الخميني): روح الله: الحكومة الإسلامية،(ايران – وزارة الارشاد): ص ٩١.

[١٤٣] (المامقاني) عبدالله: تنقيح المقال في علم الرجال: تحقيق محي الدين المامقاني،(مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ): ٢٤٠/٣.

[١٤٤] (الحر العاملي) محمد بن الحسن: التنبيه بالمعلوم من البرهان على تنزيه المعصوم عن السهو والنسيان، تصحيح وتعليق: السيد مهدي اللاجوري، محمد درودي (قم – المطبعة العلمية ١٣٠١هـ) ص: ١١.

[١٤٥] (القفاري) ناصر بن عبد الله: مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، (دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الثالثة، ١٤٢٨ هـ): ٣٢٧/١ –٣٢٨.

[١٤٦] (ابن بابويه) محمد بن على بن الحسين: من لا يحضره الفقيه، تحقيق: السيد حسن الموسى،(دار الكتب الإسلامية، الطبعة الخامسة ١٣٩٠): ٢٣٤/١.

[١٤٧] المصدر السابق: ٢٣٤/١.

[١٤٨] سبق الحديث عنه وتم ذكر ما قاله هشام ابن الحكم في تلك المسألة.

[١٤٩] (القفاري): أصول مذهب الشيعة الإمامية: ١١١٣/٣.

[١٥٠] (ابن بابويه): من لا يحضره الفقيه: ٢٣٤/١.

[١٥١] (ابن بابويه): من لا يحضره الفقيه: ٢٣٤/١.

[١٥٢] وهو الإمام الثامن عند الشيعة.

[١٥٣] (المجلسي) بحار الأنوار: ٣٥٠/٢٥.

[١٥٤] (الطبرسي): مجمع البيان في تفسير القران: ٦٢/٤.

[١٥٥] بناءً على اعتقادهم في الأئمة أنهم حجة الله في أرضه وأنهم حملوا اللواء بعد النبي.

١٥٦ أحد علماء الاثنى عشرية المعاصرين، وينتمي لعائلة مغنية بجبل عامل بلبنان, و"مغنية" بضم الميم, وتجوز أيضًا بفتحها وسكون الغين, ولم يعرف أصل هذه الكلمة وعائلة مغنية التي اتخذت من لبنان مكانًا لإقامتها كانت عائلة علمية شهيرة, كان من ثمرتها الشيخ "محمد جواد بن الشيخ محمود بن محمد بن مهدي العاملي" المولود سنة (١٣٢١هـ). تقريبًا. من مؤلفاته: التفسير الكاشف، التفسير المبين، إسرائيليات القرآن، الإسلام والعقل، الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة، الشيعة في الميزان، الشيعة والحاكمون، المجالس الحسينية، إمامة علي بين العقل والقرآن يراجع في ذلك، (الحاقاني) علي، شعراء الغري– النجفيات، ج٧ (قم: آية الله العظمي المرعشي النجفي، ١٢٠٨ هـ): ص ٤٣٢. (الأميني) محمد هادي، معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام: (النجف: مطبعة الآداب، ط ١، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م): ص٤٢٣، لكن هناك من ذكر سنة الميلاد ١٣٢٢هـ: (الجلالي)، فهرس التراث: ص ٧٩٦.

[١٥٧] وهذا الرأي الصادر عن الشيخ مغنية هو قول من أحد أقواله والتي تعد متضاربة في تلك المسألة حيث قال في رأى أخر في معرض حديثه عن الإمام على – رضى الله عنه – :" ولم تصدر عنه خطيئة في حياته كلها لا عمدًا ولا سهوًا، فخليفة الرسول يجب أن يكون كذلك " (مغنية) محمد

جواد: الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة: تحقيق: عبدالحسين مغنية، (مركز تحقيقات العلوم الإسلامي): ص٤١.

[١٥٨] (مغنية) محمد جواد: الشيعة في الميزان، (بيروت – دار الشروق): ص٢٧٣.

[١٥٩] (القفاري): أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية: ص: ١١١٥.

[١٦٠] (المجلسي): بحار الأنوار: ١٠٨/١٧، ٢٥ /٣٥٠-٣٥١.

[١٦١] (الحر العاملي): التنبيه بالمعلوم من البرهان: ص: ١٢.

[١٦٢] (المالكي) السيد صادق: العصمة بين المبدأ الشيعي والمفاد الروائي، (دار العصمة، بدون) ص: ٣٩.

[١٦٣] (الحر العاملي): التنبيه بالمعلوم من البرهان: ص: ١٢.

[١٦٤] (المجلسي): بحار الأنوار: ٢٥ /٣٥٠-٣٥١.

[١٦٥] (الحر العاملي): التنبيه بالمعلوم من البرهان: ص ١٧.

[١٦٦] (الطوسي)أبي جعفر محمد بن الحسن: تهذيب الأحكام، (طهران – دار الكتب الإسلامية ١٣٦٤): ١٨١/٢

[١٦٧] ويقصد به حديث ذو اليدين الذي أخرجه البخاري بسنده، كتاب الآذان، باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس، رقم ٧١٤، فقال: "حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك بن أنس، عن أيوب بن أبي تميمة السختياني، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– انصرف من اثنتين، فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم– : أصدق ذو اليدين ؟ فقال الناس: نعم، فقام رسول الله _صلى الله عليه وسلم– فصلى اثنتين أخريين، ثم سلم، ثم كبر، فسجد مثل سجوده أو أطول." صحيح البخاري ج١ ص١٤٤.

[١٦٨](الطوسي) أبى جعفر محمد بن الحسن: الاستبصار فيما اختلف من الأخبار (طهران – دار الكتب الإسلامية، ١٣٩٠هـ): ٣٧١/١.

[١٦٩] (مغنية) محمد جواد: فلسفات إسلامية، (بيروت، دار الجواد): ص٣٨٩.

[١٧٠] ويقصد كاشف الغطاء بالوصي هنا الإمام الذي يعتقد الاثنا عشرية بأنه وصية الله والنبي إلى الخلق.

[١٧١] (كاشف الغطاء): أصل الشيعة وأصولها: ص ١٤٥.

[١٧٢] (المظفر) عقائد الإمامية: ص ٥٥.

[١٧٣] (المظفر) محمد رضا: عقائد الإمامية : ص ٥٥.

[١٧٤] (المطهري)، مرتضي: الإمامة، (بيروت، مؤسسة البلاغة، الطبعة الثانية ١٩٩٩م) ص٩٤.

[١٧٥] (المظفر): عقائد الإمامية: ص ٥٥.

[١٧٦] (المظفر) عقائد الإمامية: ص ٥٤.

[١٧٧] (الحلي) جمال الدين بن المطهر: الألفين في إمامة أمير المؤمنين على بن أبي طالب، (النجف، منشورات المكتبة الحيديرية، الطبعة الثانية ١٩٩٦ م):ص٣.

[١٧٨] (الكليني) أصول الكافي: ١/١١٦.

[١٧٩] (الكليني) أصول الكافي: ١/ ١١٠.

[١٨٠] (المظفر) عقائد الإمامية، ص: ٦٣.

[١٨١] (الشيخ الصدوق) الاعتقادات: تحقيق: عصام عبد،(قم، مطبعة مهر، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ الصدوق، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ، ص: ٩٤.

[١٨٢] (المظفر) عقائد الإمامية: ص: ٥٦.

[١٨٣] (الشيخ الصدوق): الاعتقادات: ص: ٩٦.

[١٨٤] (المفيد) محمد بن محمد بن النعمان: تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق: حسين دركاهي، (قم، مطبعة مهر، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ) ص: ١٢٩.

[١٨٥] (الميلاني): العصمة: ص: ٣٥.

[١٨٦] (المالكي): العصمة بين المبدأ الشيعي والمفاد الروائي: ص: ٤٣.

[١٨٧] (المظفر) عقائد الإمامية: ص: ٥٦.

[١٨٨] (الشريف المرتضى) علي بن الحسين: أمالي المرتضى، (بيروت، دار النهضة الحديثة، بدون): ٢/٣٤٧.

[١٨٩] (المالكي) العصمة بين المبدأ الشيعي والمفاد الروائي: ص ٣٣.

[١٩٠] (المجلسي) بحار الأنوار: ١١/٩١، ١٧/١٠٧.

[١٩١] (الخميني) الحكومة الإسلامية،(طهران، منشورات المكتبة الإسلامية ١٩٨٠ م): ص٥٢.

[١٩٢] الأحزاب: ٣٣.

[١٩٣] الأحزاب: ٣٣.

[١٩٤] (المالكي): العصمة بين المبدأ الشيعي والمفاد الروائي: ص ٥٣.

[١٩٥] (البحراني) على بن عبدالله: منار الهدي في إثبات النص على الأئمة الاثنى عشر النجبا، تحقيق: عبدالحليم عوض الحلى (منشورات مكتبة دار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة): ٢/٣٧٢.

[١٩٦] (البحراني): منار الهدي في إثبات النص على الأئمة الاثنى عشر النجبا، ٢/٢٧٠.

[١٩٧] (الطباطبائي) السيد محمد حسين: الميزان في تفسير القرآن، (بيروت، مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧ م): ١٦/ ٣١٩.

[١٩٨] (الطوسي) أبو جعفر: تلخيص الشافي: تحقيق: السيد حسين بحر العلوم (شبكة الفكر): ٢/ ٢٥٠ -٢٥١

[١٩٩] منار الهدى: ٣٥٠ -٣٥١.

[٢٠٠] (الطبرسي): مجمع البيان في تفسير القرآن: ٨/ ١٢٠.

[٢٠١] (المالكي): العصمة بين المبدأ الشيعي والمفاد الروائي: ص ٥٣.

[٢٠٢] وقد نقل أهل التفسير في حديثهم حول هذه الآية، ما يفيد أنها نزلت في ازواج النبي – صلى الله عليه وسلم – ويدخل معهم آل بيت النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال ابن كثير في تفسيره : " إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرًا" نزلت في نساء النبي –صلى الله عليه وسلم– خاصة "، ونقل من الروايات ما يفيد ذلك. (ابن كثير) أبو الفداء إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد حسين شمس الدين،(دار الكتب العلمية، منشورات محمد على بيضون – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٩ هـ): ٦/٣٦٥.

[٢٠٣] (الشوكاني) محمد بن على بن محمد: فتح القدير، (دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، الطبعة الأولى – ١٤١٤ هـ): ٤/٣٢١.

[٢٠٤] (الطبري) محمد بن جرير بن يزيد: تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، (دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م): ١٩/١٠١ وما بعدها.

[٢٠٥] (الأنفال): ١١.

[٢٠٦] (الرازي) زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر: مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد (المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م): ١/١١٨.

[٢٠٧] المائدة: آية ٦.

[٢٠٨] (ابن تيمية): منهاج السنة: ٤/٢١.

[٢٠٩] (ابن تيمية): منهاج السنة: ٧/٧٢.

[٢١٠] النساء: ٥٩.

[٢١١] (الطبرسي) مجمع البيان: ٣/ ١١٤.

[٢١٢] (الكاظمي) السيد أمير: الإسلام والألوسي، (الكويت – مطابع دار الطليعة، الطبعة الأولى): ص ١٥٣

[٢١٣] (الطبرسي) مجمع البيان: ٣/ ١١٤.

[٢١٤] رواه البخاري عن صدقة بن فضل، ورواه مسلم عن زهير بن حرب، كلاهما عن حجاج .(الواحدي) أبو الحسن على بن أحمد بن محمد: أسباب نزول القرآن، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان،(دار الإصلاح – الدمام الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م): ١/١٥٩.

[٢١٥] (الطبري) محمد بن جرير: جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر (مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م): ٨/٤٩٦ – ٥٠١

[٢١٦] (القرطبي) أبو عبد الله محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش (دار الكتب المصرية – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م): ٥/٢٦١.

[٢١٧] (ابن كثير) أبو الفداء إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن العظيم: تحقيق: محمد حسين شمس الدين (دار الكتب العلمية، منشورات محمد على بيضون – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٩ هـ): ٢/٣٠٤.

[٢١٨] (الطبري): جامع البيان: ٨/٥٠٢.

[٢١٩] (ابن تيمية) منهاج السنة: ٣/ ٣٨١.

[٢٢٠] منها قوله تعالى :" وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الأمر مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ " النساء: ٨٣، ومنها: " قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ" الشورى: , ٢٣ وكلها آيات قد اقتطعت من سياقها، وتم تأويلها بلا سند وتم تخصيصها بلا قرينه، وقد رد أهل العلم من علماء السنة على هذه الأدلة بما يبين ضعفها وعدم الاعتداد بها منها .(ابن تيمية) منهاج السنة: ٧/٩٥.

[٢٢١] (الحلى) منهاج الكرامة: ٤/١٠٤.

[٢٢٢] (ابن بابويه) محمد بن على بن الحسين: معاني الاخبار، تصحيح: على أكبر الغفاري، (طهران، مكتبة الصدوق – قم، مؤسسة دار العلم، ١٣٧٩ هـ): ص ٩٢.

[٢٢٣] (البحراني): منار الهدي: ص ٢٩٩.

[٢٢٤] (الميلاني) العصمة: ص٤١.

[٢٢٥] صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل على بن أبي طالب رضى الله عنه: ٢٤٠٨ / ٣٦.

[٢٢٦] (ابن تيمية) منهاج السنة: ٧/٣٩٤.

[٢٢٧] (ابن تيمية): منهاج السنة: ٧/٣٩٤ – ٣٩٥.

[٢٢٨] أخرجه الترمذي في سننه من حديث جابر بن عبد الله ، أبواب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (٣٧٨٥)، (٥/٦٦٢).

[٢٢٩] أخرجه الترمذي في سننه من حديث زيد بن أرقم، أبواب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (٣٧٨٨)، (٥/٦٦٣).

[٢٣٠] (الذهبي) شمس الدين أبو عبد الله محمد: المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، تحقيق: محب الدين الخطيب: ص ٤٧٥.

[٢٣١] أخرجه أحمد في مسنده، برقم (١١٥٦١)، (١١٤/١٨).

[٢٣٢] هو عطية بن سعد العوفي، كنيته أبو الحسن من أهل الكوفة، يروي عن أبي سعيد الخدري، روى عنه فراس بن يحيى، وفضيل بن مرزوق، سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله بكذا فيحفظه، وكناه أبا سعيد ويروي عنه فإذا قيل له: من حدَّثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري وإنما أراد به الكلبي، ومات عطية سنة سبع وعشرين ومائة " (ابن حبان): محمد بن حبان بن أحمد: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد (دار الوعي – حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ): ١٧٦/٢.

[٢٣٣] ينظر: مسند الإمام أحمد، الهوامش في (٣٦٨/١٧)،(٣٨١/١٧)، (١٧ /٢٤٧)، (١٨ /١٦٦).

[٢٣٤] (الرَّباط) خالد: الجامع لعلوم الإمام أحمد – الرجال، الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل (دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم – جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م): ٢٣٧/١٨.

[٢٣٥] (ابن عدي): أبو أحمد: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة (الكتب العلمية – بيروت– لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م): ٨٤/٧.

[٢٣٦] (الذهبي): شمس الدين أبو عبد الله: ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري (مكتبة النهضة الحديثة – مكة الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م).

[٢٣٧] (ابن حبان): المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: ١٧٦/٢.

[٢٣٨] (العقيلي) أبو جعفر محمد بن عمرو: الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي (دار المكتبة العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م): ٢٥٠/٢.

[239] (ابن الجوزي) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق الأثري (إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م): ٢٦٨/١.

[٢٤٠] (الذهبي): المنتقي من منهاج الاعتدال: ص ٤٧٦.

[٢٤١] أخرجه من حديث أبي ذر: الطبراني في الكبير(٣/ ٣٧) والاوسط (٣٠٦/٥) والصغير ١/ ١٣٩ والبزار في المسند (٣/ ٢٢٣)، والحاكم في المستدرك(٣/ ١٥٠).

[٢٤٢] (الميلاني): العصمة: ص ٣٧.

[٢٤٣] (البحراني): منار الهدى: ص ٣٠٢.

[٢٤٤] (الاصبهاني) أبو نعيم أحمد بن عبد الله: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م ثم صورتها عدة دور منها – 1دار الكتاب العربي – بيروت – 2دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت –3دار الكتب العلمية– بيروت (طبعة ١٤٠٩هـ بدون تحقيق): ٣٠٦/٤.

[٢٤٥] (الهيثمي) نور الدين على بن أبي بكر : كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي (مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م): ٢٢٣/٣.

[٢٤٦] (الهيثمي) أبو الحسن نور الدين على بن أبي بكر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي (مكتبة القدسي، القاهرة: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م): ١٦٨/٩.

[٢٤٧] (الألباني) أبو عبد الرحمن محمد ناصر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (دار المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م): ٦/١٠.

[٢٤٨] (الهيثمي) كشف الاستار عن زوائد البزار، باب مناقب أهل البيت، حديث (٢٦١٣): ٢٢٢/٣

[٢٤٩] (الهيثمي): مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ١٦٨/٩.

[٢٥٠] (الألباني): سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: ٦/١٠.

[٢٥١] (الطبراني): المعجم الكبير، باب الحاء، (٣/ ٢٦٣٦/٤٥)، (البزار) كشف الأستار، مناقب أهل البيت، (٢٦١٤/٢٢٢/٣).

[٢٥٢] (ابن حجر) أبو الفضل أحمد بن على: تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة (دار الرشيد – سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦): ص: ٤٠١.

[253] (الهيثمي): مجمع الزوائد: ١٦٨/٩.

[٢٥٤] (الألباني): سلسلة الأحاديث الضعيفة: ٧/١٠.

[٢٥٥] (الطبري): المعجم الكبير: (٣/٤٥/ ٢٦٣٧).

[٢٥٦] (الذهبي) شمس الدين أبو عبد الله محمد: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: على محمد البجاوي (دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م): ٤٥٧/٢.

[٢٥٧] (الألباني): سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٧/١٠.

[٢٥٨] (الهيثمي): مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ١٦٨/٩.

[٢٥٩] (الحاكم) المستدرك على الصحيحين: تفسير سورة هود: (٣٧٣/٢ /٣٣١٢) وكذا أخرجه في، مناقب أهل رسول الله: (١٦٣/٣ / ٤٧٢٠).

[٢٦٠] المرجع السابق.

[٢٦١] (ابن حبان): المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: ٢٢/٣.

[٢٦٢] (الذهبي): المنتقى من منهاج الاعتدال: ٤٧٦.

[٢٦٣] (ابن تيمية): منهاج السنة النبوية: ٣٩٥/٧.

[٢٦٤] منها حديث " على مع الحق والحق مع يدور معه حينما دار " وغيرها من الأحاديث التي رد عليها ان تيمية في المنهاج والذهبي في المنتقي.

[٢٦٥] (ابن بابويه) من لا يحضره الفقيه، باب في أحكام السهو في الصلاة، حديث (١٠٣١):١/٣٥٧-٣٥٨

[٢٦٦] (الكليني): فروع الكافي، باب من نام عن الصلاة أو سهى عنها، حديث (٨): ٢٩٤/٣.

[٢٦٧] (الطوسي): الاستبصار، باب من فاتته صلاة الفريضة هل يجوز له أن يتنفل أم لا؟ حديث (٤): ٢٨٦/١

[٢٦٨] (الكليني): فروع الكافي، باب من تكلم في صلاته: حديث (١): ٣٥٥/٣.

[٢٦٩] (الطوسي):تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، باب في أحكام السهو من أبواب الزيادات: حديث (٢١): ٣٤٥/٢.

[٢٧٠] (المجلسي):بحار الانوار، باب ١٦: في سهوه ونومه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة :حديث (١٢): ١٠٥/١٧.

[٢٧١] (الحر العاملي) مُحمّدْ بن الحسن: وسائل الشيعة: كتاب الصلاة، باب بطلان الفريضة بزيادة ركعة: حديث (٩) (مؤسّسة آل البيتِ عليهم السلام لإحياء التُّراثِ، الطبعة الأولى ـ جمادى الثانية ١٤٠٩ هـ): ٢٣٣/٨.

[٢٧٢] (البحراني) يوسف: كتاب الحدائق الناضرة في أحكام العترة، تحقيق: محمد تقي الإيرواني، (بيروت– دار الاضواء، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م): ١١٧/٩.

[٢٧٣] (المالكي): العصمة بين المبدأ الشيعي والمفاد الروائي: ص: ٨٩.

[٢٧٤] (المجلسي): بحار الأنوار، باب ١٦: في سهوه ونومه – صلى الله عليه وسلم عن الصلاة: ١٠٧/١٧.

[٢٧٥] (النجفي) :عبدالحسين: المعارف السلمانية في كيفية علم الإمام، (مركز جواد، ١٩٩٤ م): ص ٩٢.

[٢٧٦] (المالكي): العصمة بين المبدأ الشيعي والمفاد الروائي: هامش ص٦٧ نقلا عن الشهيد الصدر ٠ بحوث في علم الأصول) تأليف حسن عبدالستار ٦٩/١٠.

[٢٧٧] (البحراني): كتاب الحدائق الناضرة في أحكام العترة: ١١٨/٩.

[٢٧٨] (الحر العاملي): وسائل الشيعة: كتاب الصلاة، باب إذا تبين كون الإمام على غير طهارة، حديث (٩): ٣٧٣/٨.

[٢٧٩] (الحر العاملي): وسائل الشيعة: كتاب الحج، باب ان من زاد شوطا على الطواف: حديث (٧): ٣٦٥/١٣.

[٢٨٠] (الحر العاملي): وسائل الشيعة: كتاب الطهارة، باب عدم وجوب إعلام الغير بخلل في الغسل من أبواب الجنابة، حديث (١): ٢٥٩/٢-٢٦٠.

[٢٨١] (المالكي) العصمة: ص ١١١ نقلا عن سليم ابن قيس ص: ١٥٠.

[٢٨٢] (العاملي): وسائل الشيعة: كتاب الصلاة، باب جواز حفظ الغير لعدد الركعات، حديث (١): ٨ /٢٥٢.

[٢٨٣] (الحر العاملي): وسائل الشيعة: كتاب الصلاة، باب كيفية سجدتي السهو، حديث (١): ٢٣٤/٨

[٢٨٤] (البروجردي) مرتضى: المستند في شرح العروة الوثقى، تقرير لأبحاث ومحاضرات السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، (معهد الخوئي): ١٧ / ٣١٣ -٣١٤.

[٢٨٥] (المالكي) العصمة: ١٠١.

[٢٨٦] محمد بن الحسن بن على العاملي، الملقب بالحر: فقيه إمامي مؤرخ، ولد في قرية مشغر من جبل عامل بلبنان، وانتقل إلى جبع ومنها إلى العراق، وانتهى إلى طوس بخراسان، فأقام وتوفي فيها. له تصانيف، منها: أمل الآمل في ذكر علماء جبل عامل، وتذكرة المتبحرين في ترجمة سائر العلماء المتأخرين (مخطوطًا)، والجواهر السنية في الأحاديث القدسية ...(الزركلي) الأعلام: ٩٠/٦.

[٢٨٧] (الحر العاملي): وسائل الشيعة: ٢٥٢/٨.

[٢٨٨] (المالكي) العصمة: ١٠٩.

[٢٨٩] (المجلسي): بحار الأنوار: ٣٥١/٢٥.

[٢٩٠] نقصد هنا الإسماعيلية التي وضعت العصمة شرطًا من شروط الإمامة.

[٢٩١] "وأما الضرارية فهم أتباع ضرار بن عمرو الذى وافق أصحابنا في أن افعال العباد مخلوقة لله – تعالى– وإكساب للعباد وفى إبطال القول بالتولد، ووافق المعتزلة في أن الاستطاعة قبل الفعل، وزاد عليهم بقوله: إنها قبل الفعل ومع الفعل وبعد الفعل، وأنها بعض المستطيع، ووافق النجار في دعواهما أن الجسم أعراض مجتمعة من لون وطعم ورائحة، ونحوها من الأعراض التي لا يخلو الجسم منها، وانفرد بأشياء منكرة منها قوله بأن الله تعالى يرى في القيامة بحاسة سادسة يرى بها المؤمنون ماهية الإله." (البغدادي): الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، (بيروت – دار الافاق الجديدة، الطبعة الثانية ١٩٧٧ م): ص ٢٠١ (الشهرستاني) الملل والنحل: ج١ ص٩٠.

[٢٩٢] (البغدادي): الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية : ص: ٣٤٣.

[٢٩٣] (ابن حزم): الفصل: ١٢٨/٤.

[٢٩٤] ويضيف الآمدي: " وأن يكون للمعقود له صفات وخصوصيات، وهى أن يكون من العلم بمنزلة قاض من قضاة المسلمين، وأن يكون له من قوة البأس وشدة المراس قدر ما لا يهوله إقامة الحدود وضرب الرقاب وإنصاف المظلوم من الظالم، وأن يكون بصيرًا بأمور الحرب وترتيب الجيوش وحفظ الثغور، ذكرًا حرًّا مسلمًا عدلًا ثقةً فيما يقول؛ لاتفاق الأمة على ذلك، ومحافظة على ما لأجله نصب الإمام (الآمدي): غاية المرام في علم الكلام: ص: ٨٣. ويقول البغدادي: "وقالوا من شروط الإمامة: العلم، والعدالة، والسياسة، وأوجبوا من العلم له مقدار ما يصير به من أهل الاجتهاد في الأحكام الشرعية." (البغدادي): الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: ص: ٣٤٣.

[٢٩٥] (الآمدي): غاية المرام في علم الكلام: ص: ٨٤.

[٢٩٦] (البغدادي): الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية : ص: ٣٤٣.

[٢٩٧] (ابن تيمية) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: تحقيق محمد رشاد سالم (جامعة الإمام محمد ن سعود الإسلامية – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م): ٤٠٩/٦

[٢٩٨٢٩٨] (الذهبي) المنتقي من منهاج الاعتدال: ص: ٤١٠.

[299] (ابن السمناني) علي بن محمد بن أحمد، أبو القاسم الرحبيّ : روضة القضاة وطريق النجاة، تحقيق: د. صلاح الدين الناهي (مؤسسة الرسالة، بيروت – دار الفرقان، عمان الطبعة: الثانية، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م): ٦٨/١.

[٣٠٠] وهي من الفرق الشيعية، وقد امتازت عن الاثنى عشرية بإثبات الإمامة لإسماعيل بن جعفر، وهو ابنه الأكبر المنصوص عليه في بدء الأمر. قالوا :ولم يتزوج الصادق –رضي الله عنه– على أمه بواحدة من النساء، ولا تسرى بجارية كسُنة رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في حق خديجة –رضي الله عنها–، وكسُنة علي –رضي الله عنه– في حق فاطمة –رضي الله عنها–، وقد اختلفوا

في موته في حال حياة أبيه: فمنهم من قال: إنه مات، وإنما فائدة النص عليه انتقال الإمامة منه إلى أولاده خاصة، كما نص موسى على هارون –عليهما السلام– ثم مات هارون في حال حياة أخيه . وإنما فائدة النص انتقال الإمامة منه إلى أولاده .والقول بالبداء محال. ولا ينص الإمام على واحد من أولاده إلا بعد السماع من آبائه. والتعين لا يجوز على الإبهام والجهالة. ومنهم من قال : إنه لم يمت، ولكنه أظهر موته تقية عليه حتى لا يقصد بالقتل. ومن مذهبهم أن من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية. وكذلك من مات ولم يكن في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية. وأشهر ألقابهم :الباطنية؛ وإنما لزمهم هذا اللقب لحكمهم بأن لكل ظاهر باطنًا، ولكل تنزيل تأويلًا. وهم يقولون: نحن الإسماعيلية؛ لأنا تميزنا عن فرق الشيعة بهذا الاسم، وهذا الشخص.(الشهرستاني): الملل والنحل: ١/١٩١-١٩٢.

[٣٠١] (الذهبي): المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال: ص ٤١٢.

[٣٠٢] (ابن حبرين) عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله: شرح العقيدة الطحاوية (مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية http://www.islamweb.net): ١/٥٧.

[٣٠٣] هم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن على بن أبي طالب –رضي الله عنهم–، ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة –رضي الله عنها–، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلا أنّهم جوَّزوا أن يكون كل فاطمي عالم شجاع خرج بالإمامة، أن يكون إمامًا واجب الطاعة، سواء كان من أولاد الحسن، أو من أولاد الحسين. (الشهرستاني): الملل والنحل: ١/١٥٥.

[٣٠٤] الكتاب نسخة خطية مصورة بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، نقلًا عن (شرف الدين) عبدالكريم بن على (زيدي معاصر): لمحات عن زيدية اليمن وعن الإمامية وعن الاسماعيلية (صنعاء، مطابع النور، الطبعة الأولى ٢٠٠٦): ص١٢٨.

[٣٠٥] (الترمذي): الجامع الصحيح، م٤، ص٦٥٩،رقم (٢٤٩٩).

[٣٠٦] (شرف الدين) عبدالكريم بن على:): لمحات عن زيدية اليمن وعن الإمامية وعن الإسماعيلية: ص١٢٨.

[٣٠٧] (المرتضي) أحمد بن يحي: مقدمة كتاب البحر الزخام الجامع لمذهب علماء الأمصار (صنعاء، دار الحكمة اليمنية، الطبعة الأولى ١٩٤٧ م): ص ٩٦.

المصادر والمراجع

أولًا: معاجم اللغة وكتبها ومعاجم البلدان:

(إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار): المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة).

(ابن فارس) أحمد: مجمل اللغة لابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان (مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م).

(ابن فارس) أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (دار الفكر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.).

(ابن منظور) محمد بن مكرم بن على : لسان العرب (دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ).

(أبوالبقاء الكفوي) أيوب بن موسى: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري (مؤسسة الرسالة – بيروت).

(الأزهري) محمد بن أحمد: تهذيب اللغة تحقيق: محمد عوض مرعب (دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م).

(الحموي) أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله: معجم البلدان (دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م).

(الحموي) أحمد بن محمد مكي: غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، (دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م)

(الرازي) زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر: مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد (المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م).

(الراغب الأصفهانى) أبو القاسم الحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن تحقيق: صفوان عدنان الداودي، (دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٢ هـ).

(الزبيدي) محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، (دار الهداية).

(العسكري) أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل: معجم الفروق اللغوية، المؤلف: بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي (مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ "قم" الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ) .

(الفيروز أبادي) مجد الدين أبو طاهر، القاموس المحيط: تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي(مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠ م).

(كحاله) عمر بن رضا بن محمد: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة،(مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: السابعة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م).

المعجم الوسيط، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار): (دار الدعوة).

ثانيًا: كتب أهل السنة وما يحسب عليهم:

(ابن السمناني) على بن محمد بن أحمد، أبو القاسم الرحبيّ : روضة القضاة وطريق النجاة، تحقيق: د. صلاح الدين الناهي (مؤسسة الرسالة، بيروت – دار الفرقان، عمان الطبعة: الثانية، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م).

(ابن القيم) محمد بن أبي بكر: أحكام أهل الذمة تحقيق: يوسف بن أحمد البكري – شاكر بن توفيق العاروري، (رمادى للنشر – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ – ١٩٩٧).

(ابن تيمية) تقي الدين أبو العباس أحمد: مجموع الفتاوى: تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

(ابن تيمية) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: تحقيق محمد رشاد سالم (جامعة الإمام محمد ن سعود الإسلامية – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م).

(ابن حبان): محمد بن حبان بن أحمد: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد (دار الوعي – حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ).

(ابن حبرين) عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله: شرح العقيدة الطحاوية (مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية http://www.islamweb.net).

(ابن حجر) أبو الفضل أحمد بن على: تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة (دار الرشيد – سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦).

(ابن حجر) أحمد بن على: فتح الباري شرح صحيح البخاري (دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩).

(ابن حجر) احمد بن على: لسان الميزان، عناية عبدالفتاح أبو غدة (مكتبة المطبوعات الإسلامية – الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م – دار البشائر الإسلامية بيروت).

(ابن حجر) أحمد بن محمد بن على : تحفة المحتاج في شرح المنهاج، روجعت وصححت: على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد الطبعة: بدون طبعة عام النشر: ١٣٥٧ هـ –١٩٨٣ م).

(ابن حزم) على بن أحمد بن سعيد: الفصل في الملل والاهواء والنحل، تحقيق محمد ابراهيم نصر – عبدالرحمن عميرة (بيروت – دار الجيل).

(ابن حنبل) أبو عبد الله أحمد بن محمد: مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م)

(ابن خلدون) عبد الرحمن بن محمد : ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر تحقيق: خليل شحادة، (دار الفكر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م).

(ابن عابدين) محمد أمين بن عمر: رد المحتار على الدر (دار الفكر–بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م

(ابن عثيمين) محمد بن صالح: مجموع فتاوى ورسائل العثيمين: جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان (دار الوطن – دار الثريا الطبعة: الأخيرة – ١٤١٣ هـ).

(ابن عدي): أبو أحمد: الكامل في ضعفاء الرجال المؤلف بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة (الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م).

(ابن كثير) أبو الفداء إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن العظيم: تحقيق: محمد حسين شمس الدين (دار الكتب العلمية، منشورات محمد على بيضون – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٩ هـ).

(ابن مفلح) إبراهيم بن محمد: المبدع في شرح المقنع (دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م).

(ابن نجيم) زين الدين بن إبراهيم: الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِيْ حَنِيْفَةَ النُّعْمَانِ : وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات (دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م).

(الأشعري) أبو الحسن على بن إسماعيل : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: نعيم زرزور (المكتبة العصرية الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م).

(الأصبهاني) أبو نعيم أحمد بن عبد الله: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م ثم صورتها عدة دور منها – 1دار الكتاب العربي – بيروت – 2دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت –3دار الكتب العلمية– بيروت (طبعة ١٤٠٩هـ بدون تحقيق).

(الألباني) أبو عبد الرحمن محمد ناصر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (دار المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م).

(الألباني) محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة،(بيروت، دار القارئ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م).

(البغدادي): الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، (بيروت – دار الافاق الجديدة، الطبعة الثانية ١٩٧٧ م).

(الترمذي) محمد بن عيسى: سنن الترمذي تحقيق :أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م).

(الجرجاني) على بن محمد: التعريفات، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر (دار الكتب العلمية بيروت –لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م).

(الدهلوي) شاه عبدالعزيز: مختصر التحفة الاثنى عشرية، أصله باللغة الفارسية نقله إلى العربية: محمد الأسلمي، تحقيق: محب الدين الخطيب، (المطبعة السلفية، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ)

(الذهبي): شمس الدين أبو عبد الله: ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري (مكتبة النهضة الحديثة – مكة الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م).

(الذهبي) شمس الدين أبو عبد الله محمد: المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، تحقيق: محب الدين الخطيب.

(الذهبي) شمس الدين أبو عبد الله محمد: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: على محمد البجاوي (دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م).

(الذهبي) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد: سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، (مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م)

(الرباط) خالد: الجامع لعلوم الإمام أحمد – الرجال الإمام: أبو عبد الله أحمد بن حنبل (دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم – جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م).

(الريس) دكتور محمد ضياء الدين: النظريات السياسية الإسلامية،(مكتبة دار التراث – القاهرة، الطبعة السابعة).

(الزركلي) خيرالدين بن محمود بن محمد: الأعلام (دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر–مايو ٢٠٠٢ م).

(السفاريني) شمس الدين، أبو العون : لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، (مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق الطبعة: الثانية – ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م).

(الشكعة) د / مصطفى: إسلام بلا مذاهب (الدار المصرية اللبنانية، الطبعة السادسة عشر ٢٠٠٤).

(الشهرستاني) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم: الملل والنحل، (مؤسسة الحلبي).

(الشوكاني) محمد بن على بن محمد: فتح القدير،(دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ).

(الطبري) محمد بن جرير: جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر (مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م).

(الطبري) محمد بن جرير بن يزيد: تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة (دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م).

(العقيلي) أبو جعفر محمد بن عمرو: الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي (دار المكتبة العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م).

(الغزالي) أبو حامد محمد: فضائح الباطنية: تحقيق: عبدالرحمن بدوي،(الكويت – مؤسسة دار الكتب الثقافية)

(الفراهيدي) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد: كتاب العين: حققه: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي (دار ومكتبة الهلال).

(القاضي عبد الجبار) بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني: تثبيت دلائل النبوة (القاهرة: دار المصطفى).

(القرطبي) أبو عبد الله محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش (دار الكتب المصرية – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م).

(القفاري) ناصر بن عبد الله: مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، (دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الثالثة، ١٤٢٨ هـ) .

(القفاري) ناصر بن عبد الله بن على : أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية – عرض ونقد – (بدون – الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ).

(المطرفي) د. عويد بن عيَّاد: آيات عتاب المصطفى – صلى الله عليه وسلم – في ضوء العصمة والاجتهاد (كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز – مكة المكرمة الطبعة: الثالثة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م).

(الهيثمي) أبو الحسن نور الدين على بن أبي بكر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد،تحقق: حسام الدين القدسي (مكتبة القدسي، القاهرة: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م).

(الهيثمي) نور الدين على بن أبي بكر : كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي (مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م).

(الواحدي) أبو الحسن على بن أحمد بن محمد: أسباب نزول القرآن، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان،(دار الإصلاح – الدمام الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م).

(صبح) احمد محمود: نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنى عشرية (بيروت – دار النهضة العربية، ١٤١١ هـ ١٩٩١ م).

(غالب) مصطفى: الحركات الباطنية في الإسلام، (بيروت – دار الأندلس).

(كحاله)عمر بن رضا بن محمد راغب: معجم المؤلفين، (مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت).

(ابن الجوزي) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق الأثري (إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م).

ثالثا: المصادر والمراجع الشيعية :

(ابن بابويه) أبى جعفر محمد بن على: الخصال: تصحيح على أكبر الغفاري، (قم – مؤسسة النشر الإسلامي)

(ابن بابويه) محمد بن على بن الحسين: معاني الاخبار، تصحيح: على أكبر الغفاري،(طهران، مكتبة الصدوق – قم، مؤسسة دار العلم، ١٣٧٩ هـ).

(ابن بابويه) محمد بن على بن الحسين: من لا يحضره الفقيه، تحقيق: السيد حسن الموسى،(دار الكتب الإسلامية، الطبعة الخامسة ١٣٩٠).

(ابن بابويه) أبو جعفر محمد بن على: الاعتقادات، تحقيق: عصام عبد السيد،(المؤتمر العلمي لألفية المفيد، الطبعة الثانية،١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م).

(ال كاشف الغطاء) محمد الحسين: أصل الشيعة وأصولها، (بيروت، دار الاضواء – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ،١٩٩٠ م).

(الامين)السيد محسن: اعيان الشيعة، تحقيق: حسن الامين (بيروت – دار التعارف ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م).

(البحراني) على بن عبدالله: منار الهدي في إثبات النص على الأئمة الاثنى عشر النجبا، تحقيق: عبدالحليم عوض الحلى (منشورات مكتبة دار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة).

(البحراني) يوسف: كتاب الحدائق الناضرة في أحكام العترة، تحقيق: محمد تقي الإيرواني، (بيروت– دار الاضواء، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م)

(البروجردي) مرتضى: المستند في شرح العروة الوثقى، تقرير لأبحاث ومحاضرات السيد ابوالقاسم الموسوي الخوئي، (معهد الخوئي).

(الحر العاملى) مُحمّدْ بن الحسن: وسائل الشيعة: (مؤسّسة آل البيتِ عليهم السلام لإحياء التُّراثِ لطبعة: الأولى . جمادى الثانية ١٤٠٩ هـ).

(الحر العاملي) محمد بن الحسن: التنبيه بالمعلوم من البرهان على تنزيه المعصوم عن السهو والنسيان، تصحيح وتعليق: السيد مهدي اللاجوري، محمد درودي (قم – المطبعة العلمية ١٣٠١هـ).

(الحلى) جمال الدين بن المطهر: الألفين في إمامة أمير المؤمنين على بن أبي طالب،(النجف، منشورات المكتبة الحيديرية، الطبعة الثانية ١٩٩٦ م).

(الخرازي) محمد: بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، (بيروت، دار الميزان، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م).

(الخميني) روح الله مصطفي: كشف الاسرار، (عمان، دار عمار، الطبعة الأولى ١٩٨٧ م).

(الخميني)روح الله: الحكومة الإسلامية،(طهران، منشورات المكتبة الإسلامية ١٩٨٠ م).

(الشريف المرتضي) علي بن الحسين: أمالى المرتضى،(بيروت، دار النهضة الحديثة، بدون).

(الشيخ الصدوق) الاعتقادات: تحقيق: عصام عبد،(قم، مطبعة مهر، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ الصدوق،الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ،)

(الشيخ المفيد) محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم: تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق: حسين دار كاهي (المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد – مطبعة مهر – الطبعة الأولى – ١٤١٣ هـ)

(الطباطبائي) السيد محمد حسين: الميزان في تفسير القران،(بيروت، مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م).

(الطبرسي) أبي على الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن،(بيروت – دار العلوم، دار المرتضي، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م).

(الطوسي) أبو جعفر: تلخيص الشافي: تحقيق: السيد حسين بحر العلوم (شبكة الفكر –بدون).

(الطوسي) أبو جعفر محمد بن الحسن: رسائل الشيخ الطوسي،(بيروت، دار الكتب الإسلامية ١٩٩١ م).

(الطوسي) أبو جعفر: اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي، تصحيح وتعليق: ميرداماد الاسترابادي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، (قم – مؤسسة ال البيت، ١٤٠٤ هـ).

(الطوسي) أبى جعفر محمد بن الحسن: الاستبصار فيما اختلف من الأخبار(طهران – دار الكتب الإسلامية،١٣٩٠هـ).

(الطوسي) أبي جعفر محمد بن الحسن: تهذيب الاحكام،(طهران – دار الكتب الإسلامية ١٣٦٤).

(الطوسي) محمد بن جعفر: الغيبة (الكويت: مكتبة الألفين).

(القزويني) محمد حسن: الإمامة الكبرى والخلافة العظمى،(بيروت، دار القارئ الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م).

(القمي) سعد بن عبدالله: المقالات والفرق: تعليق: محمد جواد مشكور، (طهران – مطبعة حيدري، ١٩٦٣ م).

(الكاظمي) السيد أمير: الاسلام والألوسي (الكويت – مطابع دار الطليعة، الطبعة الأولى).

(الكليني) محمد بن يعقوب: أصول الكافي، تصحيح وتعليق: على اكبر الغفاري،(طهران، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ).

(الكليني) محمد بن يعقوب: أصول الكافي (بيروت – منشورات الفجر الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م).

(المالكي) السيد صادق: العصمة بين المبدأ الشيعي والمفاد الروائي، (دار العصمة، بدون).

(المامقاني) عبدالله: تنقيح المقال في علم الرجال: تحقيق محي الدين المامقاني،(مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ).

(المرتضي) أحمد بن يحي: مقدمة كتاب البحر الزخام الجامع لمذهب علماء الأمصار (صنعاء، دار الحكمة اليمنية، الطبعة الأولى ١٩٤٧ م).

(المسعودي) أبى الحسن على بن الحسين: التنبيه والاشراف، تصحيح: عبدالله اسماعيل الصادق،(المكتبة التاريخية،١٣٧٥ هـ ١٩٣٨ م).

(المسعودي) على بن الحسين بن على: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محى الدين عبدالحميد (دار الفكر، الطبعة الخامسة ١٣٩٣ هـ).

(المطهري)، مرتضي: الإمامة، (بيروت، مؤسسة البلاغة، الطبعة الثانية ١٩٩٩م).

(المظفر) محمد رضا: عقائد الإمامية، (شبكة الفكر، بدون، ١٣٧٠ هـ).

(المظفر) محمد رضا: عقائد الإمامية،(النجف، منشورات مكتبة الأمين ١٩٦٨ م).

(المفيد) محمد بن محمد بن النعمان: أوائل المقالات تحقيق: ابراهيم الانصاري، (مطبعة مهر، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ).

(المفيد) محمد بن محمد بن النعمان: تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق: حسين دركاهي، (قم، مطبعة مهر، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ) .

(الميلاني) السيد على الحسيني: العصمة، (مركز الابحاث العقائدية، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ).

(النجفي) :عبدالحسين: المعارف السلمانية في كيفية علم الإمام، (مركز جواد، ١٩٩٤م).

(النوبختي)أبى محمد الحسن بن موسى: فرق الشيعة،(استانبول: مطبعة الدولة ١٩٣١م، جمعية المستشرقين الالمانية).

(شرف الدين) عبدالكريم بن على (زيدي معاصر): لمحات عن زيدية اليمن وعن الإمامية وعن الاسماعيلية (صنعاء، مطابع النور، الطبعة الأولى ٢٠٠٦).

(محسني) محمد أصف: مشرعة بحار الأنوار، (قم، مكتبة العزيزي، ١٤٢٣ هـ).

(مغنية) محمد جواد: الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة: تحقيق: عبدالحسين مغنية، (مركز تحقيقات العلوم الإسلامي).

(مغنية) محمد جواد: الشيعة في الميزان، (بيروت – دار الشروق).

(مغنية) محمد جواد: فلسفات إسلامية، (بيروت، دار الجواد).

الصحيفة السجادية، من أدعية الإمام زين العابدين: تقديم: محمد باقر الصدر،(بيروت – مؤسسة الأعلمي).

Observation of the Imams" in the Twelver Shi'ite Doctrine

Dr. Mohamed Lotfy Saber Al-Sayed

A Lecturer at the Department of Islamic Studies

Faculty of Arts – The New Valley University

Abstract:

The doctrine of the Imamate represented the axis of thought and belief in the Twelver sect, where the Imamate is one of the most important assets that formed the Twelver doctrine throughout its intellectual and ideological history. Prophecy and Imamate are fixed in the Twelver creed, and accordingly, they transferred all the dogmatic requirements required by the position of prophethood to the Imamate and advocated it in accordance with their thought about this belief. This belief was not present in the Twelver creed, as some of the advanced Twelver scholars considered it., an aspect of exaggeration when he said it against the prophets, and with the stages of time and events that landed its passengers on Shiite history, that belief was born and developed and became one of the necessities of belief among the Twelvers.

The right of the prophets is evidence of the sincerity of their belief in the right of the imams, and they used, for this purpose, interpretation that does not depend on any presumption that carries it in this way that was used by the Twelver scholars, and they also relied on weak narrations that were denied by those with the approved opinion in the authenticity or weakness of the narration, and what was found from the narrations that came from the Shiite paths that contradict this belief. Accordingly, the Twelvers tried to

create an imam consistent with their vision of this belief, as he is the “saviour” on whom all Shiite hopes and beliefs depend. It encompasses all kinds of holiness in order to conform to the Twelver belief. And since the evidence on which the Twelvers relied in proving this belief are flimsy and refuted by their weakness, and since the Twelvers were unique in this belief without other Islamic sects, whether Sunni or Shiite - with the exception of the Ismailis who agreed with them in this belief - the rush of this belief and not taking It has become an inevitable matter and a religious necessity required by the text and the mind agrees with it.

Keywords: The oversight of the imams, Twelver Shiites, Myself forgetting about the Shiite imams, Absolute infallibility of the imams.